المشاركة السياسية للسودانيين الأقباط في انتخابات ١٩٨٦م

عادل توفيق عبد النور

الخرطوم ١٩٨٧

المشاركة السياسية
للسودانيين الأقباط
في انتخابات ١٩٨٦م

اهداءات ١٩٩٨
مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

المشاركة السياسية للسودانيين الأقباط في انتخابات ١٩٨٦م

عادل توفيق عبد النور

الخرطوم ١٩٨٧

الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م

الإهداء

إلى أبي وأمي ...

مقدمة

لقد شارك الأقباط في شتى جوانب الحياة السياسية كمواطنين مخلصين، ولم يتخلفوا في ذلك عن غيرهم ممن أضافوا إلى الحياة السودانية إضافة ثرة، وأبعادا جديدة متنوعة وقاموا بأدوار بارزة لا يمكن لمنصف أن يخطئها. ولقد برزت تلك المشاركة في مجالات متعددة من أوجه الحياة المتطورة، وقدموا مساهمتهم الوطنية في تطوير أوجه الحياة والنهوض بها. ولقد رأينا أن نقوم بهذه الدراسة مستفيدين من تلك السانحة التاريخية المتمثلة في عودة الممارسة الديمقراطية إلى الحياة السياسية السودانية، لمتابعة مشاركة الأقباط في الحياة السودانية والكشف عن هذا الدور في الحياة السياسية والوطنية، وذلك من خلال ما أتاحته لنا تجربة الانتخابات الحديثة في أبريل ١٩٨٦.

إننا في هذه الدراسة نسعى إلى طرح حقيقة وجود الأقباط في المجتمع السوداني من واقع السياق الاجتماعي والسياق التاريخي لهذا الوجود. وبمعنى آخر إن طرحنا للقضايا المتعلقة بهذا الوجود وحركته ليس من واقع الدين الذي ينتمون إليه بإزاء بقية المجتمع التي تنتمي إلى دين آخر، بقدر ما هو طرح يرتبط بالواقع المتغير الذي يعيشه المجتمع واتجاهات هذا التغير ودرجته، إذ إن هذا التغير قد يكون في بعض الأحوال إضطراباً تنتج عنه نتائج وأثار تنعكس على الجميع. ولسنا بصدد الفصل بين الأقباط-وبقية المواطنين، بين الجزئي والكلي أو بين العام والخاص. إنما نسعى إلى استكناه أسباب نشوء القضايا المرتبطة بوجود الأقباط في المجتمع، وما يمكن أن تصل إليه في

تطورها تبعاً لاتجاه هذا التطور، والحقيقة أن هذا لا يرتبط بالأقباط وحدهم بل هو مرتبط بكل الجماعات المكونة للمجتمع، ومن هنا جاء قولنا بعدم الفصل بين الكلي والجزئي أو بين العام والخاص. ليس ثمة شك إذن أنه في هذا السياق- وبمثل هذا المنهج فإننا نطرح واقع المجتمع بكامله من خلال استعراض العلاقات الواقعية بين إحدى الجماعات المكونة لهذا المجتمع والمجتمع نفسه.

ولقد سعت الأحزاب إلى خطب ود الأقباط وتوجه بعضها بالخطاب السياسي إليهم، مع اختلاف في درجة السعي، واختلاف في مفردات الخطاب السياسي، واختلاف في حرارة الاقناع.

إذن لم يكن غَريباً ــ حيث اهتمت الأحزاب ــ أن نهتم نحن أيضاً بدراسة هذه الظاهرة باعتبارها مشكلة علمية تستحق الدراسة، ولعل في هذا ردًّا على من تساءل ومن يتساءل: ولماذا دراسة مشاركة الأقباط؟ فنقول: ولماذا كان الاهتمام بالأقباط بدءاً؟

وللقيام بهذه الدراسة قمنا أولا بتحديد مشكلة البحث ضمن الإطار النظري والمنهجي للبحث العلمي محددين الوسائل والأدوات البحثية التي سنستعين بها على تحقيق هدفنا. وهذا ما تضمنه الفصل الأول من هذه الدراسة. أما الفصل الثاني فلقد اشتمل على لمحة سريعة عن الأقباط السودانيين. وشمل الفصل الثالث دراسة البيئة السياسية والاجتماعية التي جرت فيها الانتخابات متضمناً دراسة القضايا والاتجاهات السياسية ودراسة برامج واتجاهات الأحزاب والتنظيمات السياسية بالاضافة إلى بعض مظاهر التعبير عن اتجاهات الأقباط السياسية. أما الفصل الرابع فيدرس مشاركة الأقباط السياسية من خلال ممارسة الحق الإنتخابي في انتخابات إبريل ١٩٨٦. واشتمل الفصل الخامس على نتائج الدراسة.

ولقد وجدنا صعوبات شديدة في سبيل إجراء هذا البحث. وواجهنا شكوك المبحوثين فيما نقوم به من عمل وشكوكاً في شخصنا، وذلك لعدم اقتناعهم بقيمة المعرفة التي ينتجها البحث، على الرغم من أن هذه المعرفة الناتجة كافية

عندنا لتبرير استطلاع أرائهم ونظنها كافية لاقناعهم بضرورة الاستجابة، مثلما كانت كافية لدينا لتبرير الوقت والجهد والمال المبذول في القيام بهذا البحث. وقد حاول كثيرون مهاجمة البحث والتشكيك في جدواه في محاولة لتثبيط همة الباحث في هذا الشأن، هذا إلى أن بعضاً منهم إتجه إلى تحريض الآخرين بعدم الاستجابة لاستطلاع آرائهم. والحقيقة أن جميع هذه الاستجابات السلبية وغير المحابية للبحث تقف من ورائها مخاوفهم في الكشف عن اتجاهاتهم في الاقتراع وآراؤهم بشأن الأحزاب والقوى السياسية وكانت أحوال العنف والتهديد به خلال الإنتخابات، أو ما يحتمل من سوء استغلال نتائج البحث سبباً في هذه المخاوف. وإحقاقاً للحق إننا التقينا عدداً ممن أكدوا قناعتهم أنه ليس هناك قبطي وغيره... بل إن الجميع مواطنون سودانيون يجمعهم وطن واحد تهمهم مصلحته ويسعون من أجل تقدمه وازدهاره، وعبروا عن اقتناعهم وإدراكهم بأن هذه الدراسة تسعى إلى إبراز المشاركة الوطنية الخالصة دون التعصب لعقيدة أو مذهب ولذلك فهم يشاركون فيها. وبذلك أكدوا لنا صدق فرضيتنا بأن الأقباط بالمدلول الذي أثبتناه في دراستنا التحليلية الحديثة لمسعاهم غير التعصبي ـــ أشرنا إليها في الفصل الثاني ـــ إنما تنطلق سلوكياتهم من بواعث وحوافز الوطنية والمشاركة الصادقة والدور الواجب القيام به تجاه الوطن والمواطنين.

إن سعينا في الكشف عن السلوك السياسي للأقباط في إطار البيئة السياسية التي كانت سائدة في فترة الإنتخابات، يتحدد بالكشف عن الآراء والاتجاهات، ونحن بذلك إنما نوفر الفرصة من أجل مشاركة سياسية فعالة. وعلى العكس من هواجس المضطربين ومخاوف الخائفين فإن معرفة صناع القرار باتجاهات وآراء الناخبين بشأن قضايا محددة تؤدي إلى إعطاء وزن مناسب لآرائهم واتجاهاتهم بصدد هذه القضايا، بل وإعطاء وزن وتقدير للناخبين أنفسهم وهذا على المدى القريب. ولعلنا نتطلع في المدى البعيد إلى أن يتفهم الساسة السلوك السياسي للأقباط تفهماً أعمق بما يمكّن القادة من العمل بفاعلية تجاه القضايا المحددة للجماعات المختلفة في البلاد. واستشرافنا المتفائل للمستقبل ينفي عندنا احتمالات سوء استخدام نتائج الدراسات العلمية

فما يفعل ذلك سوى المخربين وذوي العقول العمياء وليس بناة الوطن وقادة الفكر والسياسة.

ولعل هذه الدراسة تكون في مقدمة الدراسات العلمية السياسية التي تناولت بالتوصيف وبالتحليل البيئة السياسية التي جرت فيها الانتخابات السودانية في أبريل ١٩٨٦، وكشفت عن عدد كبير من العوامل الفاعلة في تلك البيئة. ودرست العلاقات المتبادلة بين هذه العوامل ودرجات تأثيرها، والآثار الناجمة عن ذلك.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد الصادق المهدي والسيد التيجاني الطيب بابكر والسيد حنا يسى البياضي والسيد سمير جرجس ود. الطيب زين العابدين. وأيضاً الشكر والتقدير للجنة القومية للانتخابات وسكرتيرها د. جلال الدين محمد أحمد والعاملين معه بالأمانة العامة للجنة. والشكر أجزله والتقدير أوفره للدكتور الفاتح عبدالله عبد السلام وللأخوة نبيل مرعي وجمال حكيم وادوارد أسعد وجوزيف مكين ونبيل فايز بخيت ونشأت رشيد جندي ومنير فؤاد شنودة، وللأخوة سيد أحمد عثمان بأرشيف (الراية) وعادل الباشا بأرشيف الثقافة والإعلام وفتحي محي الدين بإعلام المجلس القومي للرياضة والشباب. والشكر موصول للأخوة والأخوات الذين شاركوا بالاستجابة لاستطلاع الرأي والمقابلات المتعددة فلولا استجابتهم الصادقة لما كانت هذه الدراسة، والشكر لآخرين يضيق المجال عن ذكرهم بأسمائهم. لهم جميعاً الشكر والتقدير والعرفان بكل ما قدموه من عون في صور وأشكال مختلفة من أجل إنجاز هذا البحث.

والشكر لله من قبل ومن بعد.

عادل توفيق عبد النور

الخرطوم في أبريل ١٩٨٧ م

الفصل الأول
الجوانب المنهجية للدراسة

إن ما يتميز به هذا البحث وما تتجه إليه عنايتنا واهتمامنا ليس هو مجتمع البحث أو المشكلة البحثية من حيث الحجم، إنما تتحدد أهمية هذا البحث في الكشف عن حجم وطبيعة مشاركة السودانيين الأقباط في الحياة العامة من خلال التعرف على اتجاهات وأنماط مشاركتهم في انتخابات ١٩٨٦ والخلفية الفكرية والسياسية التي ميزت هذه المشاركة. وبمعنى آخر تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن السلوك السياسي لهم، وما يمكن أن تضيفه هذه الدراسة إلى حصيلة المعرفة العلمية المتحققة في مجال الدراسات السياسية السودانية، وبهذه الإضافة أو المساهمة العلمية يمكن تقويم البحث.

إن سعينا للكشف عن السلوك السياسي للأقباط في إطار البيئة السياسية التي كانت سائدة في فترة الانتخابات، يتحدد بالكشف عن الآراء والاتجاهات والممارسات، ونحن بذلك إنما نعمل على إرساء أرضية علمية تسهم في بناء مشاركة سياسية فعالة. ولذلك فإن هذا البحث يساعد على الوصول إلى تعميمات بشأن خصائص سلوك عدد كبير من الناس أو التنبؤ بهذا السلوك مما تطلب إجراء قياسات لمدى كبير من الآراء والفهم والاتجاهات والمشاعر والمعتقدات والمثل والمعلومات. وقد استعنا للوصول إلى هذه المعرفة بأفضل وسيلة علمية متاحة وأكثرها حساسية هي منهج المسح لمعرفة وتبين الجوانب التالية:

ـــ تفضيلات الأقباط لمرشحين معينين.

ـــ وسائل الإعلام الأكثر تفضيلاً لدى مفردات العينة وأثرها في مدهم بالمعلومات والآراء والأفكار وتكوين آرائهم وأهمية كل وسيلة منها.

ـــ آراؤهم في الأحزاب السياسية المؤثرة القائمة.

ـــ آراؤهم بشأن ما توافق عليه الأغلبية في نظام ديمقراطي.

ـــ إتجاهاتهم نحو قوانين الشريعة الإسلامية وارتباطها بنظرتهم لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

ـــ إتجاهاتهم نحو تكوين تشكيل سياسي خاص بهم.

ـــ نظرتهم لجنوب القطر.

ـــ تأييدهم الحزبي.

وقد هدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ ـــ ما هي النسبة المئوية للمشاركين من الأقباط في الانتخابات إلى جملة الناخبين في الدوائر موضع البحث؟

٢ ـــ ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهؤلاء المشاركين؟

٣ ـــ إلى أي مدى يتأثر اختيارهم للمرشحين بحقيقة كونهم أقباطاً مسيحيين؟ وهل تلعب ديانة الفرد أي دور في هذا الإختيار؟

٤ ـــ إذا لم يكن لمعتقدات الفرد الدينية ذلك الدور؟ فما هو أو ما هي الأسباب التي شكلت الخلفية الفكرية للاختيار؟

٥ ـــ ما هي إتجاهات الأقباط نحو اختيار القوانين التي تحكم المجتمع؟

٦ ـــ هل ثمة أي رأي أو اتجاه سياسي محدد لدى المبحوثين؟ وما هي العوامل التي أدت إلى تكوين ذلك الرأي أو الاتجاه؟

٧ ـــ ما هي نظرتهم لجنوب القطر بحسبان أن ما يحدث فيه احدى القضايا الرئيسية التي تواجه الوطن كله؟

ويعتمد البحث بإطاره النظري المنهجي على تجميع البيانات والحقائق الواقعية عن السلوك السياسي للأقباط في انتخابات ١٩٨٦ فيما بعد اكتمال

عمليات الانتخابات وظهور النتائج، فضلاً عن توصيف مجتمع البحث من حيث خصائصه الاجتماعية والديموغرافية، وذلك عن طريق مسح عينة من الأقباط تم اختيارها علمياً لتمثيل الأقباط. ولم يهتم البحث بصفات الأفراد، ولكن اهتم بالاحصائيات العامة الناتجة بعد استخلاص البيانات من الحالات الفردية التي تم اختيارها.

ولذلك فهذا البحث يصنف بحسبانه دراسة مسحية للرأي العام وسط الأقباط للتعرف على آرائهم وأفكارهم ومفاهيمهم واتجاهاتهم وسلوكهم بالنسبة لعدد من الموضوعات السياسية والاجتماعية السائدة وقت إجراء الانتخابات. وفي الوقت الذي يقوم فيه البحث بتوصيف الظاهرة موضوع الدراسة فإنه أيضاً يتسع ليشتمل على الأسباب التي أدت إلى ما تم فعلاً في الانتخابات، فهو بحث وصفي وتفسيري في آن واحد.

وبالنظر إلى المستوى الحضاري المتميز والمتقدم الذي تتعامل به الدولة مع مواطنيها في كل الإجراءات والمعاملات والإحصاءات الرسمية حيث لا تشتمل وثائقها على خانة تحدد الدين أو العنصر، فإنه لا تتوفر أية معلومات إحصائية عن الأقباط سواء رسمية أو غير رسمية. ولذلك كان اختيار العينة من بين الأقباط أمراً بالغ الصعوبة، وللتوفيق بين هذه الحقيقة الإحصائية وبين طبيعة ومجال وأهداف البحث فضلاً عن اعتبارات الوقت والتكلفة عمدنا إلى تحديد العينة إجتماعياً وقومياً بأنهم السودانيون الأقباط، وجغرافياً بأنهم القاطنون في العاصمة القومية، وفئوياً من حيث الوظائف التي يقومون بها، وديموغرافياً (سكانيا) من حيث الخصائص الديموغرافية المتعلقة بالجنس والعمر والتعليم.

وتأسيسا على ذلك إخترنا الناخبين الأقباط الذين شاركوا في انتخابات ١٩٨٦، وهذا يعني أننا اخترنا الأقباط من سن ١٨ سنة فأكثر. ثم قمنا بتقسيم مجتمع البحث إلى فئات ذات خصائص معينة هي خصائص الجنس والعمر والوظيفة، وإن كان التركيز قد تم بصفة رئيسية على الوظيفة، واعتبرت الفئات فئات وظيفية تم اختيار عدد من المفردات منها كعينة عشوائية الاختيار، ذلك

أن خصائص العمر والجنس قد استنفدت باختيار مفردات العينة من الجنسين في مراحل العمر من ١٨ سنة فأكثر.

ولقد تم تحديد الفئات الوظيفية بخمس عشرة فئة من الجنسين هي: الطلاب، الأطباء، الصيادلة، المهندسون، الإداريون، المحاسبون والمراقبون الماليون، المراجعون، موظفو البنوك، التجار ورجال الأعمال والعمال والحرفيون، الفنيون، الأعمال الكتابية والسكرتارية، ربات البيوت، المتقاعدون، والباحثون عن عمل. ومبدئياً إختار الباحث أن يكون عدد المفردات الممثلة لكل فئة عشرين مفردة بمجموع يبلغ ٣٠٠ مفردة لكل الفئات، وعلى ذلك تم إعداد ٣٠٠ صحيفة إستطلاع رأي. ولكن الإستجابات التي توصل إليها الباحث بلغت ١٠٤ فقط بنسبة حوالي ٣٤,٧ ٪ وهي نسبة طيبة في مثل هذه الدراسات المسحية. وكان الباحث عند تحديده لعدد المفردات المختارة من كل فئة قد وضع في تقديره إحتمالات عدم استجابة عدد منهم، كما أكدت ذلك الدراسة الأولية السابقة لإجراء البحث.

وهكذا استطاع الباحث من واقع معرفته بالمعالم الإحصائية للأقباط وخصائصهم أن يتوصل إلى عينة مرضية كافية مبنية على أساس القدرة على الحكم السليم من واقع تلك المعرفة بالإضافة إلى الهدف المحدد بعناية الذي يسعى البحث لتحقيقه. وهكذا اختار الباحث أولاً الناخبين الأقباط كممثلين للمجتمع الأصلي لجماعة الأقباط تمثيلاً صحيحاً سليماً، ومن بين هؤلاء إخترنا المقترعين فعلاً الذين أدلوا بأصواتهم، ثم قمنا بتحديد الخصائص المميزة لأفراد العينة الذين سيتم اختيارهم تبعاً لوجودهم داخل الفئات التي يحددها هذا المعيار. ولما كان هذا البحث ذا طبيعة وصفية أساساً ويتم إجراؤه لأول مرة دون أن يسبقه سابق، أو أن يتيسر الحصول على إحصائيات عن الأقباط، فقد انعكس هذا على نوعية العينة التي نراها محققة لبعض شروط العينة الملائمة أو الجيدة من حيث أنها تمكن من تحديد عدد المبحوثين وإتاحة الفرصة لمفردات مجتمع البحث للظهور ضمن العينة، وأن مفردات العينة ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلاً سليماً من واقع معرفة الباحث بالمعالم

الإحصائية لمجتمع الأقباط وخصائصه. ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن بعض الفئات جاءت ممثلة بأقل من عشر مفردات نتيجة عدم استجابة من تم اختيارهم. كما أننا قد قمنا في مرحلة لاحقة من البحث بدمج بعض الفئات معاً فظهر العدد الممثل لها كبيراً.

ولقد اخترنا عدداً من الأساليب والأدوات البحثية العلمية، إعتمدنا عليها بصفة أساسية في إجراء هذه الدراسة، مثل الملاحظة والمقابلة بأنواعها، وكان أبرز هذه الأساليب هو استطلاع الرأي والذي أجريناه على عينة المبحوثين.

ونظراً لندرة أو عدم تعرض المبحوثين لبحوث مسحية من قبل فضلاً عما أحاط بموقف الأقباط في الإنتخابات من اتجاهات مختلفة فقد اهتم الباحث بث الطمأنينة في نفوس المبحوثين بتأكيد سرية صحيفة استطلاع الرأي، وعدم اهتمام الباحث بمعرفة شخصيات المبحوثين أو صفاتهم من حيث أسماؤهم أو عناوينهم أو تفاصيل وظائفهم، فقد خلت الصحيفة من سؤال عن اسم المبحوث، ولم يطلب من أي مبحوث عند ذكر الوظيفة سوى كلمة واحدة مثل إداري، محاسب، طبيب أو تاجر، وهكذا وبالنسبة لمحل السكن إكتفينا باسم المنطقة التي يسكن في حدودها مثل الخرطوم أو امدرمان. ولم يطلب من المبحوث التوقيع على صحيفة استطلاع الرأي.

ولقد تعددت أساليبنا البحثية التي استخدمناها من أجل الحصول على معلومات تفصيلية وسد النقص الناشيء عن قصور صحيفة الاستطلاع في الوفاء باحتياجات البحث. وبالإجمال كانت عنايتنا في اختيار وسائلنا وأدواتنا البحثية بحيث تساند بعضها بعضاً وتقوم كل منها بدور متميز على نحو من الأنحاء في الحصول على البيانات والمعلومات والتفاصيل التي تخدم موضوع البحث وأهدافه.

وبقدر كبير من الموضوعية العلمية والحرص عليها وعدم التحيز أخذنا أنفسنا في عملنا البحثي وعلى الأخص القيام بالعمل الميداني سواء في توجيه

الأسئلة أو تسجيل الاستجابات المختلفة أو تسجيل الملاحظات والمشاهدات وتحليلها وتفسيرها، وذلك أمعاناً في اكتساب البحث الدقة المطلوبة والبعد به عن التحيز في العمليات والإجراءات البحثية المختلفة.

الفصل الثاني

لمحة سريعة عن الأقباط السودانيين*

الأقباط موجودون بالسودان منذ القرن الرابع الميلادي، ولم ينقطع هذا التواجد على مر العصور، وربما اعتراه التزايد أو التناقص في ظروف خاصة، لكن السمة البارزة لهذا التواجد هي زيادة أعدادهم منذ جرت الاستعانة بهم في شؤون الإدارة والحكم في السودان في شتى المجالات، فضلاً عن ممارسة التجارة وبعض الحرف التي برعوا فيها والتي تزاولها منذ القديم أعداد كبيرة منهم. وقد تلازم مع هذا التواجد إحساس الأقباط بأن السودان قد صار لهم وطناً وأنهم إنما يعملون ويعيشون في بلدهم، ويعتزون بهذا الوطن ويعملون من أجل رفعته وتقدمه، وكانت هذه الأحاسيس من وراء المعايشة الطبيعية والالتقاء الأخوي فيما بينهم وبين غيرهم من المواطنين السودانيين، وهو العامل الرئيسي الذي يفسر زيادة درجة الاندماج فيما بينهم.

وقد انخرط الأقباط وما يزالون في حركة المجتمع السوداني وإطاره التاريخي العام في سبيل تحقيق آمال وطموحات هذا المجتمع في التحرر والديموقراطية والتقدم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تلك الحركة التي ترتكز على تصور قومي يؤمن بالوحدة من خلال التنوع.

---

* اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على دراسة لنا بعنوان « الأقباط السودانيون: ملاحظات وتحليلات اولية » وهي غير منشورة، فضلاً عن اضافات جديدة.

والأقباط أقلية دينية. فهم يؤمنون بالمسيحية بعقيدتها الأرثوذكسية التي تقودها الكرازة المرقسية ومركزها مدينة الإسكندرية التي بدأ منها القديس مرقس أحد رسل السيد المسيح في التبشير برسالة المسيحية في أفريقيا. ومن حيث الصفات والملامح الأنثروبولوجية يتشابه الأقباط في الشكل العام والصفات الجسدية مع كثيرين ممن ظلوا ــ تاريخياً ــ يسكنون شمال السودان، وهؤلاء والأقباط يختلفون في تلك الصفات عن غيرهم من سكان السودان ككل.

وعلى الرغم من احتفاظ الأقباط بلغتهم القبطية على نطاق ضيق بين الأفراد وبصفة خاصة في الصلوات الكنسية والقراءات الدينية، إلا أنهم وبشكل عام قد تعربوا وصارت اللغة العربية هي لغة الأم عندهم، ودخلت اللغة العربية إلى القراءات الدينية والصلوات الكنسية، وهناك ترجمات عربية للكتاب المقدس إحداها عن عدد من أقدم النسخ القبطية الموجودة للكتاب المقدس وقد قام بها نخبة من رجال الكنيسة القبطية وعلماء أقباط متخصصون في مجالات مختلفة ذات صلة بهذا العمل. وصارت العروبة عند الأقباط لغة وثقافة ووجداناً، وفي هذا الإطار يشتركون مع غيرهم من السودانيين في جوانب الثقافة السودانية بنكهتها المميزة، فهم يتخاطبون بالعامية السودانية ويشتركون في كثير من العادات والتقاليد والقيم التي ميزت سكان هذا الوادي منذ أزمنة بعيدة.

ولقد اشتمل تاريخ الأقباط على عهود طويلة مريرة من الاضطهاد والظلم والقهر مارسها الحكام في عهود مختلفة منذ أيام الإمبراطورية الرومانية حتى عهد الاستعمار الإنجليزي. ولقد خلقت تلك العهود إلى جانب ممارسات الحكام التي اتخذت من الدين ستارا يحجب وراءه أغراضاً أخرى عدداً من الآثار؛ فقد ترسخ في أذهانهم أن العلاقة مع السلطة أو الاحتكاك بها ليس من حسن التدبير، خاصة وإن العمل بالسياسة كان تهمة من لا جريمة له في عهود كثيرة، وكانت هذه التهمة وبالاً على من وجهت إليه: إذ فقد وظيفته وتشرد وساءت حاله وجاع عياله، هذا إذا لم يلق السجن مصيراً. وتركت تلك الأحوال جميعها آثارها متمثلة في ابتعاد الأقباط ــ بصفة عامة ــ عن

المجالات السياسية وعن المشاركة في العمل السياسي، لكن جذوة الوطنية والمشاركة في العمل العام ظلت ملتهبة داخل كثيرين منهم ولم تفقد زخمها، وأفرغوا هذا الزخم والطاقة في الأعمال الاجتماعية والثقافية، وهكذا ازدهرت « المكتبة القبطية » منذ أوائل القرن العشرين (١٩٠٧) في المجتمع السوداني بحركتها الثقافية: الأدبية والمسرحية فنشطت فرقهم المسرحية في تقديم عروض عن نصوص عربية وغربية في مدن عديدة بالسودان. وقد تميز الأقباط مع ذلك بصفات عقلية ونفسية خاصة مثل الدهاء والقدرة على مداراة مشاعرهم والميل إلى الاستكانة، وتوجسهم خيفة من كل الدعاوى التي ترفع شعارات دينية.

ولقد أسهم الأقباط في الحياة السودانية حينما نشطوا في القيام بأعباء عدد من الحرف والمهن التي قدمت عوناً حقيقياً وسدت عدداً من الحاجات الأساسية للإنسان في السودان، فضلاً عن قيامهم بمهام وأعباء ومسؤليات عدد من الوظائف في الإدارة والحكم في السودان، وما كانت الظروف الطبيعية القاسية والنواحي الاجتماعية والحضارية والأحوال الصحية غير المؤاتية لتعيقهم عن العمل في جهات مختلفة من السودان. وكانوا حيثما نزلوا أسرع إلى الاختلاط بالسكان والتعامل والتعايش معهم، وهكذا كان يتم التبادل الحضاري والثقافي الذي آلوا على أنفسهم القيام بمسؤلياته.

وفي تاريخ السودان الحديث إعتباراً من سنة ١٨٢١ م نجد الأقباط وقد عملوا في المصالح والإدارات الحكومية: في الإدارة، البريد والتلغراف، السكة الحديدية، الإدارات المالية والحسابية، الأشغال، الزراعة والغابات ووقاية النباتات، المصلحة القضائية والترجمة. وانتدب بعضهم للاستكشاف في جهات عديدة بالسودان ومن هؤلاء مَنْ وصل إلى بحيرة رودلف. وقد كان أسهامهم في إدخال وترقية الحرف وليد مشاركة العديد منهم في القيام بمتطلبات القطاع الأكبر من أعمال وأنشطة السكة الحديدية أكبر المستجدات الحديثة التي دخلت السودان. وكانت مشاركتهم في القطاع المهني بمزاولة مهن المحاماة والطب والصيدلة وغيرها.

كما شارك عدد من الأقباط في أنشطة الحركة الوطنية منذ ما قبل أحداث سنة ١٩٢٤ وتفاعلوا مع أحداثها ولم يتوان ذلك النفر منهم عن إظهار مشاعره الوطنية الدافقة. ولذلك كان طبيعياً أن يتجه الأقباط إلى الحصول على الجنسية السودانية فور صدور قانونها لأول مرة بعد الاستقلال، فهم قد ارتبطوا جذرياً بالسودان وتعمقهم الإنتماء إليه بلداً ووطناً وأهلاً.

ومن أبرز المجالات التي قدم فيها الأقباط مساهمة أصيلة للمجتمع هي في مجال التعليم سواء بإنشائهم للمدارس بمستوياتها المختلفة للجنسين أو بتقديمهم عدداً من المعلمين الذين شاركوا في السعي إلى نشر العلم والمعرفة في ربوع السودان، ومنهم من تحمل عبء الريادة في بعض تلك الأنحاء.

ولا تخلو الساحات الأدبية والثقافية والعلمية من المساهمات التي قدمها أقباط سودانيون في مختلف مراحل حياة المجتمع.

وأحد الجوانب البارزة في دراسة الأقباط هي أنهم كمواطنين سودانيين يشاركون في مساندة الوحدة الوطنية والعمل على ترسيخها والإسهام في بناء الوطن، والوعي الوطني يحتويهم بهذا الوصف وعلى ذلك الدور الوطني. ولكن الظروف التي شملت الحياة الوطنية منذ سبتمبر ١٩٨٣ بإعلان قوانين الشريعة الإسلامية وما رافقها من إجراءات قد زرعت المخاوف في نفوس الأقباط وعملت على نمو وتطور عوامل الصراع الاجتماعي في حياة عدد منهم. ومما لا شك فيه أن حركة الأقباط جميعاً لم تك بمعزل عن حركة الشعب السوداني، بل كانت جزءاً منه لأنها منه وإليه، تزخر بالصراع والتطلعات والرغبة في التغيير، وكان للأقباط مساهماتهم المتعددة والمتباينة سواء في ضعفها وفشلها أو في قوتها ونجاحها. ولا شك أن أية جماعة فيها إمكانيات النجاح مثلما فيها إمكانيات الفشل وليس غريباً ـــ إذن ـــ أن نلمس بعض جوانب الضعف والفشل كما نلمس بعض جوانب القوة والنجاح، وهذا هو الفهم الواقعي الموضوعي والعلمي للأدوار والعلاقات فيما بين الجماعات، والأفراد في حركة التاريخ الطويل. ولعل بعض جوانب الضعف يمكن تبينها في موقفين، أحدهما: اتجاه البعض منهم نحو الهجرة من السودان، والثاني:

إتجاه البعض منهم إلى تكوين والإنخراط في التجمع المسيحي السوداني *. وهنا نفرق بين نوعين من الهجرة، هجرة من السودان تمت منذ زمن بعيد وما زالت تتم وهذه دافعها تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية وفق ظروف المهاجر الجديدة، ولم يكن لهذا النوع من الهجرة شأن بما يتعرض له المهاجرون من مضايقات وضغوط أو بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي أخذت تضيق عليهم، وبسبب هذه العوامل تمت هجرة من نوع ثان تحت ضغط مستجدات الظروف السياسية والاجتماعية وما ارتبط بها من مضايقات وضغوط إقتصادية وإجتماعية وقانونية ونفسية مثلما حدث بسبب قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وقد هاجر من هاجر بسبب ما لاقاه من عنت وإرهاق نفسي وعدم استقرار وفقدان الأمن وضياع الحقوق وما توقعه من مزيد من العنت والضغوط والمتاعب.

وفي رأينا أن مثل هذه الهجرة هي احد الجوانب التي يبين فيها الضعف سواء من جانب الأفراد المهاجرين أو المجتمع نفسه، بسبب أن الذين هاجروا قد تركوا الأمور على حالها ولم يفعلوا أي شيء تجاه الأوضاع التي استجدت وكانوا بهجرتهم سلبيين مقهورين على هذه السلبية في مواجهتهم لتلك الأوضاع. ولقد بلغ بهم القنوط أشده بسبب مواقف كثيرين كانوا في مراكز للسلطة أبان صدور قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وهم في الوقت نفسه من قادة تنظيم الأخوان المسلمين بالأمس والجبهة الإسلامية اليوم إذ صرحوا أن « الأقباط أجانب ومستعمرين » (هكذا). وليس ثمة شك في أن مثل هؤلاء المهاجرين هم كفاءات وخبرات يحتاج المجتمع لعطائها ومشاركتها — وإلا

* تم تكوينه في يونيو ١٩٨٥، وتنص اهدافه على تدعيم والدفاع عن مبادىء الوحدة الوطنية والحرية والديمقراطية والمساواة ونظام قانوني عادل دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو الدين... ويؤكد على فصل النظام السياسي والاقتصادي والقانوني عن الأديان. ويحاول تطوير مباشرة السودانيين المسيحيين لحقوقهم بالمشاركة الكاملة في جميع المؤسسات السياسية والقانونية والمدنية والاجتماعية في السودان، وذلك مما جاء في دستوره. وقد واجه « التجمع المسيحي » معارضة قوية كبيرة من الأقباط.

لما قبلتهم المهاجر الجديدة ــ وحرمان المجتمع والدولة من مثلهم خسارة كبيرة، كما أن جميع من هاجروا هم من المقتدرين من الناحية المالية بحيث يستطيعون مواجهة نفقات السفر والهجرة إلى المهاجر البعيدة، وهذه خسارة أخرى إقتصادية، وهكذا تتعدد جوانب خسارة المجتمع والأسر والأفراد والمهاجرين وتتضح صورة الضعف الذي أشرنا إليه في هذا الصدد.

وليس ثمة شك في أن تطور وتبلور الإتجاه السياسي لدى الأقباط وغيرهم من المسيحيين في تكوين تنظيم يجمعهم على الرغم مما شابه من قصور أو وُجِّهَ إليه من نقد، هو اتجاه جديد ونقطة تحول مضيئة وطيبة في تطور السلوك السياسي للأقباط وغيرهم من المسيحيين مرتبطاً بالمشاركة السياسية ونوعيتها، لكن ربط هذا التوجه « بالمسيحية » ووصف التنظيم الذي تم تكوينه بأنه « مسيحي » واجه رفضاً شديداً من الكثيرين ووجهت إليه النقود. وكان من بين الأسس التي قام عليها وواجهت أقسى الاعتراضات والنقود أنه قد جاء في دستوره وفي البيان الصحفي الذي أذيع في مناسبة إعلان تكوينه أنه ليس تنظيماً سياسياً، هذا على الرغم من أن جميع أهدافه وأغراضه ووسائله وأساليبه سياسية على ما يبدو من تينك الوثيقتين. وإنه لمما يثير حفيظة الأقباط عامة ربط السياسة بالدين وهذا ما وقع فيه التجمع تحت اسم المسيحية، وإن الخبرة التاريخية والتراث الذي صارت إليهم نتائجه قد خلفت أقسى الآثار نتيجة ذلك الارتباط، ليس من جانبهم بل ومن جانب غيرهم وهو الأكثر شيوعاً. هذا فضلاً عن أن مثل هذا التوجه مما يسيء إلى طبيعة التركيب النفسي والاجتماعي للأقباط في التلاقي والمعايشة مع مجتمعهم كله وفي علاقات الجيرة الأسرية والعلاقات الفردية ويجرحه في الصميم، وليس مما يرضاه الأقباط أي سلوك يؤثر على الوحدة الوطنية ويعمل على تفتيتها، فما كانوا يوماً دعاة فرقة أو أنقسام أو صدام بل على العكس من ذلك يحمل تراثهم كله الدعوة إلى الوحدة والمحبة والسلام والتآخي والبناء.

كان ذلك من بعض جوانب الضعف، أما عن بعض جوانب القوة فإنها تظهر من خلال الحوار الواعي العميق الذي يدور من خلال التفاعل الاجتماعي

الإيجابي بكافة صوره وأشكاله في المجتمع السوداني بين مسلميه ومسيحييه، وهو على هذه الصورة قد اكتسب أصالة القيم الاجتماعية التي ترسخت عبر مراحل ذلك التفاعل الاجتماعي، متصفاً بالديمومة والاستمرارية من خلال الحياة المشتركة المستمرة بين أبناء الوطن الواحد. كما أن الاحترام المتبادل والتفاعل الثقافي والحضاري بين المسلمين والأقباط هما من أهم أسس ذلك الحوار واللقاء والمعايشة، فلقد لعب احترام كل جانب لشخصية الجانب الآخر خلال التفاعل الاجتماعي دون أن تنصهر الواحدة في الأخرى أو أن تحد من فاعليتها الدور الأكيد والفاعل في بلورة مفاهيم وقيم راسخة في مجالات المواطنة الصالحة والحياة الاجتماعية والاقتصادية المثمرة والبناءة.

إن النظرة المعاصرة إلى الأقباط تبين لنا أنهم يختلطون بغيرهم من المواطنين ويشتركون معهم في جميع المصالح، ونجدهم موزعين جغرافياً في جهات متعددة ولا يرتبطون برقعة جغرافية محددة، فهم في المدن الحواضر وفي المدن الريفية وفي البلدات الصغيرة، كما أنهم يتوزعون في مختلف الأحياء السكنية، فلا يكونون كياناً منعزلاً منغلقاً على نفسه، وهذا كله أتاح امتزاجهم واندماجهم بغيرهم من المواطنين بحيث لا تلمس فرقاً يذكر بين هؤلاء وأولئك، إذ أنهم لا يشكلون فئة متميزة أو خاصة بل هم مثلهم مثل غيرهم من السودانيين، ونجدهم موزعين على كافة المستويات الاقتصادية، ويقومون بإداء أعمال وإهتمامات متنوعة ومتعددة في مجالات مختلفة، ومتحصلين على كل أنواع التعليم والثقافة، فمنهم من يحمل أعلى الدرجات العلمية ومنهم الأمي، وإن كانت عنايتهم المشهورة عنهم بالتعليم قد جعلت نسبة الأمية قليلة. كل هذه الأوضاع تجعل من اندماجهم وامتزاجهم في الحياة السودانية دافعاً حقيقياً يتميز بالمعايشة والتلاقي خلال التجربة التاريخية الواحدة للوطن في كل مراحلها.

الفصل الثالث

البيئة التي جرت فيها الانتخابات

لقد جاءت انتفاضة أبريل ١٩٨٥ في أعقاب فترة إتسمت بالتسلط والقهر وغياب الديموقراطية والفساد السياسي والاقتصادي، حيث مورست أساليب القهر والتسلط والفساد تحت ظل قوانين سبتمبر ١٩٨٣ القمعية وتحت ظل « إسلام الطوارئ » وانفضحت سياسة المتاجرة بالدين لتبرير إرهاب الجماهير وفرض السيطرة، وزايد الحكم على الاتجاه الإسلامي بتطبيق هذه القوانين، ووجد من سار من أصحاب الاتجاه الإسلامي في ركاب الحكم الفرصة لفرض هذه القوانين تمهيداً للوثوب إلى السلطة، خاصة وأنهم كانوا قد اتخذوا من مصالحتهم مع النظام باباً واسعاً يتغلغلون من خلاله إلى كافة الأجهزة والمؤسسات إستعداداً للسيطرة على مقاليد الأمور ومن ثم تسهيل سيطرتهم على الحكم وتوليه، وما إن أحس النميري بفشل الطريق الذي زجوا به فيه حتى احتبسهم في المعتقلات في الربع الأول من عام ١٩٨٥ إلى حين تصفية حساباته معهم، لكن الانتفاضة كانت أسرع.

ولقد كانت قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م من وراء تعميق التناقضات السياسية في السودان بين المجموعات المتعددة التي برزت إلى مسرح السياسة بعد المصالحة الوطنية، وبين هذه المجموعات وتلك التي كانت تشارك في مختلف أجهزة ومؤسسات الحكم والمجتمع قبل الانتفاضة مثل القوات

المسلحة والإتحاد الإشتراكي بتنظيماته وروافده والحكومة بأجهزتها وإدارتها المتعددة... .ـ إلخ وتردت العلاقات والثقة بين النميري وقياداته من ناحية وبين القيادة ككل وبين الجماهير، إذ أثرت تلك القوانين سلباً على أمن وطمأنينة المواطنين وكانت أحداث كل يوم وما يتعرض له المواطنون الشرفاء من مواقف مهينة ومذلة وممارسات قمعية واعتداء على الحريات حكايا تتناقلها مجالس الناس وأحاديثهم وهم في أشد حالات الاستنكار والسخط مما يحدث، وزاد من هذا التردي في علاقة السلطة بالجماهير إنهيار الوضع الاقتصادي واختراق المصالح الأجنبية (سياسية وإقتصادية) لأجهزة الحكم ومؤسسات المجتمع وانتشار قصص الفساد وفضائحه في مؤسسات الحكم والمشروعات الاقتصادية حتى بات الفساد نمطاً مستقراً في التعامل والأداء ولم يعد حوادث انحراف أخلاقي تصدر عن البعض، وهكذا إنعكس الإنهيار السياسي إنهياراً إقتصادياً وبدأت علاقة متبادلة بين الإنهيارين كل منهما يغذي الآخر ويزيد منه، وفشلت قوانين الشريعة الإسلامية المعلنة في سبتمبر ١٩٨٣ م أمام قسوة الأزمة الاقتصادية وتغلغل الفساد السياسي والاقتصادي في أن تشد من أزر النظام الذي فقد مصداقيته تماماً وبدأ في الانهيار.

كما كانت قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م سبباً رئيسياً في غربة ٣٠٪ من سكان السودان داخل وطنهم، وتفاقم الحرب في جنوب البلاد، كما ذكر تقرير أعد قبل الانتفاضة بحوالي ثلاثة شهور[١]. وفقد النظام السياسي والمجتمع أهم دعائم تحقيق الاستقرار بانهيار الوحدة الوطنية التي ظل يوجه لها الضربات تلو الأخرى.

وكما أثارت هذه الأحوال سخط المواطنين وجاشت مراجل غضبهم رفضاً عبر عن نفسه في مواقف متعددة، فقد أثارت أيضاً قلق الرأي العام العربي والأفريقي والعالمي على مستويات متعددة. وانعكس هذا القلق على مواقف

(١) أنتوني ب. كوردسمان: تقرير عن الأحوال في السودان، ترجمة: عبد الوهاب عبدالله البشير، صحيفة (**الميدان**) الخرطوم: ١٩٨٦/٣/١٠، ص ٤

الدول والتنظيمات تجاه السودان وفي التعامل معه. وهكذا لم يبق مجال يتعلق بالسودان سواء داخلياً أو خارجياً إلا ونالته التأثيرات السلبية.

كانت تلك باختصار شديد التركة المثقلة التي وجدها المجلس العسكري الانتقالي والحكومة الانتقالية عند تسلمهم مهام السلطة ومسؤولياتها في السودان مع انتفاضة أبريل ١٩٨٥ م.

ولقد التزمت هذه الحكومة بتنفيذ بنود الميثاق الذي وقعه تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن في الخامس من إبريل ١٩٨٥ م ولكن والى حين اجراء الانتخابات في ابريل ١٩٨٦ م، أجمعت كل الاتجاهات الحزبية والنقابية وغيرها على رجحان كفة إخفاقات الفترة الانتقالية على نجاحاتها[٢] بالقياس إلى ما كان عليها أن تقوم به، حتى أن البعض يرى[٣] أنها لم تحقق غير البند الخاص بإجراء الانتخابات وكان إنجازاً مشوهاً ناقصاً لأنها انتخابات جزئية ولم يتضمن قانون الانتخابات تمثيل القوى الحديثة في الجمعية التأسيسية فضلاً عن التمثيل المشوه للخريجين في دوائرهم. ويمكن القول أن إيجابيات الفترة الانتقالية تمثلت في: الإنتقال السلمي لحكومة ديموقراطية، إعادة الحريات الأساسية وحفظ الأمن، والالتزام بإجراء الانتخابات في موعدها، وأن السلبيات كثيرة أهمها:فقدان الفترة الانتقالية لشرعيتها الثورية وتوجهها السياسي واتخاذها موقفاً محافظاً من عدد من القضايا الأساسية والحيوية مما أدى بها إلى الإخفاق في تنفيذ بنود الميثاق، وفشلها في تصفية آثار مايو في المؤسسات والسياسات والممارسات، تخلفها عن إيقاف التدهور الاقتصادي بل قد تفاقمت المشكلات الاقتصادية وزادت وطأتها على جماهير الشعب وجاء المؤتمر الاقتصادي هزيلاً لم يرض طموحات وتطلعات الشعب السوداني، وكانت

(٢) حديث صحفي مع السيد الصادق المهدي، صحيفة (**الصحافة**)، الخرطوم: ١٩٨٦/٣/١، ص ٦ أيضاً: أحاديث صحفية مع السادة لام أكول، عبدالله محمد أحمد حسن وميرغني النصري، صحيفة (**الأيام**) الخرطوم: ١٩٨٦/٤/٧ ص ص ٢،٥ وأيضاً: حديثان صحفيان مع السيدين أمين مكي مدني وطيفور الشايب، (**الأيام**) : ٨٦/٤/٨، ص ص ٣،٤.

(٣) لام أكول: (**الأيام**)، مرجع سابق.

قمة الإخفاق في مجال حسم قضية الجنوب وعدم قيام المؤتمر الدستوري، كما أن هناك من يقول بفشل الفترة الانتقالية في حفظ الأمن[٤].

وفيما يلي نتناول بعض المواقف والمجالات بحسبانها البيئة التي جرت فيها الانتخابات، ويأتي هذا التناول من واقع إدراكنا لمدى التأثيرات القوية التي تمارسها مكونات وعوامل البيئة والمناخ والسياسيين على السلوك السياسي للأفراد والجماعات وبخاصة عند الانتخابات، ومن هنا يهمنا التعرف على تلك الجوانب التي أثرت على السلوك السياسي والانتخابي للأقباط في انتخابات إبريل ١٩٨٦ م.

أولاً: القضايا والاتجاهات السياسية

١/ القوانين:

وحديثنا عنها يتعلق بقوانين سبتمبر ١٩٨٣ التي استمرت فيما بعد الانتفاضة، ثم مشروع قانون العقوبات الجديد لسنة ١٩٨٦ م، ومشروع قانون التعليم الشعبي.

وقد تمخضت الفترة الانتقالية عن تعديل واستحداث ومراجعة جملة من القوانين في اتجاه حماية الديموقراطية وبلغ عدد القوانين التي جرى تعديلها ٣٤ قانوناً[٥] وما يعنينا هو أن ما سمي بقوانين سبتمبر ١٩٨٣ م تضم أربعة عشر قانوناً، أربعة منها تتعلق بالحدود الشرعية. وبالطبع جميع قوانين سبتمبر تمس المواطنين بدرجة أو بأخرى في حياتهم، وقد اتفق الجميع ما عدا أعضاء الجبهة الإسلامية والإخوان المسلمين على أن تلك القوانين إنما هي بعيدة عن الإسلام وأنها غير صالحة، وقد ذهب أحد شيوخ الإخوان المسلمين المصريين أنها خلو من الحبك المحكم والمعبر لشرع الله وأنها استندت إلى اجتهادات غير المتفقهين في الشريعة وأن ما أرتكب من أخطاء في تطبيقها يتبرأ منها

---

(٤) عبدالله محمد أحمد حسن: (**الأيام**)، مرجع سابق.

(٥) خطاب السيد الجزولي دفع الله في الاحتفال بذكرى الانتفاضة، (**الأيام**) ٨٦/٤/٧، ص ١.

الإسلام[٦]. وقد تبرأت منها بعض قيادات الجبهة الإسلامية إذ يقول أحدهم: « إن قوانين سبتمبر لم تعدها الحركة الإسلامية ولم تشارك في صياغتها التي صدرت بها »[٧]. ومع ذلك نجده يستدرك فيقول في فقرة لاحقة « لقد كان هم الحركة الإسلامية تقرير مبدأ تحكيم الشريعة الإسلامية في السودان ». ومع ذلك يستمر الاتجاه المتشدد لديهم والذي يبلغ التطرف فيما أشار إليه بيان (هيئة أمان السودان) من « حماية مبادىء الثورة وأهدافها القومية ومؤسساتها الدستورية من محاولات الردة التي قامت أو ستقوم بها قوى عنصرية وأخرى إيديولوجية إلتقت أهدافها مع حركة جون قرنق وأرادت أن تجعل من وحدة مواقفها في بعض القضايا نذراً تهدد النظام الديموقراطي وتضرب بعمق في الأصول العقيدية والحضارية لأمتنا[٨] ».

ولم يكن مفهوماً لدى المسيحيين والمسلمين عامة والأقباط على الأخص كيف تقبل الحركة الإسلامية وفقهاؤها على أنفسهم أن يسمحوا بصدور مثل هذه القوانين، وهم الذين كانوا قريبين من السلطة وواكبوا إصدارها وبايعوا النميري عليها ثم راقبوا تنفيذها، ولم يكترثوا كثيراً لتلك الأرواح التي أزهقت والأعضاء التي قطعت من جراء أحكام تلك القوانين. ولم يكن مفهوماً أنهم بينما يدفعون عن أنفسهم تهمة الاشتراك في صياغتها، يعودون فيتبنونها ويدافعون عنها منذ إصدارها وبعد الانتفاضة. ولم يكن مفهوماً ولا مقبولاً أيضاً ذلك الاتجاه الذي يحكم بالردة وبالخروج على الدين على كل من يخالفهم الرأي، إذ اعتبروا أن ما يقولونه هو الإسلام الصحيح وأن من خالفهم فقد أرتد وضرب الإسلام كما يذكر بيان أمان السودان. إن هذه المقولات تكشف عن نوعية التفكير الذي يستغرق أصحابه، والذي أوضحه الأستاذ بدر الدين مدثر في لقاء صحفي إذ يقول: « إن هذه الجبهة غير ديمقراطية.. ويعتقدون أن كل شخص خارج تنظيمهم هو جاهل وأنهم هم المسلمون دون غيرهم.. وهم

(٦) صحيفة (**الأيام**) : ٨٦/٢/١٤، ص ١

(٧) حافظ الشيخ الزاكي، صحيفة (**الراية**)، الخرطوم: ٨٦/٢/٢٧، ص ٨

(٨) (**الراية**) ٨٦/٣/١، ص ٤

وحدهم يقررون ما هو شرعي وغير شرعي، وإن هذه الجماعة تريد أن تحتكر فهمها هي للإسلام بما يخدم مصالحها. ويقولون أن هذا هو الإسلام ويفرضونه على الناس.. ويقولون أن الحاكمية لله وهي في نظرهم تعني أنه لا معارضة دنيوية وبشرية وهذا يعني عدم إيمانهم بأي معارضة إذا وصلوا للسلطة... بينما نحن نعرف الإسلام جيداً وشعبنا معظمه مسلم ». كما يرى الأستاذ بدر الدين أن « الإسلام لم يفرض على المسلمين نظاماً معيناً من الحكم.. وإن نهج هذه الجماعة نهج مضر بالإسلام ومضر بالديمقراطية.. » بينما هو « يؤمن أن الدولة القومية التي تعتبر الإسلام مصدراً أساسياً من مصادر التشريع قادرة على أن تقيم للإسلام حرمته وقدسيته ومتطلبات نموه وانتشاره وفي نفس الوقت الذي تحافظ على وحدة المسلمين وغير المسلمين من رعايا الدولة »[٩].

وإلى جانب هذه الآراء نجد آراء أخرى عرضتها الصحف السودانية عبرت بصراحة كاملة عن أن تلك القوانين ما وضعت إلا لقهر المواطنين وأنها قد ازدجمت بالقمع والبطش والإرهاب والوعيد وكأنما الإسلام هو الحدود، وشجبت تلك الكتابات ممارسات حكم نميري واستغلاله لشعارات الإسلام في تحقيق أغراض سياسية[١٠]. ويقول السيد محمد عثمان الميرغني زعيم طائفة الختمية أن الشريعة لن تكون أبداً شريعة تفرقة للأخوة وعامل شتات لأبناء الأمة الواحدة، وإن حزبه يعمل من أجل إرساء تعاليم الإسلام السمحة التي تحترم وتجل كافة الأديان وكريم المعتقدات[١١]. كما حدد السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة في خطابه في افتتاح أعمال المؤتمر العام لحزب الأمة القومي أن « الإتفاق الذي يكفل حقوق غير المسلمين يسبق التشريع الإسلامي »، وإنه في ظل التشريع الإسلامي ومبادئه تكفل حقوق الآخرين، ودعا القوى الإسلامية في السودان إلى إمعان النظر وإدراك أن « تجربة مايو المسماة إسلامية خاطئة تصوراً وتقنيناً وممارسة وأنها تشويه وتقبيح للإسلام »

---

(٩) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٩، ص ص ٦، ٧.

(١٠) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١٢، ص ١ و (**الميدان**) : ٨٦/٢/٢٧، ص ٤

(١١) (الصحافة) : ٨٦/٣/١٢، ص ١

وقال أن « همجية إسلام الطوارىء ليست من الإسلام في شيء »[١٢] ويذكر أنه قال في احتفال التوقيع على ميثاق الديمقراطية أن « الإسلام ليس هجمة على المجتمع »[١٣]. وعن الطرح الإسلامي يقول الأستاذ محمد إبراهيم خليل مرشح حزب الأمة ورئيس الجمعية التأسيسية فيما بعد: « إن التطبيق الصحيح للإسلام هو أن يستمد من الكتاب والسنة على أسس اجتهاد جديد يراعي المصلحة العامة ويصون حقوق الإنسان ويأخذ في الاعتبار مقتضيات الوحدة الوطنية بما فيها كفالة حقوق الأقليات الدينية، فنحن في مجتمع تعددي ولا يمكن لأي فئة أن تفرض آراءها بالعنف وللأغلبية أن تراعي الأقلية »[١٤].

وتجد فريقاً من الإسلاميين هم الإخوان المسلمون الذين أنكر د. حسن الترابي زعيم الإخوان سابقاً والجبهة الإسلامية حالياً وجودهم، والذين انفصلوا منذ ١٩٧٩ عن التنظيم الذي يقوده الترابي بسبب ممارساته السياسية والفكرية وطريقة قيادته للتنظيم ولأنه وصف النميري « بأنه مجدد الدين في هذا القرن وأن يبايع أماما للمسلمين ». ومع أنهم « في سبتمبر ١٩٨٣ قد أيدوا إعلان أحكام الشرع تأييداً محدوداً في كلماته متحفظاً في معناه » إلا أن تأييدهم لم يكن مطلقاً بل قالوا أنها « ستظل خطوة معزولة ما لم تتبعها خطوات أخرى لتحقيق الشورى والحرية والعدل والرحمة ». ومع ذلك فإن رأيهم مختلف تماماً في مسألة قوانين سبتمبر ١٩٨٣. وفي قضية التشريع الإسلامي. ذلك أن « هذا الأمر إلتبس فيه الحق بالباطل، والحدود الشرعية التي لا شبهة فيها جاءت متلبسة بمسائل تتعلق بأمن الدولة وقانون الطوارىء وكثير من الباطل الذي يراد به حماية النظام ». كما أن « الخطأ البشع الذي لحق تلك القوانين هو المواد التي فصلت للبطش بالناس، حتى إذا أراد أحد مناصحة الحاكم في

(١٢) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٤، ص ٦

(١٣) « ويذهب الزبد جفاء »، (**الميدان**) : ٨٦/٢/٢٧، ص ٤

(١٤) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٦، ص ٥.

* يحمل حسن الترابي درجة الدكتوراة في القانون، ولقب « الشيخ » بحكم وضعه في تنظيم الجبهة الإسلامية.

مسجد عوقب بها ». ويرون أن التطبيق جاء شائهاً ولم تتسق الممارسات مع أحكام الدين، وأنه « لا يجوز » للبعض « أن يفتتن بأحكام الطوارىء ليتشدد في الدين »[١٥].

كما حفلت الصحف خلال تلك الفترة بعدد كبير من الآراء التي شجبت قوانين سبتمبر ١٩٨٣. ولكن لفت الأنظار موقف النائب العام ــ الذي هو ممثل نقابة المحامين في التجمع الوطني ــ من قوانين سبتمبر، إذ أنه كلف أحد المحامين البارزين بإعداد ورقة تدافع عن تلك القوانين وأصطحب معه ذلك المحامي لحضور مؤتمر للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان بجنيف قدم فيه تلك الورقة مركزاً على أن الجريمة في السودان قد انخفضت نسبتها بعد تطبيق قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وكان مما ذكرته إحدى الصحف أن رئيس المؤتمر إعتذر للمؤتمرين عن سماع حديث النائب العام وتقدم باقتراح لشطبها من مضابط المؤتمر لأنها تخالف حقوق الإنسان وقوبل إقتراح رئيس المؤتمر بالتصفيق من الحاضرين[١٦].

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع المنظمة السودانية لحقوق الإنسان قد أصدرتا بياناً مشتركاً أعلنتا فيه عن ثقتهما في الوعي الشعبي بحقوق الإنسان الذي تفجر بانتفاضة أبريل وعبرتا عن قلقهما بشأن التأخير في إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣[١٧].

وفي دراسة عميقة بعنوان « الثورة التشريعية شعار غبي » يفند الكاتب مجموعة قوانين سبتمبر ١٩٨٣، ويقول إنها قوانين وضعية يمكن إلغاؤها واستبدالها » وإن « الثورة التشريعية أكذوبة. كما أن القانون ليس غاية في ذاته وإنما هو أداة، وإذا كان الطغاة قد استخدموها للظلم والطغيان والتعسف »، فإنه « كان متوقعاً بعد الانتفاضة أن يستخدم القانون أول ما يستخدم في إلغاء

---

(١٥) حديث صفي مع د. الحبر يوسف نور الدائم (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٣، ص ٣

(١٦) (**الميدان**) : ٨٦/٢/٢٨، ص ١ وأيضاً (**الميدان**) : ٨٦/٣/٥، ص ٥

(١٧) صحيفة (**أخبار الأحد**)، الخرطوم : ٨٦/٣/٢، ص ٤

قوانين سبتمبر التي استعان بها النظام المباد في الظلم والقهر والإذلال، ولتقديم الضمانات التي تكفل المحافظة على مكاسب الجماهير في الحياة الحرة الكريمة »[١٨].

وعلى الرغم من أن ميثاق تجمع القوى الوطنية قد ألزم السلطة الانتقالية بتحقيق أهدافه والتي من بينها إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وعلى الرغم من قناعة هذه السلطة من « أن قوانين سبتمبر قد استعملها الرئيس المخلوع لإرهاب المواطنين والبقاء في السلطة » على حد تأكيد نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي[١٩]. إلا أن الفترة الانتقالية قد انتهت وبقيت قوانين سبتمبر كما هي، لا بل إن محاولات تعديلها التي جرت كانت مجال معركة أخرى نتناول أبعادها فيما يلي:

لقد كان المطلب الشعبي لجماهير الانتفاضة هو إلغاء قوانين سبتمبر، وجاء ميثاق التجمع الوطني تعبيراً عن الرغبة والإرادة الشعبية.لكن ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة وتشكيل أجهزة السلطة، كان اتجاه عدد من المسؤولين بينهم رئيس الوزراء*والنائب العام الذين عبروا عنه كثيراً، هو إعادة النظر في قوانين سبتمبر ١٩٨٣ بغية تعديلها وتنقيحها، ومرت الأيام وأصبحت شهوراً ليصبح إتجاه السلطة الانتقالية هو الإبقاء على قوانين سبتمبر على حالها مهما كان الأمر. وما إن مرت فترة أخرى حتى ظهر إتجاه جديد آخر بدأ سرياً طي الكتمان وما لبث أن كُشف أمره وهو تعديل تلك القوانين وعلى رأسها قانون العقوبات، والعمل على إحلال نصوص جديدة محل النصوص التي يشتملها ذلك القانون. واستضاف النائب العام لتلك المهمة عدداً من شيوخ « الإخوان المسلمين »

---

(١٨) (**الأيام**) : ٨٦/٢/٢٨، ص ٤ وأيضاً (**الأيام**) ٨٦/٣/٣، ص ٤

(١٩) (**أخبار الأحد**) : ٨٦/٣/٩، ص ١.

* صرح د. الترابي زعيم الجبهة الإسلامية في ليلتين سياسيتين اقيمتا بكريمه ثم نوري في فبراير ١٩٨٦ أن رئيس وزراء الانتفاضة ووزير الصحة عضوان في تنظيمه. جريدة (الميدان) الخرطوم ١٩٨٦/٢/١٦، ص ١

المصريين أبرزهم صلاح أبو اسماعيل ويوسف القرضاوي ومعهم زكريا البري، وقد حضر الأول والثالث بالفعل إلى السودان ومكثا به زماناً وأدلى الأول بعدد من التصريحات الصحفية واشتعل صراع قوي نجم عنه توقف مهمة هؤلاء الشيوخ وإرسال إشارة للقرضاوي تطلب عدم حضوره.

ولقد زخرت الصحف بعدد كبير من المقالات والمقابلات الصحفية والدراسات التي تناولت قضية مشروع قانون العقوبات الجديد، وكان اتجاه أكثرها يفند المشروع الجديد وينتقده بعنف ويقول إن مواده أبشع من قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وأكثر إذلالاً. ولقد وصفت النصوص الجديدة وما تضمنته من عقوبات بأنها « تعود بنا إلى ظلام القرون الوسطى وعهود محاكم التفتيش »[٢٠] وأنه « ليس في الإسلام محاكم تفتيش »[٢١]. وقد كانت أبرز مستجدات المشروع تقنين عقوبة الردة والنص عليها، وادخال عقوبة الرجم. أما القلة من تلك الكتابات والتي صدرت عن قيادات وأعضاء الجبهة الإسلامية وغيرهم من الإسلاميين الذين يؤيدون الاتجاه نحو دستور إسلامي وقوانين إسلامية، فقد دافعت عن مشروع القانون الجديد وعن مهمة الإسلاميين المصريين وعن موقف الحكومة والنائب العام، ومع ذلك لم تجد هذه الكتابات بُداً من الاعتراف بانعدام العناية الفقهية ودقة الصياغة القانونية ووجود ثغرات في قوانين سبتمبر وأن أكبر أخطائها إضافة عقوبة الجلد الى العقوبة المحددة لكل جريمة، وان هذه القوانين قد جرى استغلالها في قهر الناس وإذلالهم بما يتعارض مع اكرام الإسلام للإنسان[٢٢]. وقد واجه مشروع قانون العقوبات الجديد الذي أزمعت الحكومة الانتقالية تمريره قبيل انتهاء الفترة كما واجه النائب العام حملة رفض واستنكار قوية من قبل الهيئات والمنظمات فصدرت بيانات وتصريحات عديدة عن نقابة المحامين والهيئة النقابية لأساتذة جامعة

(٢٠) (**الميدان**) : ٨٦/٣/٣، ص ٥

(٢١) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١٩، ص ٧

(٢٢) (**الراية**) : ٨٦/٢/٢٧، ص ٨ وأيضاً (**الأيام**) : ٨٦/٤/٣، ص ٧

الخرطوم والتجمع الوطني بشقيه الحزبي والنقابي[٢٣]. وقد أجرت جريدة (الميدان) خلال شهر مارس ١٩٨٦ م عدداً من المقابلات مع القانونيين لإستطلاع آرائهم حول مشروع القانون الجديد وكانت تنشر هذه المقابلات في صفحتها الأولى، ولقد أجمعوا على رفض مشروع القانون وأدانوه وقالوا انه لا هو مع الشريعة ولا هو مع الدستور. وركزت الآراء على أن هذه القوانين ومشروع تعديلها الجديد « ستظل القنبلة الناسفة للوحدة الوطنية والصخرة التي تتحطم عندها كل محاولات تقريب الشقة بين أبناء الوطن الواحد »[٢٤].

أما د . الترابي فانه يعرض رأيه وموقف الجبهة الإسلامية الجديدين من قوانين سبتمبر والمشروع الجديد بأنه « استمساك بما هو شرعي خالص... وتحسين صياغتها وتطبيقه واطراح ما هو دخيل... والتصرف فيما هو اجتهادي بالتي هي أوفق ». ويقول عن دور الشيخ أبو اسماعيل في مشروع القانون الجديد « إنه قد نصح صدقاً وعلماً ». ويدافع عن تصريحات أبو اسماعيل الصحفية ويتهم بأنها « خطوط صحيفة حاولت أن تستغل كلامه لأهوائها »، وان « الشيخ صلاح يمثل صخرة من صخور الدفاع الإسلامي عن شريعة الشعب، ويلهم بجهاده في سبيل تطبيق الشريعة الإسلامية حركة الإسلام في كل مكان ». كما ان الشيخ الترابي يدافع بحرارة عن موقف النائب العام أشد مما حاول النائب العام أن يدافع عن نفسه بازاء جميع الدراسات الفقهية والقانونية التي نشرت في الصحف ومواقف الهيئات والمنظمات بشأن مسودة مشروع القانون الجديد. وفي دفاعه عن الشيخ أبو اسماعيل الذي ذكرنا طرفاً منه في السطور السابقة يدعي أن الآخرين قد « لووا تصريحات الشيخ عن معناها وصياغتها »، بينما لم تكن تلك التصريحات مصقولة اللغة صعبة المنال ككتابات وأحاديث الشيخ الترابي، بل كانت من الوضوح والبساطة والمباشرة

---

(٢٣) (**الميدان**) : ٨٦/٣/٧، ص ١ و٨٦/٣/٩، ص ٥ و ٣/١٣، ص ٥ و ٣/١٣، ص ٥ و ٣/٢٠، ص ١.

(٢٤) (**الميدان**) : ٨٦/٣/١٣، ص ص ١ و ٥.

في صياغتها اللغوية مما لا تحتاج معه لجهد المغرضين في ليها عن معانيها، ثم هو أخيراً يصرح برأي في الشيخ أبو اسماعيل مملوءاً مدحاً وتقديراً، بل جعله مجاهداً ملهماً لحركة الإسلام في كل مكان من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية. ولا يفوت الشيخ الترابي في معرض حديثه أن يلوح بأن « كل محاولة لكبت هذا التعبير الشعبي (عن هوية إسلامية) لن تجدي إلا بالقوة ولن تجدي القوة إلا أن تفجر ثورة الجهاد »[٢٥].

وكان السيد الصادق المهدي قد قال في مقابلة صحفية مع نفس الصحيفة عن الجبهة الإسلامية، « استباحوا لأنفسهم أن يتكلموا في السياسة بلغة العنف (وأن يقولوا) ان قوانين سبتمبر هي الشريعة ومن رفضها معناه رفض الإسلام ويجب أن نعلن عليه الجهاد »[٢٦]. ولعل الشيخ الترابي لم يتذكر حديث السيد الصادق المهدي ذلك وهو في غمرة المقابلة الصحفية ولما يمض على ذلك الحديث غير أسبوع، نقول لم يتذكر لأننا نستبعد تماماً ان الشيخ لم يقرأ حديث السيد الصادق، أو أن الشيخ الترابي قد غلب عليه توجهه النفسي والفكري فقال ما يجب أن يقول، وفوت بذلك فرصة على الجبهة التي يتزعمها في أن تظهر موقفاً جديداً ــ يتسق مع مواقفها الأخرى الجديدة ــ بشأن الاختلافات الفقهية والقانونية والسياسية وأساليب حلها والتوفيق فيما بينها خاصة وان الانتخابات كانت على الأبواب.

وكانت صحيفة (الميدان) قد نشرت مقالاً ذكرت كاتبته ان للشيخ أبو اسماعيل موقفاً متخلفاً من المرأة، ومن كان موقفه من المرأة متخلفاً فان موقفه من الحياة أيضاً متخلف، ونقلت عن جريدة (الأهالي) المصرية بتاريخ ٨٥/٢/٢٠ كيف أن الشيخ أبو اسماعيل في مسألة قانونية شرعية أباح للرجل أن يكذب على زوجته، وأن الشيخ جاد الحق علي جاد الحق مفتي الديار المصرية وقتها استنكر رأي الشيخ أبو اسماعيل فقال « يبدو أن الشيخ صلاح

---

(٢٥) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٨، ص ص ٦، ٧

(٢٦) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١، ص ص ٦، ٧

أبو اسماعيل يريد أن يعلم الرجال الكذب ». وتورد الكاتبة تصريحه في ختام زيارته للسودان من أنه لم يكن يعلم حقيقة القوانين عندما جاء للمشاركة في الإحتفال بمرور عام على تطبيقها، وقالت « انه لعب بالدين ويجب أن يتضح موقف الدين الصحيح من مثل هذه القوانين وهؤلاء المنافقين »(٢٧).

ويقول عابدين اسماعيل المحامي في دراسته عن مشروع القانون والمنشورة بإحدى الصحف « ان صدور هذا المشروع في هذا الوقت وبعد أن ظل قانون عقوبات سبتمبر ٨٣ نافذاً طوال هذه المدة حتى أوشكت الفترة الانتقالية على الانتهاء لا يمكن تفسيره إلا بأن القصد منه قطع الطريق أمام الجمعية التأسيسية القادمة ووضع الناس أمام الأمر الواقع وتكريس هذا الأمر الواقع بعد ذلك بالإرهاب الفكري وإطلاق الهوس الديني من عقاله استثارة لعواطف المسلمين واتهام كل مخالف للقانون بالمروق والخروج على شرع الله مهما اتصف الرأي المخالف بالموضوعية والعقلانية ». ويقرر الكاتب أن القانون الجديد يخالف في أحكامه كل المبادىء العامة في القانون الجنائي ولا يقوم على أي فلسفة عقابية واضحة ولا يختلف في كل شيء عن قانون العقوبات (سبتمبر) لسنة ١٩٨٣ م، ووضع بنفس الطريقة التي وضع بها قانون ١٩٨٣ م أي في عجلة وسرية. كما يؤكد الكاتب « ان الشريعة الإسلامية في مستوى الحدود والعقوبات الشرعية ليست هي الشريعة التي تحقق البعث الإسلامي وتؤدي الى قيام المجتمع الإسلامي ولكنها شرعت لحماية هذا المجتمع بعد إقامته، وهي لم تطبق على عهد الرسول الكريم إلا بعد قيام المجتمع الإسلامي في مدينة الرسول، ويخطىء من يحسب أن هذا الأمر يتحقق باستيراد اثنين أو أكثر من العلماء السلفيين اذ الأمر أخطر وأجل خصوصاً ونحن مواجهون بضرورة اقامة مجتمع يقوم على الوحدة الوطنية »(٢٨).

---

(٢٧) (**الميدان**) : ٨٦/٢/٢٤، ص ٦

(٢٨) (**الأيام**) : ٨٦/٤/٤، ص ٤ وأيضاً (**الأيام**) ٨٦/٤/٦، ص ٧

وفي دراسة أخرى نشرها معتصم عبد الرحيم مدني المحامي أجرى مقارنة بما جاء في مسودة مشروع قانون العقوبات الجديد ومجموعة من القوانين السابقة وتعديلاتها، وأوضح مدى ارتباط بعض مواد مسودة المشروع الجديد بالإتجاه القمعي الذي يسعى لمزيد من القهر والتسلط، كما أبان أن هناك تعارضاً بين مواد هذا المشروع ومواد دستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥، فضلاً عن أن مسودة القانون الجديد أدخلت جريمة الردة على مواد قانون العقوبات ولم تكن موجودة من قبل وأنها تقنين لتصفية الخصوم السياسيين عن طريق تكفيرهم، وساق الكاتب رأي أحد الإسلاميين وهو جمال البنا في مؤلفه « حرية الاعتقاد في الإسلام » والذي « يؤكد بنصوص القرآن انه ليس ثمة عقاب دنيوي أو حد يوقع على المرتد، كما يؤكد أن أي تدخل للسلطة تحت أي اسم كانت وبأي اسم اتصفت بين الفرد وضميره مرفوض بتاتاً وان الاعتقاد يجب أن يقوم على حرية الفرد واطمئنان قلبه » وساق عدداً من الأدلة القرآنية على ذلك ذكرها جمال البنا في كتابه. ثم يقول الكاتب « ... فاذا كان المسلمون ينصبون المشانق لمن يخالفونهم في الرأي من المسلمين فكيف يكون حال من لا يؤمنون بالإسلام أصلاً ؟ وكيف يكون حال هذا الوطن بعد ذلك ؟ »[٢٩].

ولقد ذهب آخرون الى أن يترك أمر التقرير في هذه القوانين الى الجمعية التأسيسية الوشيكة الإنشاء، إما أن تهتم الحكومة وهي على وشك الرحيل باستصدار القوانين ذات الأثر العميق على حياة المجتمع فانها تخطىء بمثل هذا العمل[٣٠]. وإما أن الحكومة الإنتقالية قد زايدت على مشروع قانون العقوبات الجديد أو قصدت الى إحراج المجلس العسكري الانتقالي وتناست تأكيد نائب رئيس المجلس العسكري « بأن جميع القوانين التي تتعارض مع

(٢٩) (**الميدان**) : ٨٦/٤/٩، ص ٦

(٣٠) حديث صحفي مع محيي الدين عووضة، (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١٩، ص ٧ وأيضاً « كلمة » بقلم بشير محمد سعيد، (**الأيام**) : ٨٦/٤/٤، ص ٥

المصلحة والوحدة الوطنية لا يقرها المجلس »[٣١]، فعمدت الى المضي في القيام بهذا العمل ليس تحقيقاً لأحد أهداف الجماهير التي نص عليها ميثاق التجمع، بل تحقيقاً لأهداف وأغراض فئة معينة.

ويبدو أن صفة السرية كانت مرضاً تفشى في أعمال الحكومة الانتقالية خاصة في الموضوعات الحساسة ذات الآثار العميقة والبعيدة في حياة المجتمع، فها هو وزير التربية والتعليم يعد بطريقة سرية « مسودة قانون التعليم غير الحكومي » ويتكتم عليها حتى بعد مناقشتها في مجلس الوزراء واقراره لها فاذا تحدثت عنها الصحف تحدث في الإذاعة عن مسودة مزورة مدسوسة مؤكداً ان المسودة الصحيحة المصونة (في طور السرية). ونشب نقاش طويل بينه وبين صحيفة (الأيام) حول المسودة التي نشرتها الصحيفة، وكان يستفيد من الإذاعة والتلفزيون ليذيع بياناته وتصريحاته لأنه كان منذ أوائل الفترة الانتقالية قد خسر العلاقة والصلة الضرورية والهامة بينه وبين الصحيفتين الوحيدتين وقتها (الأيام والصحافة)، ونشر محرر الأيام مسودة القانون وصورة للخطاب المرفق بها من النائب العام الذي يقر فيه بأن الوثيقة المرفقة هي مسودة قانون التعليم غير الحكومي الذي انتهى الديوان من اعداده، وقد أكد النائب العام فيما بعد صحة المسودة التي نشرتها (الأيام). وكان الرد الأخير للمحرر « أن القوانين لا تصاغ سرّاً ليفاجأ بها الناس بعد صدورها... لأن القانون يكتسب قوته من علنيته ومناقشته قبل صدوره وتوخي استماع وجهات النظر حوله حتى يأتي متكاملاً وعادلاً فيضمن البقاء... أما أي قانون سيىء يصدر اليوم فسيحمل في طياته شهادة وفاته ». وأهمية هذا القانون بالنسبة لموضوع بحثنا تتمثل فيما تضمنه القانون من مواد اهتمت بالسيطرة على دور التعليم الخاصة وبسط هيمنة وزير التربية عليها تمهيداً للاستيلاء عليها، كما ان القانون قد جاء به ما قصد به هيمنة عقيدة دينية على أخرى. ولما كان قطاع التعليم غير الحكومي يضم مدارس ومؤسسين لها ومعلمين من المسلمين ومن

(٣١) (**أخبار الأحد**) : ٨٦/٣/٩، ص ١

المسيحيين وغيرهم فقد أثار القانون حفيظة هؤلاء جميعاً واعترضوا عليه، وكان الأمر بالنسبة للمسيحيين أشد تأثيراً لأنه ليس متعلقاً بأمور إدارية وتعليمية بل مس العقيدة الدينية لمؤسسي تلك المدارس ومعلميها وطلابها والجهات التي تتبع اليها[٣٢]. ولم يكن حظ هذا القانون أحسن من سابقه اذ لم يقرهما المجلس العسكري الانتقالي.

٢/ الأزمة الاقتصادية :

استنفدت الأزمة الاقتصادية قدراً كبيراً من جهد الصحافيين والكتاب ومن مساحات الصحف التي شغلتها أخبار التطورات الاقتصادية ودراسات وتحليلات المتخصصين وتعليقات القراء، وتعددت المساهمات ومحاولات البحث عن مداخل للإصلاح الاقتصادي والخروج من الأزمة الطاحنة التي يعانيها الاقتصاد السوداني. وتميزت الأزمة الاقتصادية في السودان بمجموعة من المشكلات تمثلت في تدهور الإنتاج في كافة القطاعات الإنتاجية والتقلب الحاد في أسعار المنتجات الزراعية النقدية في السوق العالمية، وتخلف البنية الأساسية والمرافق وتدهور أحوالها. ومع عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة ونقص العمالة الفنية الى جانب غياب قاعدة صناعية متينة تستطيع الوفاء باحتياجات السكان مع النقص في العملات الأجنبية نتيجة للمشكلات التي أحاطت بمصادرها، واجه السودان صعوبات كبيرة في تحقيق احتياجات السكان سواء عن طريق الصناعة المحلية أو الاستيراد من الخارج. وأدت مشكلات النمو الاقتصادي غير المتكافىء في الأقاليم مع وجود علاقات اجتماعية وانتاجية متخلفة الى إعاقة تعبئة الموارد البشرية والطبيعية لأحداث تنمية متوازنة ومستقلة. كما أدت السياسات الزراعية والإنتاجية والتسويقية والتنموية الى آثار سلبية انعكست في تفاقم ظواهر الجفاف والتصحر، والتي

(٣٢) (**الأيام**) : ٨٦/٣/٣٠، ص ١ وأيضاً **المصدر نفسه:** ٨٦/٣/٣١، ص ٣

انعكست بدورها على الاقتصاد والمجتمع السوداني بشكل حاد، فبالإضافة الى تلك الآثار الاقتصادية أدى نزوح اعداد كبيرة من المناطق الإنتاجية في الأقاليم الى المراكز الحضرية والمدن الى الضغط على الإمكانات المتاحة والمرافق والخدمات بكافة أنواعها، وأسهمت السياسات الخارجية التي كانت متبعة قبل الانتفاضة في انفجار هذه الآثار بتزايد عدد اللاجئين من الدول المجاورة الذين تدفقوا على المدن السودانية. وكان للديون الخارجية الضخمة التي لا تتناسب وحجم وطبيعة الاقتصاد السوداني والتي أهدرت دون فائدة تذكر أثرها الفاعل في هذه الأزمة الاقتصادية وفي سقوط الاقتصاد السوداني بل السودان كله في قبضة التبعية الأجنبية، وأدخلت المجتمع السوداني في تلك الدائرة الشريرة التي لا يعرف المرء أين بدايتها وأين نهايتها.

وخلال هذه المرحلة نمت الرأسمالية الطفيلية، وبمشاركة « الإسلاميين » في الحكم وتوجيههم اياه توجيهاً إسلامياً وبظهور المؤسسات المصرفية بدعوى تحرير الاقتصاد السوداني من المعاملات الربوية، شهد المجتمع السوداني فصلاً جديداً من فصول الأزمة الاقتصادية وتفاقمها، اذ كانت بعض هذه المؤسسات تتعامل مع التجار وأصحاب الأعمال وغيرهم في تعاقدات ائتمانية تبيع بموجبها لهم عدداً وآلات على نظام الأقساط بأسعار مرتفعة جداً حتى أن الكثيرين ممن كانوا يرغبون في تطوير أعمالهم احجموا عن ذلك بسبب تلك السياسة*، ومن كانت تعطى لهم التسهيلات كانوا يحصلون عليها بشروط عالية. هذا فضلاً عن أن هذه المؤسسات المصرفية الإسلامية قد أدخلت الى السوق السوداء سلعاً لم يحدث في السودان أن بيعت في السوق السوداء مثل (الفحم النباتي)، كما أنها وفي عنفوان المجاعة وشح القوت الضروري كانت مخازنها تمتلىء بالحبوب الغذائية المنتجة محلياً والتي تمثل الغذاء الرئيسي لأكبر قطاع من السودان وكان هذا التصرف من وراء الارتفاع الفاحش في

* أفادني أحد رجال الأعمال أنه كان بصدد تطوير أعماله وإدخال عدد وآلات جديدة لورشه، إلا أن الأثمان التي يطلبها أحد البنوك الإسلامية تكاد تصل إلى ضعف الأثمان والتكاليف مما لو أنه استورد هذه العدد والآلات من الخارج مباشرة.

أسعار هذه الحبوب الغذائية، وغير ذلك من مثل هذه التصرفات. كما أن هذه المؤسسات الإسلامية لم تكن تتعامل إلا مع المسلمين تعطيهم التسهيلات وتبيعهم بالأقساط، أما غير المسلمين فلا تتعامل معهم. وعرف الباحث قصة أحد التجار المسيحيين الذي أفلس أو كاد فأشهر أسلامه فأعطوه تسهيلات مصرفية*.

ونظرت محكمة منازعات البنوك قضية أحد البنوك الإسلامية والتي يواجه فيها سبعة من أعضاء مجلس إدارة البنك تهمة خرق النظام الأساسي للبنك والتلاعب في توزيع الأسهم، وبين السبعة المتهمين قياديون في الجبهة الإسلامية، وقد طلب أحدهم وهو محام ومستشار البنك في الوقت نفسه، من أحد محرري صحيفة (الميدان) الذي كان موجوداً وقت نظر القضية عدم نشر الخبر لكن المحرر قد فعل(٣٣).

وعندما سئل الشيخ الترابي في حديث صحفي عن الأزمة الاقتصادية قال : « في رأينا انها أزمة في أصول الحياة الاقتصادية ولذلك **كان توجهنا الأصولي لإدخال الاقتصاد في الحياة الدينية... وكذلك حماية الاقتصاد بالأخلاق الدينية التي تحمينا من إهمال المسؤولين لرعاية مصالح الشعب بحسن إدارة الاقتصاد ومن فسادهم الذي يبدد الأموال العامة. وأيضا باتخاذ المؤسسات الاقتصادية الإسلامية التي تمنع الاستغلال وتدفع الاستثمار في نظم المصارف والتأمين غير الرأسمالي والتي تحقق العدالة الاجتماعية بتحويل شطر من الثروة مباشرة الى الطبقات المحرومة**(٣٤). (الخطوط من الباحث) وليس لنا من تعليق سوى هذا التشديد على مقولات الشيخ الترابي لمقارنتها بالممارسات الفعلية لتلك المؤسسات والقائمين على أمورها.

وكان لاشتعال الحرب في جنوب البلاد التي زاد من أوارها اعلان تطبيق

* نمسك عن ذكر الأسم نسبة لحساسية الموضوع.

(٣٣) (**الميدان**) : ٨٦/٢/٩، ص ١

(٣٤) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٨، ص ٦

القوانين الإسلامية تأثيره البالغ على تفاقم الأزمة الاقتصادية، وأثر ذلك كله في إثارة قلق المؤسسات المالية الدولية التي تقوم معاملاتها على أسس اقتصادية علمانية مقبولة ومعتمدة على نطاق العالم كله، حتى ان تلك الدول والمؤسسات عبرت عن قلقها لدى الحكومة السودانية[٣٥]، وأخذت في الوقت نفسه تراجع مواقفها وتضغط من أجل استرداد أموالها.

وكانت الحكومة الانتقالية، ممثلةً في وزارة المالية، قد دخلت في عدد من جولات المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، ونتيجة لرفض الحكومة سياسة وزير المالية وتوجهاته في التماشي مع سياسات الصندوق ترك منصبه. ولم يكن اتجاه الوزير الذي حل محله بأفضل من سابقه. ولقد وضح أن صندوق النقد الدولي يقف موقفاً متعنتاً من السودان وأصر على تطبيق سياساته من تخفيض لقيمة الجنيه السوداني وزيادة أسعار السلع الضرورية وأن يحدد الصندوق أوجه ومقادير تخفيض الصرف العام، وهي نفس السياسات التي لم يوفق في تمريرها من خلال الوزير الأول، وقد قوبلت بالرفض التام من جميع الجهات المعنية الرسمية والشعبية. وبات واضحاً أن سياسات الصندوق التي أدار بها الاقتصاد السوداني في المرحلة السابقة كانت هي بداية التدهور الحقيقي، ولذلك ارتفعت الأصوات منادية بأن إستقلال القرار الاقتصادي هو الخطوة الأولى من أجل تحسين مسار الاقتصاد السوداني[٣٦]. وكانت تلك المفاوضات في فبراير ١٩٨٦، وبعد حوالي ثلاثة أسابيع منها، اتخذ وزير المالية عدداً من الإجراءات الاقتصادية مثل رفع سعر الجازولين ورفع سعر بيع السكر للصناعات، وتوجيه جزء من السكر ليباع في السوق الحر خارج الحصص المقررة للمواطنين وأن يتبع الإجراء نفسه بالنسبة لبعض المواد البترولية، كما قرر فرض إدخار إجباري قدره ٥ ٪ من مرتبات العاملين وتخفيض المصروفات الحكومية في قطاعات الخدمات والإنشاءات بمقدار ١٠ ٪. وفي اليوم التالي أعلنت لجنة التعامل في

---

(٣٥) تقرير كوردسمان (**الميدان**) : ٨٦/٣/١٠، ص ٤ وأيضاً **المصدر نفسه** : ٨٦/٣/١٢، ص ٤

(٣٦) (**الميدان**) : ٨٦/٢/٧، ص ١

موارد السوق الحر والنقد الأجنبي قرارها بتخفيض قيمة الجنيه السوداني بمقدار ٢٢ ٪ مما نتج عن زيادة في سعر الدولار بلغت ٢٨,٧ ٪. وكان معنى هذه الإجراءات أن تتحمل جماهير العاملين والمنتجين الصغار عبء الأزمة الاقتصادية والتضخم بينما ينعم التجار والطفيليون بحياة تخلو من المعاناة والأزمات، وكان معناها أيضاً السير في طريق صندوق النقد الدولي، حتى لقد وصف وزير المالية بأنه ينفذ سياسات الصندوق بهمة عالية[٣٧]. وأعلن هذا الوزير نفسه فيما بعد أن موقف صندوق النقد موقف سياسي وأن الحكومة قد وافقت على ٩٠ ٪ من طلبات صندوق النقد الدولي[٣٨].

ومنذ فبراير ٨٦ كانت السلطات المختصة قد بدأت حملات تفتيش واسعة النطاق في المتاجر والمخازن عن السلع والبضائع الهامة التي تؤثر على الصناعة المحلية مثل الحلويات والمعلبات وبطاريات السيارات وبعض الأقمشة المستوردة، لأنها لم تدخل البلاد بطريقة رسمية وانما عن طريق التهريب. وكانت هذه الحملات قد سبقها طلب الأجهزة المختصة الى التجار أن يتقدموا بالمستندات الرسمية ورخص الاستيراد الخاصة بما لديهم من سلع وبضائع لمراجعتها. وقد أثارت هذه الاجراءات التجار فأغلق أغلبهم متاجرهم تفادياً للتفتيش، وأعلن المسؤولون أن هذا التصرف غير قانوني وقد يزيد الأمور تعقيداً اذ أنه يعد تهرباً من القانون، كما حذروا من أن أي تخطيط للدخول في إضراب يعد عملاً غير قانوني. وبلغت حملة البلاغات التي سجلت ٢١٨ بلاغاً ضد ٢١٩ تاجراً يواجهون تهمة حيازة بضائع وسلع مهربة. وكان وزير المالية قد أعلن أن الهدف من هذه الحملات هو ضبط كبار المهربين[٣٩].

---

(٣٧) (**الميـــدان**) : ٨٦/٢/٢٧، ص ٣ وأيضاً **الـــمصدر نفسه** : ٨٦/٣/٢، ص ٦ وأيضاً (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٩، ص ٧

(٣٨) (**الراية**) : ٨٦/٤/٢، ص ١

(٣٩) (**الميدان**) : ٨٦/٢/١٠ و ٨٦/٣/٣ و ٨٦/٣/١٩ وكلها على الصفحة الأولى. وأيضاً (**الراية**) : ٨٦/٤/٢، ص ١

وانعقد المؤتمر الاقتصادي في الأسبوع الأول من مارس ١٩٨٦ م واستمر لأكثر من أسبوع حيث اختتم أعماله في جلسة ختامية وافق فيها ممثلو الأحزاب والنقابات والهيئات والاتحادات على الإعلان الاقتصادي الذي يلتزمون به خلال تنفيذ خطة الإنقاذ العاجلة للسنوات الثلاث المقبلة والتي تضمنت التركيز على الإنتاج والتزام الحكومة وأصحاب العمل على إتباع أسلوب المفاوضات الجماعية والاتفاقيات الثنائية وديمقراطية القوانين لتقليل ظاهرة إضرابات العاملين من أجل تحقيق مطالبهم. وقد نادى الإعلان الاقتصادي بتطهير المجتمع من آثار العهد البائد، والمحاسبة القانونية للذين نهبوا المال العام، والعمل على إزالة المفارقات والفوارق في الأجور في أسرع وقت بعد انعقاد الجمعية التأسيسية، والالتزام بتوفير ودعم السلع الضرورية وتركيز أسعارها والعمل على توزيعها بواسطة التعاونيات، وأن يتم الربط بين الدخول وتكاليف المعيشة والالتزام بانتهاج الأسلوب والوسائل العلمية في التخطيط والمتابعة وجعل التخطيط الإقليمي أساساً ومرتكزاً للتخطيط القومي[٤٠]. وواجهت نتائج المؤتمر الاقتصادي وإعلانه موجة من عدم الرضا ذلك لأنه جاء باهتاً ولم يواجه المشكلات مواجهة علمية أصيلة ويضع الخطط العلمية الواضحة والواقعية لحل تلك المشكلات، فكأنما ما دعا اليه إعلان المؤتمر الاقتصادي لم يلتزم به المؤتمر نفسه.

ولقد وافق وفد المجموعة الأوروبية الذي زار السودان في الأسبوع الأخير من مارس ١٩٨٦ على تمويل بعض مشروعات خطة الإنقاذ في مجال الزراعة والنقل وغيرها[٤١].

(٤٠) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٩، ص ١، وأيضاً المصدر نفسه: ٨٦/٣/١٥، ص ١ وأيضاً (**الأيام**) : ٨٦/٣/١٨، ص ١

(٤١) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٤، ص ١

٣/ قضية الجنوب :

كانت السياسات الفردية الخاطئة التي اتخذت بشأن الجنوب فيما بعد اتفاقية أديس أبابا سنة ١٩٧٢. وفشل الحكومة في السودان في استلهام الإتفاقية وتطبيقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية السبب الرئيسي في اشتعال الحرب في الجنوب مرة أخرى في عام ١٩٨٣. فان السلطة في الخرطوم دون مشورة الجماهير واكتفاء بالحديث مع ذوي المناصب الرسمية من الجنوبيين على الرغم من وجود الأجهزة والمؤسسات المعينة على تلك المشورة، وأحياناً ضد رأي أعضاء تلك المؤسسات التمثيلية، قد انفردت باتخاذ القرارات المتعلقة بمشروع جونقلي، ومشروعات استخراج النفط، وتقسيم الإقليم الجنوبي الى ثلاثة أقاليم، وإعادة توزيع القوات المسلحة في الجنوب بطريقة أثارت الريبة والشكوك، ثم اعلان الدولة الإسلامية وتطبيق قوانين الشريعة في سبتمبر ١٩٨٣، فضلاً عن تصرفات الحكومة المركزية فيما يتعلق بانتخاب رئيس المجلس التنفيذي العالي وغيرها أدّت الى اضطراب الأحوال في الإقليم الجنوبي وعدم الاستقرار ونشوب عدد من حوادث العنف (مثل حادث مطار جوبا ١٩٧٧) وخروج المظاهرات المعادية للحكومة المركزية، ثم تمرد حامية بانتيو في ١٩٨٣ بقيادة العقيد جون قرنق وتكوين « الجبهة الشعبية لتحرير السودان » بذراعها المسلح، والتي استمرّت في مناوئتها للحكومة والقيام بعملياتها العسكرية على الرغم من إعلان وقف إطلاق النار من جانب الحكومة والذي التزمت به فيما قبل الانتفاضة فيما عدا الدفاع عن القوات المسلحة وعن خطوط التموين لها ولمواطني الجنوب. ولقد أسهمت الحركة في تقويض أركان النظام، إلا أن قرنق رفض الحضور للخرطوم للاشتراك في السلطة الجديدة، وقال انهم يرفضون أن تتخذ الخرطوم القرارات ثم تطلب منهم الحضور لمباركة تلك القرارات والمشاركة، فإنهم يجب أن يكونوا حاضرين للمشاركة منذ البداية. وقال قرنق ان الحل هو ما سبق أن طرحه قبل ذهاب حكم نميري من الدعوة الى انعقاد مؤتمر وطني تشترك فيه كل الأحزاب السياسية والنقابات والحركة الشعبية والقوات المسلحة وكل القوى المؤثرة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بحيث يتم الإتفاق على طريق

جديد موحد للسودان ويتم تكوين حكومة لتنفيذ هذا الاتفاق. وذكر ان السودان يتكون من حوالي ٥٠٠ قبيلة لكل منها ذاتيتها الخاصة وشخصيتها الثقافية وليس مقبولاً ولا ممكناً أن يسيطر ويهيمن عليها العنصر العربي ويفرض ثقافته، وقال قرنق أنه سيعود عندما يتوفر المناخ السليم[٤٢].

ولقد أجمعت كل القوى السياسية والأحزاب والتنظيمات على أن هناك مشكلة ذات قضايا متعددة في الجنوب، وان أسبابها متعددة: سياسية واقتصادية واجتماعية.واتفقت هذه الآراء مع رأي « الحركة الشعبية » وقائدها قرنق في أنه ليس ثمة حل لهذه المشكلة بمعزل عن حل مشاكل السودان كله فالقضية اليوم هي قضية السودان كله. ولقد عبر قرنق كما عبر غيره من قيادات « الحركة الشعبية » عن مبدئهم الأساسي في التمسك بوحدة السودان وسيادته واستقلاله، وان القضية التي تهتم بها « الحركة » هي قضية السودان ككل وليس الجنوب فقط، قضية خلق سودان جديد يقوم فيه نظام سياسي جديد ونظام اقتصادي جديد ونظام اجتماعي جديد، بحيث تجيب هذه الأنظمة على المسألة الدينية والاقتصادية والسياسية... بحيث يكون السودان للسودانيين جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات تسودهم العدالة والديمقراطية دون أن يعلو دين على دين[٤٣]. وترى نفس الحركة ان المؤتمر الدستوري المزمع انعقاده لا بد أن يراعي إقامة هياكل جديدة تأخذ في اعتبارها وجود قوميات وثقافات متعددة يجب أن تحل مشاكلها وتجد الفرصة للتعبير عن نفسها، وان « الحركة » تؤمن بضرورة فصل الدين عن الدولة، وحتى اذا كانت أغلبية السودانيين مسلمين، فان ذلك لا يعني أن تفرض هذه الأغلبية دينها على الآخرين، وان تشكل مفهوم الدولة وفق أسس دينها. كما ان « الحركة » لا تعمل ضد الدين الإسلامي لكنها تؤمن بألا يكون أي دين مصدراً للتشريع.وهي تؤمن بضرورة تغيير السياسات القديمة والسودان القديم

(٤٢) حديث صحفي مع العميد جون قرنق باثيوبيا، (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٦، ص ٣

(٤٣) حديث صحفي مع الناطق الرسمي باسم الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٩، ص ٣

وايجاد دولة سودانية ذات هوية سودانية تكون نتاج التمازج المطلوب السوداني وليس العربي أو الافريقي[٤٤].

لقد تعثر انعقاد المؤتمر الدستوري في الفترة الانتقالية نتيجة لمسلك السلطة بمجلسيها بطريقة إضاعت الوقت والجهد حتى دون أن تصل القوى الوطنية والحركة الى تحديد أين نقاط الاتفاق ؟ وأين نقاط الاختلاف ؟[٤٥] وفشلت جميع محاولات التجمع الوطني عبر سنة كاملة في حمل السلطة الانتقالية على اتخاذ القرارات الأساسية التي اتفق عليها. ومع ذلك فان القوى السياسية الشعبية والحركة الشعبية أيضاً متفقة على ضرورة الحوار وضولاً الى عقد المؤتمر الدستوري الذي سيناقش صيغة نظام الحكم ومستقبل السودان الاجتماعي والاقتصادي والتي ستكون ملزمة لكل الأطراف. ومع قناعة السياسيين والقيادات داخل السودان بإمكانية التفاهم مع قرنق وحل المشكلات بالطريقة الديمقراطية السليمة، إلا أن المؤثرات الخارجية من قبل القوى الكبرى وأثيوبيا تحول دون إتمام ذلك التفاهم والوصول الى الحلول السليمة خاصة وان الجميع قد أجمعوا على أن الحل العسكري طريق مقفول أمام الطرفين[٤٦]. كما ان الدور الأثيوبي بات مكشوفاً وذلك ما صرح به السفير الأثيوبي في الخرطوم لمندوب صحيفة (الصحافة) حيث أفاد بمساعدة أثيوبيا لقرنق، وأنه طالما يعمل الارتريون من داخل الأراضي السودانية فان « العلاقات بين السودان وأثيوبيا سيئة وستستمر كذلك ؟ »[٤٧].

ولقد لعب التجمع الوطني لإنقاذ البلاد دوراً بارزاً في بدء وإدارة الحوار مع قرنق والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقامت الوفود التي أرسلها إلى

(٤٤) حديث صحفي مع دينق ألور كوال (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٣١، ص ٥

(٤٥) حديث صحفي مع محمد ابراهيم نقد (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١٥، ص ص ٦،٧

(٤٦) مجموعة أحاديث صحفية مع السادة الصادق المهدي وحسن الترابي ومحمد ابراهيم نقد وبدر الدين مدثر (**الصحافة**) : ١ و٨ و١٥ و٨٦/٣/٢٩، وكل منها منشور على الصفحتين ٦،٧

(٤٧) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٣١، ص ٥

كوكادام ــ أثيوبيا لمقابلة قرنق وقيادات الحركة بدور وطني مشهود له في الوصول الى اتفاق بشأن العوامل الضرورية الواجب توفرها قبل انعقاد المؤتمر الدستوري أهمها:

١ ــ الإلتزام بأن هدف المؤتمر الدستوري هو مناقشة قضايا السودان الأساسية وليس ما يسمى بقضية الجنوب.

٢ ــ رفع حالة الطوارىء.

٣ ــ إلغاء قوانين سبتمبر وكافة القوانين المقيدة للحريات.

٤ ــ إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأجنبية.

٥ ــ اعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ مع تضمين الحكم الإقليمي والقضايا الأخرى التي تجمع عليها القوى السياسية في الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر الدستوري.

٦ ــ السعي لوقف إطلاق النار، وهذا يتطلب الوصول اليه مزيداً من اللقاء والحوار.

كما تم الاتفاق على أجندة المؤتمر الدستوري بحيث تشمل:

١ ــ المسألة القومية.
٢ ــ المسألة الدينية.
٣ ــ نظام الحكم.
٤ ــ التنمية والتنمية غير المتوازنة.
٥ ــ القوات النظامية والترتيبات الأمنية.
٦ ــ المسألة الثقافية والإعلام القومي.
٧ ــ الحقوق الأساسية للإنسان.
٨ ــ التعليم.
٩ ــ السياسية الخارجية.
١٠ ــ الموارد الطبيعية[٤٨].

---

(٤٨) البيان المشترك لمحادثات التجمع الوطني والحركة الشعبية (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٧، ص ٥

والحقيقة أن موقف قرنق كان عدم الاعتراف بالسلطة الانتقالية واتهمهم بأنهم امتداد لحكم نميري. وان « الحركة الشعبية » قبلت الجلوس مع وفد التجمع الوطني لأنهم يؤمنون بالحوار وبالمنطق ولأنهم جاؤوا بالرؤية التي تعتقد « الحركة » أنها الرؤية الصحيحة فلذلك كان الحوار مثمراً، كما ان « الحركة » لا ترفض الحوار وانما ترفض المفاوضات التي تجيء من منبر غير متساو، ومع ذلك فانها تبقي الأبواب مفتوحة للحوار لوضع الحلول للمشاكل السودانية »(٤٩).

ومع ذلك فقد استمرت أعمال العنف والقتال التي باشرتها قوات « الحركة » في جنوب الوطن الى درجة احتلال مدن ومناطق بأكملها، وتصاعدت العمليات العسكرية من كلا الجانبين الى الحد الذي تعذر فيه نقل المواد والمؤن الغذائية للإقليم الجنوبي مما جعل خمسة ملايين من المواطنين يكابدون الجوع وتتهددهم الأمراض، مما حدا بالجمعيات الإنسانية الدولية مناشدة قرنق عدم التعرض لقوافل المؤن والأغذية(٥٠).

٤/ ظاهرة العنف السياسي والجهاد :

برزت الى ساحة العمل السياسي منذ أوائل عام ١٩٨٦ ظاهرة العنف بشكل خطير، فاندلعت حوادث العنف في الأبيض وبورتسودان وواو وأخيراً الخرطوم وسقط في تلك الحوادث قتلى وجرحى. وتبادلت الأحزاب الاتهامات علناً في بياناتها وعلى صفحات الصحف. ولقد نشر عدد من المقالات حول ظاهرة العنف السياسي وامتلاك الأحزاب والتنظيمات للسلاح، طالبت جميعها الحكومة بضرورة وأهمية الفراغ من التحقيق في تلك الحوادث ونشر نتائج التحقيق على الجماهير وتحديد مسؤولية الأحزاب والتنظيمات

(٤٩) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٣، ص ١ وأيضاً المصدر نفسه: ٨٦/٣/٢٩، ص ٣

(٥٠) (**الصحافة**) : ١٠ و٨٦/٣/١٢، على الصفحة الأولى في كل منهما.

ذات الصلة باندلاع أحداث العنف ودورها فيها[٥١]. وعلى الرغم مما سعى اليه زعيم الجبهة الإسلامية من استبعاد قيام أعضاء الجبهة بأعمال العنف وإظهارهم بمظهر المجادلين بالتي هي أحسن، وإن غيرهم ممن تعوزهم الحجة والمنطق وقد وجدوا أنفسهم فجأة في جو الحرية تضيق أنفاسهم بالحوار فيستعملون العصي والحجارة[٥٢]، فان سلطات الأمن قد أفادت بانطلاق الأعيرة النارية من داخل مقر الجبهة الإسلامية في احداث مسيرة (أمان السودان) الى جانب أن محكمة جنايات الخرطوم جنوب أصدرت حكمها على سبعة من أعضاء الجبهة الإسلامية أغلبهم من الطلاب بالجلد والغرامة لاقتحامهم مدرسة الخرطوم الثانوية للبنات وإجبار الطالبات على الخروج في موكب (أمان السودان) وأوضحت لهم إدارة المدرسة عدم رغبة الطالبات في الخروج فقاموا بالإعتداء على المعلمين والطالبات، وان أحد المتهمين وقد فصلت المحكمة النظر في قضيته لبعده عن السودان قد شوهد وهو يجر إحدى الطالبات على الأرض مما يدل على عدم احترامه لحرمة المرأة في المجتمع على حد قول القاضي في حيثيات الحكم، والتي جاء فيها أيضاً « ان الذين يدعون للإسلام بالعنف يخالفون فهم الإسلام وتعاليمه »[٥٣]. كما ان بيان رئيس « اتحاد طلاب ثانويات الأبيض » قد شجب كل الممارسات التي ترتكب باسم قوانين الأمن وباسم الإسلام[٥٤].

وفيما يتعلق بأحداث بورتسودان طالب بيان الجبهة الديمقراطية بإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وعلى رأسها قوانين سبتمبر المسببة لكل الفتن، هذه القوانين التي تقف من ورائها الجبهة الإسلامية التي تنذر بالوعيد والجهاد ضد كل من يمسها. كما طالب بالتحقيق العادل ومعاقبة كل المتسببين في

---

(٥١) (**الصحافة**) : ٦ و٨٦/٣/٨، على الصفحة الأولى في كل منهما

(٥٢) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٨، ص ص ٦، ٧

(٥٣) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٦، ص ٣، وأيضاً (**الميدان**) : ٨٦/٢/٢٧، ص ١

(٥٤) (**الأيام**) : ٨٦/٢/٢٣، ص ١

الأحداث المؤسفة وتدخل السلطات لإيقاف الأصوات التي تنطلق من داخل الأماكن المقدسة بالدعوة للتصويت للجبهة القومية الإسلامية وتكفير من لا يصوت لها وإعلان (الجهاد) تارة أخرى والدعوة لتصفية اتجاهات سياسية بعينها. كما أوضح بيان الحزب الشيوعي ان « الأحداث في بورتسودان — لم تكن صداما قبليا وإنما فتنة سياسية... والجبهة الإسلامية تدفع بالمواطنين من البني عامر وتثيرهم لكي يحاربوا لها من تسميهم بـ « الكفرة والملحدين »... ان ما حدث هو نتيجة لسياسة الجبهة الإسلامية التي تقوم على التعصب الديني الأعمى وتتستر بالدين لتحقيق هدفها في تقويض مكاسب الانتفاضة وتعمل للإبقاء على قوانين حكم الفرد الديكتاتوري وتعيق انتقال البلاد الى الحكم الديمقراطي... وتستغل بعض القيادات سياسة التعصب القبلي والعنصري الأعمى التي تنتهجها لتحقيق مكاسب ذاتية »[٥٥].

أما الأحداث التي وقعت وسط طلاب وطالبات جامعة القاهرة فرع الخرطوم فيتضح مما ذكرته الصحف على لسان شهود عيان من الطلاب والطالبات ومنهم من أصيب في تلك الأحداث، ان أنصار الاتجاه الإسلامي هم الذين قاموا بتوزيع السيخ والعصي والمطاوي وأطواق الأقفال الحديدية فيما بينهم وأخذوا في توجيه الضرب عشوائياً ضد زملائهم وزميلاتهم، وان الاعتداءات تمت وسط تهاليل وتكبيرات عالية، وأن أشخاصاً من غير طلاب الجامعة قد شاركوا في هذه الاعتداءات، وأن أحد القتيلين في هذه الأحداث ليس طالباً في الجامعة، وأنه قد ودع أمه طالباً عفوها لأنه ذاهب للجهاد، وان الذين قتلوه كانوا يكبرون في أثناء ضربه بالأسياخ، وهذا حسب رواية صحيفة (الميدان) لما أوردته صحف الإتجاه الإسلامي، وقد قامت التنظيمات الإسلامية بنعي القتيلين في الصحف[٥٦]. وقد استنكرت التنظيمات الطلابية هذه الأحداث وقالت في بياناتها ان « الاخوان المسلمون » مسؤولون عن

---

(٥٥) (**الميدان**) : ٨٦/٢/٩، ص ٤ وأيضاً (**الأيام**) : ٨٦/٢/١٨، ص ١

(٥٦) (**الميدان**) : ٨٦/٣/٣، ص ٨

احداث العنف التي جرت بالفرع، وان « الاخوان المسلمون » عبثاً يحاولون طمس معالم ما جرى[٥٧]. وفضلاً عن ذلك فقد أعلن الاتجاه الإسلامي بجامعة أمدرمان الإسلامية (الجهاد) وقالوا إنهم سيقتلون كل من يعلق « الشرارة » صحيفة الجبهة الديمقراطية بالجامعة[٥٨].

وكان مدير شرطة العاصمة القومية قد أعلن بأنه يتوجب على المواطنين فتح بلاغات ضد أي شخص يحاول الاعتداء على آخر، وضد أي إمام يحرض على « الجهاد »[٥٩].

كما أن معتمد العاصمة القومية أصدر بياناً أعلن فيه أنه لا يحق لأي شخص حمل السلاح في أي مكان عام أو اجتماع، وان من يخالف الأوامر المحلية الصادرة والمؤيدة منه سيعرض نفسه للعقوبات الواردة في القانون[٦٠].

ومن ناحية أخرى نشرت صحيفة « الايام » خبر إطلاق النار على سيارة الشيخ حسن الترابي وانه لم يكن بداخلها كما ان السائق لم يصب بأذى، وان دوائر الجبهة قد أبلغت السلطات المسؤولة بذلك. وذكر الخبر أن أمين المكتب السياسي للجبهة الإسلامية قد « أدان أسلوب العنف والاغتيالات الذي تنتهجه بعض الجهات العميلة في السودان سعياً منها لعرقلة الانتخابات وإحداث فتنة بين السودانيين ». وبعد ثلاثة أيام نشرت نفس الصحيفة تصريحاً لوزير الداخلية نفى فيه حادث إطلاق النار على سيارة الترابي، وأوضح أن نتيجة الفحص المعملي أثبتت ان الجسم الصلب الذي أصاب السيارة لا يمكن أن يكون طلقاً نارياً، وأشار الى أن الترابي لم يكن بالسيارة، فضلاً عن أن السيارة تخص أحد أصدقائه وليست ملكاً له[٦١].

---

(٥٧) **(الميدان)** : ٨٦/٣/٢، ص ٨

(٥٨) **(الميدان)** : ٨٦/٢/١٩، ص ١

(٥٩) **المصدر نفسه** :

(٦٠) **(الصحافة)** : ٨٦/٣/١٧، ص ١

(٦١) **(الأيام)** : ٨٦/٣/٣٠، ص ١ **والمصدر نفسه** : ٨٦/٤/٣، ص ١

من استعراض تلك الوقائع وعلى الرغم من محاولة الشيخ الترابي دفع تهمة العنف والجهاد في المجال السياسي عن « اخوانه »، وعلى رغم من إشارة بيان « هيئة أمان السودان » الى حيل بعض الكيانات اليسارية والعنصرية الى استخدام العنف في منازلة الخصوم السياسيين[٦٢]، إلا أنها جميعاً تقول بأن أعضاء الجبهة الإسلامية كانوا وراء أحداث العنف حيثما نشبت في السودان، وهاتيك البيانات والأحكام تؤكد اتجاههم هذا. ولماذا نذهب بعيداً والشيخ الترابي نفسه في معرض حديثه الصحفي لصحيفة (الصحافة) الذي أشرنا اليه مراراً سابقاً حرص على التلويح بأن « كل محاولة لكبت هذا التعبير الشعبي (عن هوية إسلامية) لن تجدي إلا بالقوة ولن تجدي القوة إلا أن تفجر ثورة الجهاد ». وكان السيد الصادق المهدي قد ذكر في حديث صحفي للصحيفة نفسها قبل ذلك بأسبوع ــ أشرنا إليه فيما قبل ــ أن زعماء وأعضاء الجبهة « استباحوا لأنفسهم أن يتكلموا في السياسة بلغة العنف » ... من (حيث) « ان قوانين سبتمبر هي الشريعة ومن رفضها معناه رفض الإسلام ويجب أن نعلن عليه الجهاد ». وقال في موضع آخر من نفس الحديث « لتحقيق القبضة على الحركة الطلابية رأت هذه الجماعة أنه لا مانع من استخدام وسائل العنف لتخويف الآخرين وحجر حريتهم بدرجة كبيرة. ونحن نعتقد أن هذه المسألة تكررت كثيراً... في جامعة الخرطوم قبل رجب مباشرة، وتكررت الآن في جامعة القاهرة وكذلك تكررت في كردفان... وفي تقديرنا أن الحزب الذي يحرص على جعل الحركة الطلابية قاعدة لنشاطه السياسي بصورة مبالغ فيها هو نفسه طرف في العنف الطلابي هذا في هذه الأحداث ... وهذا يعني أن هذه المسألة صارت قضية عامة ». كما ان الشريف زين العابدين الهندي شجب العنف وقال انه يجافي الخلق والعرف السودانيين[٦٣].

وها هو الكاتب الإسلامي البارز د . محمد عمارة في دراسة حديثة له عن الجهاد يقول « ليس الجهاد هو تكفير الناس، وإكراههم بالعصي والخناجر،

(٦٢) (**الراية**) : ٨٦/٣/١، ص ٤

(٦٣) (**الأيام**) : ٨٦/٢/٢٦، ص ص ٦،٧

فالجهاد كما شرعه رب العزة، وأوضحه ديننا الحنيف، وشيوخ فقهنا، يتسع لمعان أكثر نبلاً وفهماً، لجوهر الدين ومعناه وغايته ». ويقول « لأمر ما — وهو ليس عبثاً — توحد في لغتنا العربية المصدر والأصل في « الجهاد » و« الاجتهاد »، فكلاهما يعني بذل أقصى الجهد، واستفراغ الوسع في تعيين الموقف الحق، ونصرته بمختلف السبل والأدوات الحقة، وفي مختلف الميادين، وعلى جميع الجبهات... واذا كان ذلك واضحاً، وشهيراً ومتفقاً عليه في باب « الاجتهاد »، فانه صحيح أيضاً في تحديد الإسلام للمراد من مصطلح « الجهاد »، رغم ما يثيره البعض حول هذا المصطلح من غموض، وابهام يقف به عند معنى « القتال »، أو يعطيه أبعاداً تدخل به في نطاق « العدوان » ... والذين يدركون ما يعينه مصطلح « الايمان » في فكر الإسلام... يعلمون أن ثمرة هذا « الايمان » لا بد أن تكون « القدوة » التي تجتذب الغير الى هدى الإسلام، وان القوة والقهر والإكراه قد تضيف الى الأمة المؤمنة « منافقين »، لكنها لا يمكن أن تضيف الى هذه الأمة « مؤمناً » يعمر قلبه بالتصديق البالغ اليقين، ولذلك قال شارع الإسلام في كتابه المبين : (لا إكراه في الدين) ... لكن عصر التراجع والتخلف والجمود قد أغلق باب « الاجتهاد » ... فاختل التوازن ما بين « القلم » و« السيف »، وبين « العقل » و« القوة »، وعندما غاب الاجتهاد وبقيت « القوة » التي سميت خطأ « الجهاد »، شاعت في ذلك العصر تلك المفاهيم التي وقفت بفريضة الجهاد الإسلامية عند « الحرب » و« القتال »، فانفتح على المسلمين باب الانحراف في فهم المضمون الحقيقي لفريضة « الجهاد »[٦٤].

٥/ الانتخابات:

جرت الانتخابات في السودان في أوائل عام ١٩٨٦، حيث جرى تسجيل الناخبين في الفترة من ١٩٨٦/١/١٨ إلى ١٩٨٦/٢/٢٣، وأعقبتها فترة

(٦٤) محمد عمارة : مفهوم غريب للجهاد، مجلة (العربي) العدد ٣٣٨، (الكويت : وزارة الإعلام، يناير ١٩٨٧) ص ص ٨٦ — ٩٠

الطعون في التسجيل مباشرة بعد نشر كشوفات الناخبين في ١٩٨٦/٣/٤، تلتها فترة الترشيح والتي امتدت من ١٩٨٦/٢/٢٧ م إلى ١٩٨٦/٣/٣ م وبعد فترة الطعون في الترشيحات، وبدأ إعلان الكشوفات النهائية للمرشحين إعتباراً من ١٩٨٦/٣/١٥ م في الدوائر التي فرغت من نظر الطعون في الترشيحات وأصدرت قراراتها[٦٥]. ثم أخذ حوالي ٥٩٧٨٠٠٠ ناخب في[٦٦] التوجه إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الفترة من ٤/١ إلى ٨٦/٤/١٤ وبدأ إعلان النتائج في ١٩٨٦/٤/١٦ م. ولم يتم إجراء الانتخابات في ٣٧ دائرة بالإقليم الجنوبي لعدم إمكان تسجيل ستة آلاف ناخب على الأقل في كل دائرة وهو الحد الذي اعتبرته اللجنة القومية للانتخابات النصاب القانوني لإجراء الإنتخابات، ويرجع انعدام أو قلة تسجيل الناخبين في تلك الدوائر إلى توتر وعدم استقرار الأحوال الأمنية في جهات عديدة من الإقليم الجنوبي بسبب العمليات والمواجهة العسكرية بين القوات المسلحة وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهكذا فلم تجر الانتخابات في إقليم أعالي النيل وإقليم بحر الغزال، وبهذا تكون هذه الانتخابات انتخابات جزئية تقرر إجراؤها على أن يتم استكمالها فيما بعد في تلك الدوائر عند استقرار الأحوال واستتباب الأمن. وهناك دائرتان تأجلت فيهما الانتخابات بسبب وفاة أحد المرشحين في كل منهما وهما دائرة ماقوى ـــ لوا وهي الدائرة رقم ٩ بمديرية شرق الاستوائية، ودائرة واو الغربية وهي الدائرة رقم ٢٤٧ بمديرية غرب بحر الغزال[٦٧].

ومن الجوانب الإيجابية في هذه الانتخابات إقبال الناخبين على ممارسة حقهم الانتخابي والقيام بدورهم في إرساء دعائم النظام الديمقراطي، إذ بلغ

---

(٦٥) اللجنة القومية للانتخابات : **تقرير عن انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦**، بالملف رقم ل أ/٥٧/أ/١

(٦٦) **المصدر السابق.**

(٦٧) اللجنة القومية للانتخابات : **النتائج النهائية للفائزين في الدوائر الجغرافية ودوائر الخريجين.** وأيضاً (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٣، ص ١

عدد المسجلين بكَشوفات الناخبين ٥٩٧٨٠٠٠ ناخب في حين بلغ تعداد سكان السودان حسب تقديرات مصلحة الإحصاء في سنة ١٩٨٦ م حوالي ٢٠٣٦٨٠٠٠ نسمة، وكان المقترعون في الدوائر الجغرافية وحدها أكثر من أربعة ملايين ناخب[٦٨]. بينما كان عدد المقترعين في انتخابات ١٩٦٨ حوالي ١٨٩٣٠٠٠ ناخب وعدد السكان حوالي ١١٣٧٢٠٠٠ نسمة، وكان عدد المقترعين في انتخابات ١٩٦٥ حوالي ١٢٧٠ ٠٠٠ ناخب ونفس العدد من السكان[٦٩].

كما اشتملت هذه الانتخابات على بعض الجوانب السلبية تعلقت بالنواحي الأساسية للانتخابات وهي عدم التوازن في توزيع مقاعد الخريجين على المديريات المختلفة، فبينما بلغ عدد الناخبين من الخريجين في دوائر الخريجين بالعاصمة القومية حوالي ثلاثين ألفاً، خصصت لهم ثلاث دوائر، كان عدد الناخبين في دوائر الخريجين بإقليم دارفور أقل من خمسة آلاف ناخب، خصصت لهم أربع دوائر[٧٠]. ولقد نبه عديد من المهتمين إلى هذا الخلل الواضح في دوائر الخريجين مقترحين حلولاً مختلفة[٧١]، إلا أن المشكلة كانت أعمق من ذلك.بكثير ذلك أن صراعاً كبيراً كان قد دار بين الاتجاهات والقوى السياسية المختلفة حول تمثيل القوى الحديثة بحسبانها صاحبة المصلحة الحقيقية في الانتفاضة وهي التي ناضلت ضد النظام السابق من أجل الديمقراطية، وقد سعت الأحزاب وفي مقدمتها حزب الأمة والحزب الشيوعي إلى الاعتراف بدور القوى الحديثة وضرورة تمثيلها في الجمعية التأسيسية بديلاً للخريجين وقدم الحزب تعريفه لهذه القوى وتصوره لكيفية تمثيلها

---

(٦٨) اللجنة القومية للانتخابات : **تقرير عن انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦**، مصدر سابق.

(٦٩) إبراهيم محمد حاج موسى : **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان** (القاهرة: د. ن، ١٩٧٠) ص ص ٤١٩، ٤٢٤، ٤٤٧

(٧٠) اللجنة القومية للانتخابات : لجنة الإشراف على دوائر الخريجين، ملف رقم ل أ/د خ/ ٥ — ٧

(٧١) محجوب محمد صالح : معالجة الخلل في انتخابات الخريجين، (**الأيام**)، ٨٦/٣/٢، ص ٣

والنسب المئوية لهذا التمثيل[٧٢]، لكن كان هناك اتجاه آخر معارض هو اتجاه الجبهة الإسلامية التي كررت في مواقف متعددة رفضها لإلغاء أو تجميد دوائر الخريجين ومعارضتها لتمثيل القوى الحديثة[٧٣]. وعلى الرغم من الأصوات العديدة التي طالبت بتمثيل القوى الحديثة إلا أن السلطة الانتقالية بمجلسيها رفضت تقنين تمثيل القوى الحديثة وقررت الإبقاء على دوائر الخريجين بنسبة ١٠٪ من الدوائر الجغرافية[٧٤]، وأثار قرار السلطة الانتقالية إنتقادات عديدة[٧٥] إلا أنها كانت أكثر استجابة لمطالبة الجبهة الاسلامية « بوقف محاولات التجمع المتكررة لفرض تصوره بتخصيص دوائر لما يسمى بالقوى الحديثة »[٧٦]. وما من شك في أن معارضي تمثيل القوى الحديثة كانوا يهدفون إلى إبعاد التجمع النقابي عن ساحة العمل السياسي وتقليص دوره نظراً للتناقضات الواضحة في توجهات ومنطلقات وأهداف كل من التجمع النقابي والجبهة الإسلامية والتي لم تقم بالتوقيع على ميثاق الإنتفاضة. ولهذا كانت خشية الجبهة من التأثير المتوقع لتمثيل هذه القوى المتصاعدة، فضلاً عن أن نجاح اتجاه تمثيل هذه القوى يهدد جهود الجبهة التي قامت بها في مجال كسب الخريجين داخل وخارج السودان بالفشل والخسران، وسيؤدي إلى تحجيم وجود الجبهة في الساحة السياسية. لذلك مارست الجبهة ضغوطها على السلطة الانتقالية وحملتها على عدم تقنين تمثيل القوى الحديثة. ولعله يبدو واضحاً أن اتجاه معارضة تمثيل القوى الحديثة لم يكن انتصاراً للخريجين وتأكيداً لدورهم بقدر ما كان الغرض منه جني مكاسب الفوز بمقاعدهم في الجمعية التأسيسية. جدير بالملاحظة أن التجمع قد أكد أن تمثيل القوى

---

(٧٢) (**الأيام**) : ٨٦/٢/٢٣، ص ٤ وأيضاً (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١، ص ص ١،٦

(٧٣) (**الأيام**) : ٨٦/٢/٢٦، ص ١ وأيضاً (**الراية**) : ٨٦/٣/١، ص ٤ و٨٦/٣/٨، ص ١

(٧٤) (**الميدان**) :٨٦/٢/١٢، ص ١

(٧٥) (**الأيام**) : ١٦ و٨٦/٢/١٨، ص ١ و ٨٦/٢/٢٠، ص ٣ و ٨٦/٢/٢١ ص١ و٨٦/٢/٢٣ ص ٤

(٧٦) (مذكرة هيئة أمان السودان) (**الراية**) : ٨٦/٣/١، ص ٤

الحديثة يعتبر هدفاً أساسياً واستراتيجياً لحفظ التوازن اللازم والضروري لاستمرار الديمقراطية، وهو ما التزمت بعض الأحزاب بتحقيقه في البرلمان القادم وركزت عليه في دعايتها الانتخابية[٧٧]. ومن الغريب أن الحكومة الانتقالية بوزرائها الذين جاء بهم التجمع لم يعملوا على تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي المتمثل في تمثيل قوى التجمع النقابي في الجمعية التأسيسية، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على مدى عدم الاتساق فيما بين أهداف التجمع ووسائله في بلوغ تلك الأهداف، كما يدل على مدى وعمق الاختلاف في المنطلقات الفكرية التي تميزت بها قيادات التجمع النقابي والحكومة الانتقالية.

ومن بين القضايا الهامة التي أحاطت بالانتخابات هي كونها جزئية، فعلى الرغم من الفهم السائد بأن الانتخابات الجزئية تحجم من القرار الوطني اللازم لهذه المرحلة[٧٨]، إلا أن الانتخابات تمت بتلك الصفة. وأول من أعلن رفضه لها العقيد قرنق وحركته وقال إنهم « لن يعترفوا بانتخابات جزئية وبما سينتج عنها »[٧٩]. كما أكد الناطق الرسمي باسم الحركة ذلك المعنى بقوله « لن نعترف بالحكومة القادمة لأنها نتيجة انتخابات جزئية ولهذا فلن تكون سياستها ملزمة لجزء كبير من السودانيين، فالانتخابات الجزئية تولد حكومة جزئية ولن نعترف بها »[٨٠]. والحقيقة أن سياسة ومسلك الحكومة الانتقالية برئيسها الموالية للجبهة الإسلامية قد أدت إلى عدم انعقاد المؤتمر الدستوري خلال الفترة الإنتقالية على الرغم من الإنجاز الذي حققه نائب رئيس الحكومة (صمويل أرو) في هذا الشأن، إذ أن إصرار رئيس الحكومة بتشكيل لجنة سياسية قومية تتولى الدعوة إلى المؤتمر وتنظيمه، وما كان يقصد بقومية اللجنة

---

(٧٧) (**الأيام**) : ٨٦/٢/٢٠، ص ٣ وأيضاً **المصدر نفسه** : ٨٦/٢/٢٣ ص ٤ وأيضاً (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١، ص ص ١، ٦، ٧

(٧٨) حديث صحفي مع الشريف زين العابدين الهندي (**الأيام**) : ٨٦/٢/٢٦، ص ص ٦، ٧

(٧٩) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٣، ص ١

(٨٠) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/٢٩، ص ٣

غير ضم ممثل للجبهة، قد أدى إلى عرقلة تلك الجهود وإفشالها. فلقد رفضت جهات عديدة أن ينضم ممثل للجبهة وهي بقايا مايو لمثل هذا المؤتمر[٨١]. وقد اعترف رئيس الحكومة بهذا الفشل في حل مشكلة الجنوب[٨٢]، فضلاً عن أن زعيم الجبهة وقياداتها بمواقفهم كانوا من الأسباب الرئيسية لاندلاع الحرب في الإقليم الجنوبي.

كما أن عضو المجلس العسكري الانتقالي ورئيس المجلس التنفيذي العالي أعلن عن رفضه لإجراء انتخابات جزئية، وأشار إلى خطورة قيام جمعية تأسيسية لإقرار دستور البلاد دون وجود تمثيل لأبناء جنوب البلاد يعبر عن إرادتهم داخل تلك الجمعية[٨٣]. وفي المعنى نفسه أعلن التجمع السياسي لجنوب السودان على لسان نائب رئيسه عن رفضهم لإجراء الانتخابات الجزئية[٨٤].

ولقد حملت الصحف أنباء أحداث العنف في جهات من الإقليم الجنوبي خلال عملية الاقتراع، ومن بينها خبر مقتل أحد مرشحي الدائرة (٩) بشرق الاستوائية على يد مسلحين وبينما ذكر الخبر أن قوات قرنق قد اقتحمت المنطقة منذ عدة أيام وأخذت تبحث عن المرشحين بهدف إثارة الاضطراب وتعطيل الانتخابات في الجنوب، صرح وزير الدفاع بأن قتل المرشح لم يكن مقصوداً في حد ذاته، بل إن ما حدث كان عملية نهب عادية قاومها المرشح فقتلوه[٨٥].

ووسط استعدادات أمنية كافية استهلت بحملات مكثفة لضبط الأسلحة البيضاء والتقليدية، ووجود كثيف لقوات الأمن والقوات المسلحة لبث

---

(٨١) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١، ص ص ٦، ٧

(٨٢) مجلة (**التضامن**)، العدد ١٦١ (لندن : ٨٦/٥/١٠) ص ١١

(٨٣) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١٩، ص ١

(٨٤) (**الصحافة**) : ٨٦/٤/٢، ص ١

(٨٥) (**الميدان**) : ٨٦/٤/٩، ص ٢ وأيضاً (**الصحافة**) : ٨٦/٤/١١

الطمأنينة في نفوس المواطنين[٨٦]، بدأ الاقتراع في الأول من أبريل في ممارسة ديمقراطية حضارية طيبة، وخلت مضابط الشرطة من بلاغات الشغب[٨٧]، وإن لم تخل فترة الاقتراع من بعض السلوكيات السلبية المستهجنة مثل تمزيق الملصقات والمهاترات بين بعض أعضاء اتجاهات حزبية مختلفة وتضليل الناخبين فيما يتعلق بالرموز الانتخابية وشراء الأصوات[٨٨]. ولقد رصدت أجهزة الشرطة في العاصمة القومية ٢٠٢ بلاغاً تحت قانون استخدام الأساليب الفاسدة، يواجه الاتهام فيها ٢٩٥ متهماً[٨٩]، كان أبرزها انتحال المتهمين لشخصيات ناخبين آخرين. وقد رفعت اللجنة القانونية لقوى الانتفاضة بدائرة الصحافة وجبرة دعوى ضد المرشح حسن الترابي بتهمة خرق قانون الانتخابات لعقده اجتماعاً دعائياً ضم عدداً كبيراً من الحاضرين، حيث أن قانون الانتخابات يمنع الدعاية الانتخابية في مرحلة الاقتراع[٩٠]. وفي مرحلة الطعون التي سبقت نشر الكشوفات النهائية للناخبين تم تسجيل عدد كبير من البلاغات. وقد اهتمت صحيفة كل اتجاه بنشر أخبار بلاغات المخالفات التي يرتكبها أعضاء الاتجاه المضاد، ولكن أبرز ما نشر عن تلك المخالفات كان شطب اسم حسن الترابي من كشوفات الناخبين لأنه سجل مسكنه خطأ، وأن بلاغاً قد فتح ضد ابنته لأنها سجلت اسمها في كشوفات الناخبين في دائرتين من دوائر الخرطوم هما ٢٢ والدائرة ٢٣[٩١]. كما ان المحامي محمد يوسف أحد زعماء الجبهة الإسلامية ومرشحيها واجه تهمة التزوير والاحتيال وذلك لأنه بعد شطب ٤١ مواطناً من الدائرة ٢٣ في مرحلة الطعون تقدم أحدهم باستئناف مدعياً أنه يحمل توكيلاً عنهم بختم المحامي المذكور، وفي

---

(٨٦) (**الصحافة**) : ٨٦/٣/١١، ص ١ و (**الراية**) : ٨٦/٣/٢٠، ص ١ و (**الميدان**) : ٨٦/٤/١، ص ١

(٨٧) (**الصحافة**) : ٨٦/٤/١٦، ص ١

(٨٨) (**الميدان**) : ٨٦/٤/٨، ص ١

(٨٩) (**الصحافة**: ٨٦/٤/١٦، ص ١

(٩٠) (**الميدان**: ٨٦/٤/١١، ص ١

(٩١) (**الميدان**: (٨٦/٣/١٧، ص ١

المحكمة أنكر شاهد منهم التوكيل والتوقيع فرفع الأمر إلى محكمة الجنايات[٩٢].

ومما يجدر ذكره أن فترة الطعون قد حددت ما بين ٥ ـــ ١٩٨٦/٣/١٤، إلا أن محاكم الطعون والاستئناف فوجئت بتقديم الآلاف من الطعون في كشوفات الناخبين قبيل انتهاء الفترة المحددة وذلك من قبل بعض الأحزاب والاتجاهات السياسية لإضعاف القوى الانتخابية المنافسة لهم ودعم مواقفهم، من خلال الضغوط الشديدة على المحاكم، وكان من بين تلك الطعون في الدائرة ٤٦ أم درمان عدد كبير ضد ناخبين أقباط مما أحدث ارتباكاً شديداً. إلا أن تفهم قضاة المحاكم أدى إلى اطمئنان المواطنين*، وجاء قرار اللجنة القومية للانتخابات بعد فترة النظر في الطعون حتى ١٩٨٦/٣/١٩ محققاً للعدالة وقاطعاً الطريق أمام الأساليب الرخيصة في السلوك السياسي[٩٣].

ومن المسائل الهامة في ساحة الانتخابات كانت مسألة التحالفات فيما بين الأحزاب والتنظيمات، وقد عبر كل زعيم حزبي عن وجود صلات طيبة واتصالات مع هذا الحزب أو ذاك، إلا أنهم لم يقروا بوجود تنسيق في مرحلة الانتخابات، وذكروا أن هناك خلافات حول عدد من القضايا. وقد أفاد رئيس حزب الأمة بأنه ليس هناك تنسيق مع الحزب الشيوعي ولن يكون، وعبر عن نفس المعنى السكرتير العام للحزب الشيوعي. وأفاد زعيم الجبهة الإسلامية « بعدم وجود تنسيق شامل في المرحلة الانتخابية إلا مواقف محدودة مع بعض الجهات السياسية، ولكن التنسيق بعد الانتخابات مفتوح »، على الرغم من الدلائل القوية التي كانت تشير إلى التنسيق بين الجبهة والحزب الاتحادي الديمقراطي بدءاً من مواقفهما تجاه التجمع الوطني وحتى مرحلة الانتخابات، والذي يؤكده تصريحات زعيمي كل من الحزبين في الصحف، خاصة وأن

---

(٩٢) (**الميدان**: ٨٦/٣/٢١، ص ١

* لم نتمكن من الحصول على تفصيلات دقيقة ومعلومات أوفى حول هذا الموضوع.

(٩٣) (**الصحافة**: ١٥ و٨٦/٣/١٧، ص ١ في كليهما.

زعيم الاتحادي الديمقراطي قد سارع إلى نفس قيام تحالف بين حزبه وبين الحزب الشيوعي وأشار إلى أن ما قد تم في بعض الدوائر هو سلوك منفرد من مرشح الحزب في الدائرة وأنها صيغة تحالف محلي ليس الحزب مسؤلاً عنها على المستوى المركزي(٩٤). وقد سارع السيد محمد عثمان الميرغني إلى إرسال رسالة إلى قيادة الجبهة تضمنت تأكيداً من زعامة الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي بعدم العلم أو المشاركة في اتفاق الأحزاب الذي تم في الدائرة ٢٧ حيث تضامنت ستة أحزاب وتنازلت لمرشح الحزب الإتحادي الديمقراطي، وعبر الرسول الذي حمل رسالة الختمية إلى الجبهة عن أسف قيادته لما فهم من البيان الذي صدر في ذلك الخصوص من أن ذلك هو رأي الحزب. ولكن يتضح من حديث أحد أعضاء الاتحادي الديمقراطي الذي انضم للجبهة الإسلامية أن ذلك التحالف الذي تم، قد جرى بالتنسيق بين القيادات العليا للأحزاب المشاركة فيه، وأنها هي التي أقرته، ومن بينها الاتحادي الديمقراطي(٩٥). هذا إلى جانب أنه قد جرت بعض الاتفاقات المبدئية على تحالفات معنية بين أطراف حزبية أخرى إلا أن تحقق ذلك التحالف وإعلانه قد عرقلا تنفيذ هذه الإتفاقات وقطع عليها الطريق(٩٦).

ومهما يكن من أمر السلبيات أو الايجابيات التي رافقت عمليات الانتخابات في مراحلها المختلفة إلا أن التزام السلطة الانتقالية بتنفيذها لهذا الجزء من الميثاق قد أدت خدمة جليلة للوطن، وفتحت المجال للممارسة الديمقراطية، وإزالة التوترات والضغوط السياسية المختلفة التي كانت تملأ أجواء العمل السياسي في الفترة الانتقالية.

---

(٩٤) أنظر الى الأحاديث الصحفية لزعماء الأحزاب والتنظيمات التي سبقت الاشارة اليها، وأيضاً إلى **(الصحافة)**: ٨٦/٤/٣، ص ١

(٩٥) **(الأيام)**: ٨٦/٣/٣٠، ص ١ وأيضاً **(الراية)**: ٨٦/٤/٨ ص ص ١، ٦

(٩٦) **(الميدان)**: ٨٦/٤/١، ص ١ وأيضاً **(الراية)** ٨٦/٤/٣، ص ٢.

ثانياً: برامج واتجاهات الأحزاب والتنظيمات السياسية

كانت السمة المميزة لانتخابات ١٩٨٦ م، وأحد المحاور الرئيسية بل المحور الرئيسي للتنافس الحزبي والدعاية الانتخابية هو قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وتطبيقها، وإن كانت الجبهة الإسلامية قد أسمتها « إنتخابات الشريعة ». واعتبرتها إحدى ثلاث محطات رئيسية في تاريخ السودان على الرغم من أنه قد جرت خمسة انتخابات ديمقراطية[٩٧]*. وليس ثمة شك في أنه قد طغت مسألة قوانين سبتمبر وقضية التشريع الإسلامي على غيرهما من القضايا والمسائل الوطنية الرئيسية مثل الأزمة الاقتصادية ومشكلة الجنوب، بل إن الآثار الناجمة عن مسألة القوانين وقضية التشريع الإسلامي قد انعكست ــ وبكل أسف ــ بصورة سلبية على تلك القضايا الوطنية الكبرى. وعلى الرغم من أن برامج الأحزاب قد تضمنت توجهاتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن الجانب المرتبط بقضية التشريع والتقنين كان أكثر الجوانب جذباً لاهتمامات الناس والناخبين خاصة وأن الدعاية الانتخابية واللقاءات والأحاديث الإعلامية قد أبرزت بشكل خاص هذا الجانب وتراجعت بدرجة أو أخرى الجوانب الأخرى. من هنا يتضح، وعلى ضوء ما أبانه عرضنا وتحليلنا فيما قدمناه حتى هذه المرحلة من البحث أن الخط الرئيسي والقضية صاحبة الأهمية الأولى في البيئة السياسية خلال السنة الانتقالية كانت التشريع والتقنين الإسلامي. في هذا الجو الذي اهتم فيه السودانيون جميعاً بتلك القضية جاء اهتمام الأقباط جزءاً من ذلك الاهتمام العام منسجماً معه ومتفاعلاً معه أخذاً وعطاءً. ذلك أن هذه القضية وتجربتها التطبيقية في السودان وموقف

---

(٩٧) **(الراية)**: ٨٦/٤/٥، ص ٦

* يبدو أن الجبهة الإسلامية لا تعتد بغير انتخابات تقرير مصير السودان ــ ١٩٥٣، الانتخابات التي أعقبت ثورة اكتوبر ــ ١٩٦٥ وأخيراً إنتخابات ١٩٨٦. ولعل ذلك يرجع إلى أن الانتخابات الأولى قررت إستقلال السودان، والثانية تبلور فيها تجمع التيار الإسلامي والذي ضم وقتها معظم من هم الآن في الجبهة الإسلامية وخاض انتخابات ١٩٦٥ باسم جبهة الميثاق الإسلامي وفاز بعدد من المقاعد، والثالثة برزت فيها إلى ساحة العمل السياسي الجبهة الإسلامية بحجمها الحالي.

الحركة الإسلامية، السياسية من تلك التجربة والتطبيق، قد أفرزت عدداً من النتائج ذات الدلالة، منها أن الحديث عن المساواة ورعاية حقوق غير المسلمين وحمايتها كانت مجرد تصريحات استهلكت إعلامياً وكذبت الوقائع تلك التصريحات، إذ أن الحقوق قد أهدرت عمداً وأنه ليس ثمة مساواة بين أبناء الوطن وبالنسبة للمسلمين وغيرهم بالقدر نفسه، كان استغلال تلك القوانين لتصفية الخلافات الفكرية والسياسية والبطش بأصحاب الآراء الأخرى، أدت جميعها إلى أن يكون هاجسهم الأول هو ما تقدمه برامج الأحزاب والتنظيمات المختلفة في هذه النواحي. ومن هنا نركز في استعراض ما جاء في الوثائق الأساسية والبرامج الانتخابية للأحزاب ما يتعلق بتلك النواحي بصفة رئيسية.

فبرنامج نهج الصحوة لحزب الأمة[٩٨] ــ والذي يمثل في جملته طرحاً سياسياً متقدماً وواعياً كبرنامج سياسي بالنظر إلى ما عرف عن حزب الأمة التقليدي ــ يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والحساسة من مراحل تطور الوطن. ولقد حدد البرنامج مبادئه التي يلتزم بها وفي مقدمتها « الإسلام عقيدة ومنهاجاً، وإن النظام العادل هو الذي يلبي تطلعات الأغلبيـة دون حرمان الآخرين. لأن تعاليم الإسلام تكفل لغير المسلمين حقوقهم المدنية والإنسانية والدينية ». ويعبر النهج عن ضرورة أن « يقوم التشريع الإسلامي في هذا الزمان على النصوص الثابتة في الكتاب والسنة وعلى اجتهاد جديد مؤهل مستنير باجتهادات السلف ومتجاوز لها، ويفسره السيد الصادق المهدي، بأن استنباطات الفقه الإسلامي بصورته الحالية قائمة على ظروف منقرضة، وهناك ظروف جديدة توجب اجتهاداً يستنبط الأحكام الشرعية للظروف المتجددة. وبين النهج أن ما جرى في السودان بإعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣ تجربة دميمة دموية وأنها إساءة للإسلام وتشويه همجي انتحل اسم الإسلام. ولقد أوضح السيد الصادق أن حزب الأمة قد رفض هذه القوانين لأنها أثارت مشكلة عدم

(٩٨) حزب الأمة: **برنامج نهج الصحوة**، ١٩٨٦، ص ص ١٤، ١٧، ٤٧

مراعاة وجود أقليات غير مسلمة ينبغي حماية حقوقها، وأن لدى الحزب وسائل مختلفة لتطبيق الشريعة بصورة تراعي ظروف العصر وواقع السودان كما تراعي حقوق غير المسلمين بصورة مرضية وصورة كاملة[٩٩].

ولقد تقدمنا بعدد من الأسئلة للسيد الصادق المهدي وتفضل مشكوراً بالإجابة عليها. وعن سؤال يتعلق بعدم وضوح النص الذي جاء « بنهج الصحوة » عن مصادر التشريع، فضلاً عن عدم النص على حرية الاعتقاد والعقيدة، أجاب بقوله: « حزب الأمة حزب إسلامي في المبدأ. ومع ذلك فهو يؤمن أن المواطنة عمود جديد يضم المسلم وغير المسلم.ولذلك فإننا بصدد تحديد حقوق وواجبات المواطنة وفي هذا يتساوى الجميع دون التفات لتفرقة دينية. ما دون هذه الأمور يعتمد التنوع في الأحكام الشرعية والقانونية.

« هناك آراء أخرى طبعاً، الرأي الذي ينطلق من الالتزام الإسلامي كأن كل أهل السودان مسلمون أو كأن غير المسلمين مواطنون من درجة أقل. هذا الرأي نحن نرفضه. هناك رأي ثالث وهو إفراغ قضايا السلطة والتشريع تماماً من المحتوى الديني، هذا الرأي أيضاً نحن نرفضه. وموقفنا هو التوفيق بين الالتزام الديني وحقوق المواطنة. ونعتقد أن ذلك ممكن وواجب ».

وعن سؤالنا فيما أخذه عليه بعض الحاضرين في الندوة التي شارك فيها بنادي المكتبة القبطية من الالتفاف حول الموضوعات المطروحة، وتجنب الطرح أو الرد المباشر فيما يتعلق بقوانين الشريعة الإسلامية سواء قوانين ١٩٨٣ أو ما قد يستجد في هذا الاتجاه، أجاب بأن:

« قوانين سبتمبر لا تمثل الشريعة بل تمثل تجنياً عليها. وهذا هو رأينا وأيد جُله أيضاً علماء المسلمين الذين استشيروا في هذا الأمر. أما تطبيق الشريعة في السودان والالتزام الاسلامي فقد حددنا موقفنا منه في الرد على السؤال السابق. ولا أعتقد أن حديثي في النادي القبطي كان مبهماً بل كان واضحاً في أن ثمة

(٩٩) **المرجع السابق وأيضاً مجلة (التضامن)**، مرجع سبق ذكره.

طرحاً علمانياً وطرحاً إسلامياً متنطعاً بمعنى أنه يغفل العصر ومطالبه ويغفل حقوق المواطنين غير المسلمين. قلت إننا ضد هذين الرأيين ورأينا يقول بالالتزام الإسلامي مع مراعاة مطالب العصر وحقوق المواطنين غير المسلمين، فما هو الإبهام في ذلك »؟

وقد حدد نهج الصحوة الحقائق والمبادىء الفكرية المرتبطة بنظام الحكم في السودان والتي ينبغي أن ينطلق منها تصور نظام الحكم في السودان ومؤسساته، كما اهتم بإفراد جانب ناقش فيه قضية الجنوب وتطرق للقضايا الأساسية التي يجب أن يناقشها المؤتمر الدستوري من العلاقة بين المركز والإقليم، والاتفاق على استراتيجية التنمية والتنمية المتوازنة ورعاية حقوق الأقاليم فيما يتعلق بعائدات الثروة الطبيعية بها، والمشاركة العادلة في كل مجالات الحياة العامة وقومية القوات المسلحة، وتعرض لانتماء السودان الذي يحدد هويته والتي ترتبط بثلاث حلقات هي الإسلام والعروبة والأفريقية.

ولقد تضمن النهج المبادىء والأُسس والأهداف التي ارتضاها حزب الأمة موجهة لمختلف مجالات الحياة الوطنية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعبر تفصيلياً عن الأهداف في إرساء دعائم حكم ديمقراطي وتوثيق الوحدة الوطنية والنهوض الاقتصادي بالبلاد والمحافظة على استقلالها، وجاء حديثه عن « النهج القومي » من أنه ضرورة وشرط من شروط الوحدة الوطنية وحماية الديمقراطية، وأن ركائزه تتمثل في إعلاء المصلحة الوطنية وتجسيد العلاقة الإيجابية بين كيان الدولة والقوات المسلحة بحيث يقوي إلتزامها بالنهج القومي والتوجه الديمقراطي والبعد عن السياسات الحزبية، وضرورة توصل القوي الشعبية السودانية إلى ميثاق يجسد آمالها وتطلعاتها ومصالحها العليا ويكون معيناً تأخذ منه وتستلهمه كافة القوى الوطنية، وتطوير دور الأحزاب والانتماء الحزبي بما يؤكد ويضمن ممارسة ديمقراطية شعبية وطنية واعية، والاعتراف بدور النقابات المهنية والعمالية والالتزام بتوسيع مجالات تمثيلها عن طريق مقاعد القوى الحديثة ومشاركتها في كل المستويات، وأخيراً ضرورة قيام إعلام وطني مسؤول.

كما أن النجاح الكبير بقيادة حزب الأمة في جمع شمل أطراف الأنصار والمؤيدين، والخروج بالإطار التنظيمي للحزب من ساحة التأييد الطائفي إلى رحاب المساندة والتأييد القومي واستيعاب ضرورات التطور والتقدم، قد أسهمت بقدر كبير من اكتساب أعضاء جدد وتأييد أكبر من فئات جديدة.

وتتضمن وثيقة « المرتكزات الفكرية » التي أصدرها الحزب الاتحادي الديمقراطي مرتكزات الحزب الفكرية. وقد حصلنا على نسخة منها مؤرخة في أكتوبر ١٩٨٦ وتحمل عبارة (الطبعة الثانية)، إلا أننا علمنا من بعض قيادات الاتحادي الديمقراطي أن هذه الوثيقة لم تطرح جماهيراً و لم يتداولها الناس كوثيقة فكرية أو برنامج عملي إلى الوقت الذي تمت فيه الانتخابات في إبريل ١٩٨٦ م، وأن بعض الأعضاء قاموا بإعدادها إلا أنها ـــ وبسبب عدم انعقاد المؤتمر العام للحزب ـــ لم تتم مناقشتها ولم تجز حتى من المكتب السياسي. ولذلك فلسنا نعول عليها كثيراً، ويكفي أن نشير إلى المرتكزات الفكرية التي احتوتها الوثيقة وهي: الوطنية، الديمقراطية، الاشتراكية، القومية والإسلام. ولقد تضمن طرح القومية كمرتكز الإشارة إلى الانتماء للأمة العربية والتضامن العربي الافريقي، والدعوة إلى الوحدة العربية بحسبانها مرحلة متوسطة ما بين الوحدة الوطنية والوحدة الإسلامية. وعبرت الوثيقة عن الالتزام بالقيم الإسلامية على أن غير المسلمين لا يكرهون على الإسلام وأن تحترم الأقلية عقيدة الأغلبية وتراعي الأغلبية حرية التعبد والعقيدة للأقليات. لكن من الأمور الهامة في هذا الصدد الاشارة الى التصريح المشهور للسيد محمد عثمان الميرغني زعيم الختمية ـــ ورئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي كما قيل وقتها * ـــ والذي أدلى به في أوائل عام ١٩٨٦ رافعاً شعار « الجمهورية الإسلامية »، فقد أدى بالكثيرين، وبينهم المسيحيون إلى أطراح تأييد الحزب وتحولوا عنه، خاصة قطاع كبير من شباب الأقباط، كما

* لقد ترددت في ذلك الوقت أكثر من صفة في علاقة زعيم الختمية بالحزب الاتحادي الديمقراطي فتارة هو راعي الحزب وأخرى هو رئيس الحزب، وهو ما أثار كثيراً من الخلط والتردد داخل قيادات الحزب وبين جماهيره. ومن المعروف تاريخياً أن زعيم الختمية كان دائماً يحتفظ بصفة راعي الحزب.

ساعد على ذلك، الانقسام والتمزق اللذين اتسم بهما الحزب قيادة وقاعدة، وفشل قيادته في تحقيق الوحدة الفكرية والتنظيمية للحزب.

وقدم حزب البعث العربي الإشتراكي وثيقته الفكرية (الايديولوجية، المسيرة النضالية والبرنامج ـــ ١٩٨٥) والتي يعبر فيها عن ايديولوجية العربية الثورية، وعن منهجه العلمي الجدلي والتاريخي وعن أسلوبه النضالي المستند على الجماهير الكادحة وعلى قدراتها الذاتية من أجل تحقيق أهدافها وتطلعاتها. وفي إطار فكر الثورة العربية يطرح حزب البعث برنامجه الذي يقوم على تحليل قضايا النضال الوطني من خلال ربطها بالنضال القومي بمنظوره الاشتراكي الشعبي. ويرتبط فكر البعث بفكر القومية العربية كقومية إنسانية ليس عصبوية أو عنصرية أو طائفية بل هي إرادة الشعب العربي في التحرر والوحدة وتحقيق الشخصية العربية في التاريخ. وهو على ذلك يرى القومية العربية جسداً روحه الإسلام وأن العلاقة بينهما وثيقة لا يمكن فصمها. ومع ذلك فالبعث يؤمن بالحقوق السياسية والقومية والثقافية للأقليات القومية، بما يمكنها من الحفاظ على شخصيتها والتفاعل الطوعي والديمقراطي مع القومية العربية. ويفرق البعث بين الدين والتيارات السياسية الدينية التي تستخدم الدين كغطاء للسياسة وكستار لأهوائها ومصالحها، وهي بذلك تعمل على تهديد الوحدة الوطنية وإثارة الصراعات الدينية والطائفية والاقليمية في السودان. ويرى البعث أنه لا دين مع الفساد والظلم والاستثمار وأن الدين الحقيقي هو دوماً مع المظلومين ومع الثائرين على الفساد. وقد تضمن برنامج البعث إزالة الآثار الاقتصادية والسياسية للنظام السابق وإلغاء القوانين التي أصدرها بما فيها مجموعة قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وإشاعة الديمقراطية وإطلاق الحريات العامة والسعي لتوحيد الإرادة الوطنية لبناء السودان الموحد ومواجهة الأزمة الاقتصادية.

أما « البرنامج الانتخابي للجبهة الإسلامية القومية » والصادر في رجب ١٤٠٧ هـ مارس ١٩٨٦ م فهو مستمد بصورة مباشرة من دستور الجبهة ـــ وبطبيعة الحال من حيث كونه برنامجاً ـــ على نحو يهتم بالنواحي

التفصيلية. وأكد البرنامج على هدف الجبهة من « سيادة الإسلام عقيدة وشريعة.. وكونه دين الدولة الرسمي والشريعة الإسلامية مصدر القوانين بما يشمل رعاية الحرية الدينية والاستقلال الملي لغير المسلمين... وأن يحترم التباين في الملة والثقافة.. على أن تكفل الدولة حرية الدين والفكر والضمير وممارسة الشعائر الدينية وأن يكون لغير المسلمين الحق في الاستقلال بنظم الأحوال الشخصية والتعليم الديني وبكل الأحكام الخاصة التي تقتضيها ملتهم. وكفالة غيرها من الحريات الأساسية السياسية والمدنية وكفالة المساواة في الحقوق والواجبات وسيادة حكم القانون. واشتمل البرنامج على تصور الجبهة لحل مشكلة الجنوب من ضرورة الحل السلمي على أساس نظام فيدرالي يتضمن عناصر متعددة على أن يتم إدراج عناصر الاتفاق الرئيسية التي يتم التوصل إليها من خلال مؤتمر قومي ضمن دستور البلاد ».

والبرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي السوداني « طريق الشيوعيين لإنقاذ الوطن وترسيخ الديمقراطية » والصادر في مارس ١٩٨٦، فقدقدم طروحات الحزب في ثلاثة مجالات: الدستور الديمقراطي وبرنامج عاجل للإنقاذ الوطني ووحدة قوى الانتفاضة والتمسك بأهدافها ومواثيقها وشعاراتها. وتضمن البرنامج التأكيد على الديمقراطية مبادىء وممارسة في كافة مجالات الحياة الوطنية. وأكد على رعاية الحقوق الأساسية والحريات الديمقراطية المنصوص عنها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وضمان المساواة التامة بين المواطنين وكفالة حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية. ... والتأكيد على استقلال وسيادة حكم القانون، ودور القوات النظامية في حماية

إستقلال الوطن وأمن المواطنين والديمقراطية ونظامها وألا تصبح مطية للانقلابات العسكرية وخدمة النظم الديكتاتورية سواء كانت مدنية أو عسكرية... كما تضمن أن يقيم الدستور الاقتصاد الوطني على أربعة قطاعات: عام، تعاوني، خاص ومختلط. ومن أجل الحل السلمي لمشكلة الجنوب أعلن البرنامج أنه وفي ظل اللامركزية التي ينص عليها الدستور يتم تطبيق نظام الحكم الذاتي الإقليمي في جنوب البلاد بحيث توفر له الضمانات الدستورية

التي تكفل حمايته وتطوره. وتضمن البرنامج العاجل إلغاء كل التشريعات والقوانين المقيدة للحريات وعلى رأسها مجموعة قوانين سبتمبر ٨٣ على أن تتولى الجمعية التأسيسية وضع قوانين ديمقراطية بديلة، وغيرها من المهام التي تواجه الجمعية التأسيسية في هذه المرحلة، إلى جانب خطة تنمية قصيرة المدى، وإنقاذ الخدمات الأساسية، وإتباع سياسة خارجية تخدم مصالح السودان، والعمل على إنجاز الثورة الثقافية والنهضة الحضارية بحسبانها السبيل إلى ترسيخ الديمقراطية والوعي الوطني. وأعلن البرنامج عن ضرورة دراسة تجربة التجمع الوطني والتوصل إلى صيغة ملائمة لتوحيد كل القوى ذات المصلحة الحقيقية في الديمقراطية والسيادة الوطنية.

ولقد وجه الحزب الشيوعي السوداني خطابه السياسي إلى الأقباط في ١٩٨٦/٢/٢٥، في ندائه « دعوة إلى الأخوة الأقباط: حتى لا تذهب أصواتكم هدراً » مخاطباً إياهم بقوله « مواطنينا الأقباط » مؤكداً على صدق مواطنتهم واتساع مشاركتهم في الحياة العامة وتزايد مساهمتهم فيها، مما جعلهم يستحقون كفالة المساواة التامة والشاملة في وطنهم السودان. وأكد الحزب الشيوعي استمرار نضاله الثابت من أجل دستور ديمقراطي يحقق مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، صرفَ النظر عن الدين أو الجنس أو العرق أو مكان الميلاد أو الاتجاه السياسي، وعلى معارضته لأي نص دستوري أو قانون يحرم أي فئة من السودانيين من هذه الحقوق أو أن يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. وشدد الخطاب السياسي الشيوعي على أن موقف الشيوعيين هذا لن تحولهم عنه أية اعتبارات سياسية أو وقتية أو منافع خاصة ضيقة، وعلى الأقباط أن يثقوا في هذا. وانطلق من هذه النقطة إلى تشجيع الأقباط على ممارسة حقهم كمواطنين بالمشاركة النشيطة في مراحل المعركة الانتخابية. وأوضح أن الاهدار الحقيقي لأصوات الأقباط ليس عند اقتراعهم لصالح الشيوعيين، بل إن الاهدار الحقيقي لأصواتهم يكون في الاقتراع لصالح قوى أخرى غير مضمونة ينقصها الثبات. ورد على ما تردد في الدوائر الحزبية من أن رئاسة الكنيسة القبطية توحي بالتصويت لجهات معينة، بأنه قد تأكد لدى الحزب الشيوعي أن الكنيسة لا تضغط على أي ناخب قبطي للاقتراع لجهة

بعينها، بل تترك له اختيار ما يمليه عليه عقله وضميره. كما أكد على أن الحزب لن يتراجع قط عن مطالبته بإلغاء قوانين سبتمبر من ألفها إلى يائها. واختتم خطابه إليهم بتحديد دعوته لهم للاقتراع لصالحه. ولقد عبر الحزب الشيوعي في سياق تلك الدعوة عن عرفانه « للاخوة الأقباط، وفي صفوفه عدد منهم، ما أدوه له من مساعدات، وبعضها كان في أصعب ظروف الكبت والإرهاب ».

كما اهتمت (الميدان) صحيفة الحزب الشيوعي السوداني بمتابعة كل المسائل التي تهم الأقباط أو تتعلق بهم وتولت بالعرض والرد والتحليل والتعليق جميع هذه المسائل[١٠٠]. كما تابعت نشر أخبار واتصالات « التجمع المسيحي السوداني » على صفحاتها الأولى.

ومن واقع إدراكنا بطبيعة البيئة التي جرت فيها الانتخابات ووعينا بالعوامل الفاعلة في تلك البيئة، كانت فرضيتنا بأن « توظيف خطة الحزب الشيوعي الانتخابية للتناقضات السياسية الموجودة في الساحة، وكذلك التوجهات الحزبية للأحزاب المنافسة، يمكن أن تثمر بطريقة إيجابية استقطاب الأقباط إذا تم التوظيف بالكيفية التي يمكن أن تقنعهم بتأييد الحزب ». وقد قمنا بصياغة هذه الفرضية سؤالاً توجهنا به إلى بعض قيادات ومرشحي الحزب الشيوعي السوداني، وأجابنا السيد التيجاني الطيب بابكر* بقوله « الحزب الشيوعي —

---

(١٠٠) **(الميدان)**: ٨٦/٣/٢، ص ٤ و٨٦/٣/٩، ص ٥ و٨٦/٣/٢٣ ص ١ و٨٦/٤/٩، ٥ و٨٦/٤/١٠، ص ص ١، ٥

* هو مرشح الحزب في الدائرة الجغرافية ٤٦ أمدرمان، ورئيس تحرير (الميدان) صحيفة الحزب. وكنا قد توجهنا بمجموعة واحدة من الأسئلة العامة إليه وإلى السيد عز الدين علي عامر والسيد سمير جرجس، ولم نستطع الاتصال بالسيد محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب. وكانت هناك أسئلة يخص كل منها الجوانب المتعلقة في الدائرة التي ترشح فيها، ولم نوفق في الحصول على استجابات السيدين نقد وعامر هذا إلى قناعتنا بأن وحدة الفكر الإيديولوجية والتنظيمية التي تجمع أعضاء وقيادات الحزب الشيوعي قد تؤدي إلى استجابات تكاد تكون متفقة إلا أنه تبقى هناك جوانب تفصيلية تعطيها النظرة الأحادية أبعادها وملامحها المميزة، فضلاً عن التجربة المباشرة واللصيقة بالدوائر التي ترشحوا فيها، وما تعكسه طبيعة كل دائرة من اعتبارات خاصة جديرة بالنظر والتحليل.

كحزب ديمقراطي أولاً وعلماني ثانياً ـــ سعى للإفادة من الطرح السلفي وغير الديمقراطي للأحزاب الأخرى، وخاصة للجبهة الإسلامية، ومن تناقضه مع الديمقراطية بشكل عام ومع مصالح الأقباط بشكل خاص. وهذا التوظيف تم في إطار البرنامج الديمقراطي للحزب الشيوعي... ومن ثم كان توجهنا للأقباط مدفوعاً بحاجتنا إلى أصواتهم في الانتخابات.. وبحاجتنا إلى ما هو أبعد من ذلك وهو خلق تحالف ديمقراطي عريض من أجل دستور ديمقراطي علماني، ينبني عليه نظام الحكم في بلادنا، وهذا من مصلحة الأقباط. كما إنهم في هذا الجانب يشكلون قوة لصالح الديمقراطية... واستطاع الشيوعيون أن يطمئنوا الكثيرين من الأقباط وأن يذكروهم بتاريخ الأحزاب والاتجاهات الأخرى معهم « وهو ما يثبت فرضيتنا تلك. وكانت فرضيتنا الثانية هي أن الحزب الشيوعي قد عمد إلى حساب دور الأقباط الذي يمكن أن يشاركوا به في تعضيد ومساندة مرشحي الحزب، وأن حساب هذا الدور قد تم في وقت مبكر قبل بدء المعركة الإنتخابية، وأن ثمة خطوات عملية إتخذها الحزب في هذا الشأن، وعلى ضوء كل ذلك يتم ترشيح قيادات الحزب في تلك الدوائر ».
وعن الأسئلة التي صغناها متضمنة هذه الفرضية، أفادنا السيد التيجاني بقوله: « الأقباط شاركوا في مساندة وإنجاح المرشحين الفائزين في الخرطوم وقد وضع حساب هذا الدور قبل وأثناء المعركة الإنتخابية. ونفس هذا الحساب كان في الإعتبار بالنسبة لعدد من الدوائر الأخرى: في عطبرة وفي الخرطوم بحري وفي الدائرة ٤٦ بامدرمان، حيث الوجود القبطي ذو وزن هام... وحيثما كان يغلب على التكوين الإجتماعي الطابع العمالي ووجود القوى الحديثة المستنيرة كان احتمال فوز المرشحين أقرب... ويوجد بين الأقباط مختلف القوى الإجتماعية ويوجد بينهم شيوعيون نشطون، وبينهم قوى ديمقراطية واسعة » وأكدت إجابة السيد سمير جرجس على النقاط الرئيسية نفسها، فضلاً عن أن ملاحظتنا المشاركة قد رصدت حركة نشطة فعالة للقيادات الشيوعية من الأقباط وغيرهم في منتدياتهم ومناسباتهم الإجتماعية المختلفة والندوات التي نظمتها نواديهم، فضلاً عن وسائل الإتصال الشخصي الفردية مما أدى في النهاية إلى تركيز الدعاية الإنتخابية بشكل مباشر وعلى أوتار سياسية وإجتماعية وإقتصادية

محددة كانت فاعلة بدرجة كبيرة في اكتساب أصوات الأقباط ذوي التوجهات الديمقراطية إلى جانب الشيوعيين أصَلاً.

ثالثاً: بعض مظاهر التعبير عن إتجاهات الأقباط السياسية:

إنتهينا في دراسة سابقة* إلى أنه وبعد مرور حوالي ثلاثين عاماً على الاستقلال وقيام حكم وطني في السودان، كان ينتظر أن يكون المجتمع السوداني قد تحققت له السبل لاندماج وتماسك اجتماعي يرتكز على أنظمة للقيم تتوافق مع التغيرات الاجتماعية المحققة لتطوره ونموه، ويتمثل قلب تلك التغيرات في أن هناك فئات اجتماعية تطمح إلى الاندماج الاجتماعي وإلى المشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى السلطة. ولعل السبب وراء هذه الرغبات هو الفجوات الحادثة بين درجة التطور الواقعي للمجتمع في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلك الأطر التقليدية للأنظمة السياسية والإجتماعية القائمة، حتى أن ما استحدث منها لم يكن كافياً لاستيعاب التطور الواقعي للمجتمع ولم يكن معبراً عنها. ولا شك أن الكبت الفردي والجماعي المؤدي إلى الشعور بالنقص، يحاول الإنسان أفراداً وجماعات التعويض عنه أو تفريغه من خلال ممارسات متعددة. كما أن الأنظمة السياسية والاجتماعية والقانونية المتوافقة مع حقائق الواقع الراهن كفيلة بخلق المواطنة الصالحة، أما إذا لم تكن متوافقة وكانت بينهما فجوة أدى هذا إلى ظهور أنماط من المواطنة تختلف درجة إقترابها من الصلاح.

إن طبيعة المجتمع التعددية وغياب الاندماج الاجتماعي الكامل بين الجماعات التي تمثل التنوع، وتحت تأثير الانتماءات الطائفية الضيقة، أدت إلى البحث عن مخرج من هذا المأزق والكبت. ووجدت هذه الجماعات في الجو الديمقراطي الفرصة التي طالما حرموا منها للتكيف مع واقعهم الاجتماعي

* « الأقباط السودانيون : ملاحظات وتحليلات أولية » دراسة كتبناها في أواخر عام ١٩٨٥، وهي غير منشورة.

ومشاركتهم في الحياة العامة. وهكذا تطلعوا للاشتراك في اتخاذ القرارات السياسية الأساسية، وهو أمل لا ينفصل بالضرورة عن الممارسة الديمقراطية الحقيقية حيث يتمكنون من التعبير عن آرائهم والكشف عن طموحاتهم وآمالهم في المستقبل.

في هذه الظروف النفسية وفي ذلك الجو الاجتماعي أخذ عدد كبير من الأقباط في البحث عن الوسيلة والقناة التي يمكن من خلالها دفع مشاركتهم في الحياة العامة بحيث يتحقق ما هو مطلوب من تلك المشاركة في العمل على تحقيق أهداف المجتمع. وانضم عدد منهم إلى الأحزاب المختلفة، وبقي بعضهم متفاعلاً مع قضايا الوطن مهيئاً للقيام بدوره المشارك في الحياة الديمقراطية مع استمرار مشاركته اليومية في الحياة العامة وعدم الانفصال عن المجتمع من خلال العطاء اليومي في مجالات العمل والنشاط الاجتماعي بأوجههما المختلفة. ومن بين هؤلاء من شارك في « التجمع المسيحي السوداني ». ولقد أشرنا فيما سبق إشارة سريعة إليه، ويهمنا هنا التأكيد على أن هذا التجمع ليس هدفه الدفاع عن العقيدة المسيحية أو عن المسيحيين بوصفهم مسيحيين، بل هو يهتم بالدفاع عن حقوقهم كمواطنين سوادنيين هضمت حقوق مواطنتهم وأهدرت مساواتهم بغيرهم من المواطنين لكونهم مسيحيين. ولقد تحصل هذا الوضع بسبب قوانين سبتمبر ١٩٨٣ ومساسها بالحقوق الأساسية وما تضمنه قانون الإثبات من عدم قبول شهادة غير المسلم مما جعل المواطن المسيحي أو غيره من أصحاب الديانات المحلية مواطناً من الدرجة الثانية. فضلاً عما كان يحدث من ممارسات تكاد تكون يومية، من تقديم أجهزة الإعلام لعلماء مسلمين ليتحدثوا عن حقوق غير المسلمين وعن عقيدة المسيحيين والكتاب المقدس وكثيراً ما أنزلق هؤلاء إلى الطعن في عقيدة وكتاب المسيحية، وفي غمار هذه الوتيرة الإعلامية العالية قدموا مرة أحد المسيحيين العاديين من غير المتفقهين في أمور الدين المسيحي ليقول عبر التلفزيون إن « الحدود » قد شرعت أيضاً في المسيحية، وكانت هذه الأمور وغيرها سبباً في إثارة الوجدان الديني لدى المسيحيين عامة والأقباط خاصة، وحركت سخطهم وتذمرهم.

وكانت كثير من مواقف الحياة اليومية تحمل في طياتها معاني التفرقة في المعاملة التي تصل الى حد الاجحاف وكثيراً ما تنازلوا عن حقوقهم بسبب تلك المعاملة في أجهزة ودواوين الحكومة. هذه الأحوال دفعت ذلك الجمع من المسيحيين وبينهم نفر من الأقباط الى تكوين « التجمع المسيحي السوداني » للتعبير عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها. ولقد عبرنا في الفصل الثاني عن نظرنا من أن اتجاه الأقباط وغيرهم من المسيحيين نحو تكوين تنظيم يجمعهم، لهو اتجاه جديد ونقطة تحول مضيئة وطيبة في تطور سلوكهم السياسي واتجاههم نحو المشاركة في الحياة العامة وتأكيد مواطنتهم الصالحة، إلا أنه قد جانبهم التوفيق في اختيار الصفة الملائمة لتنظيمهم وأهدافه وأغراضه. ولقد رفض القطاع الأكبر من الأقباط السودانيين الاتجاه نحو التشرذم الطائفي بأي شكل من الأشكال، لأنهم لم يكونوا في يوم من الأيام طائفة تحتل موقعاً معيناً من النفوذ والغنى والمكانة، ولم تدخل في أية خلافات طائفية التي هي بالضرورة صراع بين الجماعات للحفاظ على أو تحقيق مصالح وامتيازات طائفية ضيقة، وحيث يكون التعصب الديني بل الدين نفسه أداة تستخدمها الجماعة للتنافس مع الجماعات الأخرى ولخدمة مصالحها على حساب غيرها. وحتى حينما شعر الأقباط كما شعر غيرهم من المسلمين بالغبن وأهدار حقوقهم الإنسانية كمواطنين في ظل ممارسات تسترت بالدين، فإنهم بصفة عامة لم يذهبوا في اتجاه التقوقع أو التشرذم الطائفي والتحصن بالانتماء الديني، بل كان الاتجاه العام لديهم هو حل المشكلة في إطار الوطن وعلى مستوى جميع المواطنين باعتبارهم مواطنين في المقام الأول. ومن ذهب في الاتجاه الذي يؤكد على الانتماء الديني قلة منهم. أما معظمهم فإن الانتماء إلى الوطن والتمسك بوحدته كان هو الشعور الذي ساد وما يزال سائداً بينهم.

ولقد قام « التجمع المسيحي » بنشاط كبير وواسع في الاتصال بالمجلس العسكري الانتقالي والحكومة الانتقالية وعرض وجهات نظر « التجمع المسيحي » في القضايا التي قام من أجلها، وعبر عن آراء المسيحيين عامة فيما يتعلق بقوانين الشريعة الإسلامية واهدار هذه القوانين للحريات الأساسية

ولحقوق المواطنة، وأسهم في عدم إقرار مسودة مشروع قانون العقوبات الجديد لسنة ١٩٨٦ م، والذي قنن « الردة » واحتفظ بعقوبة الإعدام على الرأي المعارض وهي المادة (٩٦) في قانون سبتمبر ١٩٨٣ والتي طبقت على الأستاذ محمود محمد طه، ذلك القانون الذي سعى لإقراره النائب العام وحكومته الانتقالية، فيما كان يتوقع منها الغاؤه وفق أهداف التجمع الوطني ومهام الحكومة الانتقالية. ونجح أيضاً في التعبير عن رأي المسيحيين بشأن مشروع قانون التعليم غير الحكومي « والذي سعى وزير التربية والتعليم والحكومة الانتقالية معه إلى إقراره. وكان تصريح السيد نائب المجلس العسكري الانتقالي لرئيس « التجمع المسيحي »: إن جميع القوانين التي تتعارض مع المصلحة والوحدة الوطنية لا يقرها المجلس[١٠١].وسقط مشروع القانون. كما أهتم « التجمع المسيحي » بأن يعبر للجنة السياسية المنبثقة عن المجلس العسكري الانتقالي عن عدم رضا التجمع والمسيحيين عموماً عما « ينقله التلفزيون والراديو من آراء المتشنجين حول حرمان المسيحيين السودانيين من حق العمل وحقوقهم الدستورية في المجتمع الإسلامي، وإن مثل هذه الأحاديث لن تفيد البلاد بل هي تخريب للوحدة الوطنية »[١٠٢]. والحقيقة أن الفترة الانتقالية لم تخلُ من غمز ولمز وتجريح لغير المسلمين، وذلك بسبب اختراق عناصر الجبهة الإسلامية لأجهزة الإعلام ووسائله ضمن مخططهم الكبير الذي شرعوا في تنفيذه بعد عقد اتفاق المصالحة الوطنية مع النميري من اختراق كافة الأجهزة والمؤسسات والسيطرة عليها تمهيداً لتسلمهم مقاليد الأمور في البلاد بطريقة عملية وواقعية وفعالة. وقد حصل « التجمع المسيحي السوداني » على امتياز إصدار صحيفة أسبوعية هي « أخبار الأحد » وظهر العدد الأول منها في يوم الأحد ١٩٨٥/٩/٨ م. ولم تكن منتظمة الصدور، إذ صدر منها حتى شهر يونيو ١٩٨٦ ستة وعشرون عدداً وتوقفت مؤقتاً عن الصدور بسبب عدم توفر الأموال الكافية. وقد قامت

(١٠١) (أخبار الأحد): ٨٦/٣/٩، ص ١

(١٠٢) المصدر السابق: ٨٦/٢/١٦، ص ٣

بدور طيب في نشر ومتابعة أنشطة قيادة « التجمع المسيحي »، وإبراز وجهات النظر المسيحية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي شغلت الساحة الوطنية وماجريات الأمور في حياة المجتمع والوطن.

أما القطاع الآخر من الأقباط والذي لم يشارك في « التجمع المسيحي السوداني » والذي أشرنا إليه في بداية هذا الجزء فإنه كان ذا موقف من « التجمع المسيحي ». وانقسم هذا الموقف إلى قسمين: قسم رأى أن يُترك الفريق الذي عمل على تكوين « التجمع المسيحي » وشأنه ــ وهذا على ما يبدو هو موقف ثابت لهؤلاء من مثل هذه القضايا ــ والقسم الآخر هو أكبرها جميعاً ورأى أن الواجب يقتضي بيان الحق فيما ذهب إليه أنصار « التجمع المسيحي »، ولقد عمد هؤلاء إلى الالتقاء والاجتماع بأعضاء وقيادات « التجمع المسيحي » لمناقشتهم في عدم صواب ربط مثل هذه المنظمة باسم المسيحية خاصة وإن دستورها المعلن وممارساتها كلها سياسية، وإن الانطلاق من مفهوم المواطنة الصالحة وحقوقها ومبدأ المساواة بين المواطنين وإقرار وحماية الحريات الأساسية هو أفضل المبادىء لممارسة نشاط يعبر عن حقوق فئة من المواطنين ويدافع عنها على ألا يرتبط هذا بالعقيدة. وقامت جماعة أخرى أعلنت عن اسمها (الأقباط السودانيون) ووزعت ثلاثة منشورات متفرقة، هي أيضاً أكدت على الانتماء للوطن وعلى التمسك بالمواطنة. وكانت منطلقاتهم هي الاعتزاز بالمواطنة وايفاؤها حقها من التعبير الصحيح من ناحية، ومن ناحية أخرى ضرورة تحديد صوابية وصحة الاتجاه نحو وصف منظمة تتحرك في مجالات سياسية ولأغراض وأهداف سياسية بصفة « مسيحي » مع ما يمكن أن يؤدي إليه هذا التسمي من فهم غير صحيح لنوع من التعصب الديني، وكثير من الذين عارضوا « التجمع المسيحي » لم تكن معارضتهم منصبة على تكوينه وقيامه بقدر ما كانت معارضتهم متجهة نحو اختيار تسمية أكثر تلاؤماً وطبيعة عمل وأهداف وأغراض « التجمع المسيحي السوداني ».

ولقد كان للباحث موقف من قضية الانتماء الديني في السودان ناقشها في إطار « ظاهرة الصراع بين قوى التحرر وقوى التسلط » نشرت في جزئين في

صحيفة (الصحافة) في ٥ و٨٥/٨/١٣. ويتحصل ذلك الموقف في أن المسيحية ترفض التكتل أو التجمع تحت اسم المسيح في ساحة العمل الوطني أو السياسي. ومع ذلك فإن المسيحية لا تمنع المؤمنين بها بل تؤكد وتشجع على ضرورة مشاركتهم في إرساء دعائم العدالة والسلام، وأن يعبر كل منهم عن مساندته لخطط البناء والتنمية وتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي سواء بإبداء الرأي أو المشاركة السياسية أو الاقتراع إلى جانب هذه القيم والمبادىء الأصيلة وببذل الجهد الوطني المخلص في سبيل تحقيقها. لكن أي تكتل أو عمل تنظيمي أو مؤسسي يقوم على أساس الدين المسيحي فإنه أمر آخر يختلف عما تهدف إليه المسيحية من مشاركة المسيحي في مجتمعه. وإن المسيحيين يمارسون نشاطهم في داخل بل في قلب الجماعة الوطنية بتوافق الرأي مع غيرهم من المواطنين ويجب أن يكون المسيحيون حاضرين في السياسة والاقتصاد والفن والعلم وسائر المجالات حضوراً شخصياً منفتحاً ومشرقاً ومشرفاً. وتمضي تلك الدراسة لتقول « إننا نترجى نهضة إسلامية عقلانية يقودها أناس لهم عمق الإيمان وصدقه وأبعاده الأصيلة المشرقة التي تتجاوز أحوال التعصب وظروف الصراع. ذلك أن علاقات المعايشة والتلاقي بين المسيحيين والمسلمين في مجتمعنا ترتبط إلى حد بعيد بنوعية الحياة الروحية ونوعية الفكر الديني عند المسلمين. ولا شك أن المصير الذي يربط الجميع واحد. لذلك فإن المسيحيين أيضاً مدعوون إلى نبذ الطائفية والتعصب وطرح عقد الاضطهاد، والانفتاح الواقعي الأمين على فكر وطني يشتركون في صياغته ويعملون على تحقيقه، رائدهم جميعاً في ذلك المحبة والتسامح ». ولقد أكدت الملاحظة المشاركة أن هذا الاتجاه يعبر عن آراء وأفكار الكثيرين من الأقباط، وأنهم يتميزون بارتفاع مستويات الوعي والتعليم والثقافة عمن لم يمثل هذا الاتجاه تعبيراً عن آرائهم وأفكارهم.

وهناك الأقباط الذين عبروا عن اتجاهاتهم بانضمامهم للأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة، وهؤلاء غالبيتهم من الشباب حتى سن الخامسة والأربعين. فمنهم من انضم لحزب الأمة ومنهم من انضم للاتحادي الديمقراطي، وهؤلاء اتجهوا هذه الوجهة إما بسبب انتمائهم القديم لهذين الحزبين، أو بسبب

المصالح المشتركة التي يراها كلا الطرفين متحققة من خلال هذه العلاقة الحزبية. ومنهم من انضم للأحزاب العقائدية كالحزب الشيوعي أو البعث العربي. ويلاحظ أن مثل هؤلاء.إما أنهم تلقوا دراستهم في دول يسيطر على الحكم فيها أحد هذين الحزبين مثل الاتحاد السوفيتي أو دول شرق أوربا بالنسبة للحزب الشيوعي، وكالعراق بالنسبة لحزب البعث وانضموا لعضوية الحزب خلال تواجدهم في تلك الدول، أو أنهم انضموا لهذين الحزبين بعد عودتهم إلى السودان. هذا بالطبع غير آخرين ممن لا تنطبق عليهم قاعدة الدراسة في تلك الدول وإنما جرى استقطابهم وتجنيدهم لعضوية الحزب داخل السودان. وغيرهم ممن انضم للتنظيم الناصري وهؤلاء منهم من تلقى دراسته في مصر أو في السودان بجامعة القاهرة بالخرطوم. ولهذه القاعدة شواذها، فلقد التقينا من استفاد من بعض سياسات الناصرية في مجال إتاحة التعليم المجاني وتكافؤ فرصه أمام الجميع وتلقى دراسته بمصر في إحدى التخصصات العالية، ولولا تلك السياسة الناصرية لما نال ذلك الحظ من التعليم، إلا أنه ومع ذلك ضد الناصرية وضد جمال عبد الناصر.

ولقد ضمت المكاتب السياسية للأحزاب بعضاً من الأقباط ممن انضموا إلى تلك الأحزاب. وفيما نعلم يضم المكتب السياسي لحزب الأمة أحد الأقباط وهو من الخريجين. كما يضم المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي اثنين منهما أحدهما من الخريجين والآخر لم يتم دراسته الجامعية. ولقد كان ذلك العضو القبطي في المكتب السياسي لحزب الأمة قبل شغله لذلك المقعد في الحزب، قد تقدم مرشحاً نفسه في دوائر الخريجين كأحد مرشحي حزب الأمة ولكنه عاد فسحب ترشيحه، وقد علمنا من السيد رئيس حزب الأمة أنه « قد وقع خطأ في اللجنة المسؤلة عن انتخابات الخريجين فأغفلت التوجيه السياسي ثم فات الوقت على إلحاق اسمه ». أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فلقد كان أحد مرشحيه الثلاثة لدوائر الخريجين في العاصمة القومية من الأقباط، وهو ينتمي للحزب منذ فترة طويلة، ويبدو أن التنسيق بين الحزب ومرشحيه كان ضعيفاً ـــ شأن الاتحادي الديمقراطي في الانتخابات الأخيرة

ـ مما أدى إلى قصور واضح في تنظيم الحملة الانتخابية وفي الدعاية لهم(١٠٣). كما كان هناك مرشح قبطي آخر في دوائر الخريجين وتقدم للناخبين على أنه مستقل.

وفي ختام هذا الفصل يكون مهماً وضرورياً أن نذكر أن الأقباط أتاحوا المجال واسعاً لقيادات الأحزاب الرئيسية بدعوتهم إلى ندوات عقدت بمبادرات من الأقباط بنادي المكتبة القبطية بالخرطوم والنادي القبطي بالعمارات، وجرت حوارات ومناقشات طيبة اتسمت في مجملها بالموضوعية والوضوح، ولقد اتسعت صدور البعض وفكرهم إلى الدرجة التي فكروا عندها في دعوة الشيخ حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية لندوة وحوار مشابه لتلك التي جرت، لكن ظروفاً موضوعية عامة حالت دون تحقيق ذلك.

---

(١٠٣) **مقابلة** مع السيد حنا يسى البياض، بنادي المكتبة القبطية بالخرطوم في ١٩٨٦/٩/٢٧ م

الفصل الرابع
مشاركة الأقباط في الانتخابات

لقد تلاحظ عبر مراحل طويلة أن مشاركة الأقباط في الحياة العامة مشاركة هادئة ومخلصة. وفي الفترات التي نعم فيها السودان بحكم ديمقراطي كانوا يشاركون في التعبير عن آرائهم بنفس تلك الصفات التي تصف المواطنة الصالحة. ولقد كان الاتجاه الغالب لتلك المشاركة هو لصالح الأحزاب الاتحادية بقدر أكبر وذلك لأنها حزب الوسط المعتدل ولأسباب تاريخية كدعوة الاتحاد مع مصر أرتبطوا به، ثم لصالح حزب الأمة وهذا بقدر أقل نتيجة لأسباب تاريخية أيضاً سببها الفكرة المتحصلة عن المهدية. وبمرور الأعوام والأجيال تأصلت روح المواطنة أكثر، وتعمقت الملامح المحددة لهويتهم السودانية، وباطراد ذلك تزايد قدر مشاركتهم في الحياة العامة، وتنوعت الاتجاهات التي يعبرون عنها.

وتأثر السلوك السياسي للأقباط الذي تجلى في مشاركتهم في الانتخابات الأخيرة (إبريل ١٩٨٦ م)، بثلاثة عوامل رئيسية وجدت في المناخ العام السياسي في السودان عشية الانتخابات وهي :

١/ القضايا والاتجاهات السياسية البارزة سواء في **المجتمع نفسه**، وكان أبرزها ميراث حكم النميري من قوانين الشريعة، وتسابق جهات حزبية متعددة في رفع شعارات إسلامية تنوعت في شدتها واتجاهاتها وعبرت عنها من

خلال برامجها السياسية المطروحة أو تصريحات وبيانات رؤساء الأحزاب والتنظيمات، أو في **العالم الخارجي** والتي نقلتها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، خاصة تجربة الحكم الإسلامي في إيران وأحداث الفتنة السياسية أو الطائفية ــ كما يسمونها ــ في مصر.

٢/ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الجماهير بمختلف طبقاتها وفئاتها ومهنها، والمناصب أو المراكز والأدوار الاجتماعية للأجيال المختلفة، والتغيرات التي شملت أبنية المجتمع وأثرت على علاقات وحداته وجماعاته المختلفة ببعضها البعض.

٣/ طبيعة النظام السياسي ونوع وخصائص واتجاهات القيادات السياسية، واتجاهات المثقفين وقادة الرأي، وخصائص الجماهير ونوعية توجهاتها، وإسهام كل من القيادات والجماهير في عمليات تكوين وبلورة الرأي العام المؤثر.

ولعل هذه العوامل لا تحتاج إلى مزيد من التفسير والتحليل بعد ما قدمناه في الفصل الثالث، ذلك أننا هنا قد قمنا ببلورة ما قد فصلناه هناك، وصغناه في عبارة تميل إلى التجريد والتعميم والتركيز المطلوب لذاته في مجال البحث العلمي، وهو ما يدعم الإضافة المبتغاة إلى حصيلة المعرفة العلمية المتحققة في هذا المجال. وستجد مزيداً من التأصيل في هذا الفصل.

ولقد ظهر لكافة جماهير الشعب السوداني أنه ليس ثمة سبيل لبناء الوطن غير الديمقراطية، وتنبهت القيادات والجماهير إلى أن حقائق جديدة باتت تطرح نفسها على ساحة العمل السياسي، ولا بد من مواجهتها والتفاعل معها وإعطائها حقها الواجب في أن تحتل مكانها في الفكر المحرك للعمل في كل مجالات الحياة الوطنية، وتمثلت تلك الحقائق في الحاجات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للجماهير والتي كان من اهمها ما يرتبط بسياق هذا البحث وهي الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان وحل المشكلة الاقتصادية ومشكلة جنوب الوطن.

وأدرك الأقباط من واقع المعاناة التي اشتركوا فيها مع كافة جماهير الشعب السوداني، أنه لا بديل للمشاركة الفاعلة بمسؤلية كاملة كمساهمة حقيقية في الحياة الوطنية. ولقد جعلت غالبيتهم من هذه المشاركة المسؤلة الكاملة الفاعلة أساس فكرهم وسلوكهم، وانطلقوا من واقع ان مسؤلية تقدم المجتمع الذي يعيشون فيه تقع على عاتقهم كما تقع على عاتق جميع المواطنين دون تمييز أو تفرقة لأي سبب من الأسباب. وبهذا الفكر بخلفياته الديمقراطية الحقيقية، جاء سلوكهم السياسي مشاركين في انتخابات ١٩٨٦.

ونظرا لما قد أوضحناه في الفصل الأول من هذا البحث من عدم وجود معلومات إحصائية عن الأقباط، وأنه قد حددنا المجال الجغرافي للبحث بالعاصمة القومية، وفي داخله قمنا بدراسة الناخبين الأقباط في أربع دوائر جغرافية تتميز باشتمالها على عدد كبير منهم في كل منها، فضلاً عن دوائر الخريجين بالعاصمة القومية، فقد قمنا بإحصاء الناخبين الأقباط في كل منها وفيما يلي عرض للنتائج وتحليلها.

والدائرة (٢٢) بحيزها الجغرافي الذي يضم الخرطوم القديمة وقلب المدينة والخرطوم وسط والخرطوم ١ و٢ و٣ والخرطوم جنوب وغيرها تمثل المناطق التي سكنها الأقباط منذ إنشاء الخرطوم والتي توسعوا فيها فيما بعد، وانتقلوا إلى السكن في تلك الأجزاء التي تضمها مع اطراد توسع المدينة ونمو الأسر في حجمها العددي وتكوين أسر جديدة.

وبلغ عدد الناخبين الأقباط* المسجلين في هذه الدائرة من الجنسين ١٠٨٧

تضم فئة الموظفين والمعلمين وجميع العاملين بالحسابات والمراجعة والوظائف الإدارية والمحاضرين والمعلمين والموجهين والسكرتارية. كما تضم فئة التجار ورجال الأعمال، المشتغلين بالتجارة الصغيرة والمتوسطة، سواء في مجالات الاستيراد أو التصدير، وأعمال المقاولات وما إلى ذلك. كما تضم فئة الفنيين، المشتغلين بالتحاليل الطبية والمعامل والكهرباء والتبريد، والراديو والتلفزيون وفنيي النسيج وما إليها.

ناخباً، من جملة الناخبين في الدائرة والتي تبلغ ٢٢٩٥٥ ناخباً[1]. ومن الجدول رقم (١) يتبين لنا أن معظم الناخبين الأقباط (حوالي ٦٨٪ منهم) من الشباب في مراحل العمر من ١٨ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة. وهناك كبار السن من الأعمار ٧٦ سنة، ٨٦ سنة وما يزالون يعملون بنشاط كبير في مجال الحسابات والتجارة والأعمال. فضلاً عن أن من تجاوزوا الستين وتقاعدوا من الوظائف التي كانوا يشغلونها صاروا يعملون في وظائف جديدة. ويلاحظ أن هناك إثنتين من النساء تعملان في مجال التجارة والأعمال. كما يضم هؤلاء أربعة محاضرين واثنين من البياطرة والزراعيين والذين تم دمجهم مع فئة الموظفين، وهناك طيار بين المهندسين. كما أن هناك مهندساً ضابطاً بالقوات المسلحة السودانية. وتبلغ نسبة الذكور من الناخبين الأقباط في هذه الدائرة حوالي ٥٢,٦ ٪ بينما تبلغ نسبة الأناث حوالي ٤٧,٤ ٪ منهم. بينما نجد أن الموظفين بينهم أكبر عدداً بما يزيد عن الثلث قليلاً، يليهم في الترتيب من حيث العدد ربات البيوت فالطلاب، ثم المهنيون من الأطباء والصيادلة والمهندسين:... الخ بعدد يبلغ ١٥٠ ناخباً، يأتي بعدهم التجار ورجال الأعمال وهناك أربعة عشر ناخباً من العمال والحرفيين هذا فضلاً عن خمسة ناخبين يبحثون عن عمل، إثنان منهم من الذكور وثلاثة من الإناث، بعضهم خريجو جامعات مضت على تخريجهم سنوات ثلاث.

هذه الملامح العامة تبين طبيعة هؤلاء الناخبين وإعلائهم لقيمة العمل، وأن الغالبية منهم يعملون في مجالات مختلفة، وفي مرحلة الشباب الذي يتميز بالرغبة الكبيرة في مزيد من المشاركة في أمور المجتمع والوطن، ويميلون إلى تبني اتجاهات اجتماعية وسياسية، ويحققون توحدهم مع قضايا المجتمع بالانتماء إلى الأحزاب والتنظيمات والالتزام بفكر معين في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونستطيع القول من خلال ما تحقق لنا من

---

(١) اللجنة القومية للانتخابات : **التقرير النهائي عن الانتخابات بمجلس منطقة الخرطوم**، ملف ل أ/ ١/أ/٢/١٤

جدول رقم (١)
الناخبون الأقباط المسجلون في الدائرة (٢٢) الخرطوم

العمر (سنة)	المهنة / الجنس	طلاب	موظفون ومعلمون	تجار ورجال أعمال	عمال وحرفيون	أطباء وصيادلة	مهندسون	ربات بيوت	متقاعدون	قانونيون	فنيون	مجموع فرعي	المجموع الكلي
١٨ ـــ ٢٥	ذكور	٨٧	٨	٨	٤	١	٤	١٤				١١٢	٢٣٤
	اناث	٨٨	١٦			٣	١					١٢٢	
٢٥ ـــ ٤٥	ذكور	٧	١٠٣	٤٩	٥	٤٣	٤٦	٨٦	١	٣	٥	٢٦٢	٥٠٩
	اناث	٧	١٣٢	١	١	١٧	١				٢	٢٤٧	
٤٥ فأكثر	ذكور		١٠٠	٤٤	٤	٩	١٠	١١٣	٢٥	٥		١٩٧	٣٤٤
	اناث		٣١	١					٢			١٤٧	
المجموع		١٨٩	٣٩٠	١٠٣	١٤	٧٣	٦٢	٢١٣	٢٨	٨	٧		١٠٨٧

المصدر : القوائم النهائية للناخبين بالدائرة (٢٢) الخرطوم، لجنة الانتخابات بمجلس منطقة الخرطوم

معرفة أن جزءاً كبيراً منهم يمكن حسابه ضمن القوى الديمقراطية.

ولقد فاز بهذه الدائرة مرشح الحزب الشيوعي السوداني السيد عز الدين علي عامر والذي نال ٤٩١٩ صوتاً[٢]. يليه في الترتيب السيد محمد الفاتح عبد الرحمن عبدون مرشح الجبهة الإسلامية والذي نال ٤٧٨٣ صوتاً بفارق ١٣٦ صوتاً. ثم مرشح الاتحادي الديمقراطي حسن محمد مصطفى والذي نال ٢٨٠٢ صوتاً. وكان للجبهة الإسلامية مرشحان في هذه الدائرة ولولا ذلك لفاز عبدون بالدائرة، إذ أن مجموع الأصوات التي نالاها معاً يساوي ٤٩٣١ صوتاً. فضلاً عن أن (ثوناس بول دي ماينال) قد ترشح على أنه مستقل إلا أنه كان يرفع شعارات إسلامية توحده في الاتجاه مع الجبهة الإسلامية وحصل على ١٢٠٧ أصوات، ويبدو أن ما حصل عليه من تأييد كان لاعتبارات أخرى. وكان هناك ثلاثة مرشحين للاتحادي الديمقراطي ومرشح للوطني الاتحادي. كما كان هناك مرشحان لحزب الأمة. وبلغ عدد المرشحين في هذه الدائرة ١٢ مرشحاً. وجملة الأصوات الصحيحة ٦٣٨ ١٨ صوتاً.

فإذا انتقلنا إلى الدائرة (٢٣) لوجدنا أن النطاق الجغرافي للدائرة (٢٣) يضم مجلس مدينة الديوم بأحيائه المختلفة ومجلس مدينة العمارات، وهي من الأحياء التي انتقل الأقباط للسكنى فيها من منطقة الخرطوم القديمة. ويلاحظ أنه منذ ما يزيد عن عشر سنوات قد أخذت أعداد الساكنين منهم في الازدياد نتيجة الضغوط الاقتصادية المتزايدة وتفاقم أزمة الإسكان في العاصمة ولذلك فهم من متوسطي الحال. أما الذين انتقلوا للسكنى في العمارات، فكلهم من ميسوري الحال كمعظم سكان هذا الحي والذي بدأ إنشاؤه والسكن فيه منذ أوائل الستينات.

ومن الجدول رقم (٢) يتضح لنا أن عدد الناخبين الأقباط المسجلين في

---

(٢) اللجنة القومية للانتخابات : **النتائج النهائية للمرشحين بالدوائر الجغرافية**

جدول رقم (٢)

الناخبون الأقباط المسجلون في الدائرة (٢٣) الخرطوم

العمر (سنة)	المهنة / الجنس	طلاب	موظفون	تجار ورجال أعمال	عمال وحرفيون	أطباء وصيادلة	مهندسون	ربات بيوت	متقاعدون	قانونيون	فنيون	رجال دين	مجموع فرعي	المجموع الكلي
١٨ــ٢٥	ذكور	٢٧	٣	٢							١		٣٣	
	اناث	٣٧	١٧			١		٣					٥٨	٩١
٢٥ــ٤٥	ذكور	٢	٦٣	٣٢	٥	١٧	٢٧			١	٢	١	١٥٠	
	اناث	١	٥٨	٢٠		١١	٥	٦٢		١			١٤٠	٢٩٠
٤٥ فأكثر	ذكور		٤٠	٣٠		٨	١٢		٢١	٣			١١٤	
	اناث		٦					٦١	١				٦٨	١٨٢
المجموع		٦٧	١٨٧	٦٦	٥	٣٧	٤٤	١٢٦	٢٢	٥	٣	١		٥٦٣

المصدر : القوائم النهائية للناخبين بالدائرة (٢٣) الخرطوم،
لجنة الانتخابات بمجلس منطقة الخرطوم

هذه الدائرة يبلغ ٥٦٣ ناخباً من أصل ٢٠٨٢٢ ناخباً في الدائرة[٣]. وهنا أيضاً إننا نجد أن معظم الناخبين الأقباط حوالي ٦٧,٥ ٪ منهم من الشباب في مراحل العمر من ١٨ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة. ولا يظهر بين الناخبين من كبار السن في هذه الدائرة من تجاوز سن الستين بعدد كبير من السنوات، وهؤلاء ما يزالون يمارسون بعض الأعمال، ويمكن تفسير ذلك من واقع أن معظم سكان هذه الأحياء كانوا عند الانتقال إليها أسرا حديثة التكوين بينما بقي الآباء في مناطق سكناهم في الخرطوم القديمة. وجدير بالملاحظة في هذه الدائرة أن يكون بين الناخبين أحد رجال الدين الأقباط السودانيين. وهنا أيضاً نجد اثنتان من النساء تعملان بالتجارة والأعمال، ومن تقوم بتفصيل وحياكة ملابس السيدات. وبين فئة الموظفين هناك ستة ناخبين من البياطرة والزراعيين. وقمنا بضم اثنين من الطيارين إلى فئة المهندسين. وتبلغ نسبة الذكور بين الناخبين الأقباط في هذه الدائرة حوالي ٥٢٪، بينما نسبة الإناث ٤٨٪ وهي نسبة متوازنة تقريباً. ويلاحظ ارتفاع نسبة الطالبات إلى الطلاب في هذه الدائرة بينما كانت أعدادها متوازنة في الدائرة (٢٢). وفي تقديرنا أن هذا يعكس بزيادة اهتمام الطالبات بأمر المشاركة في الانتخابات كما يظهر من هذه الأرقام، وربما يكون ذلك راجعاً إلى زيادة عدد الإناث عن الذكور، ونحن نرجح السبب الأخير إلا أننا لا نملك عليه دليلاً قوياً غير الملاحظة الميدانية. وأكبر الفئات عدداً هي فئة الموظفين، تليها فئة ربات البيوت ثم المهنيين فالطلاب فالتجار ورجال الأعمال. وفئة التجار في هذه الدائرة تضم عدداً أقل بكثير عمن تضمهم الدائرة السابقة. ولا تضم هذه الدائرة بين ناخبيها الأقباط غير خمسة فقط من العمال والحرفيين. وهنا أيضاً نجد خمسة ناخبين يبحثون عن عمل، إثنان من الذكور وثلاثة من الإناث معظمهم خريجو جامعات.

هذه الدائرة تكاد تتساوى مع سابقتها في نسبة الشباب بين الناخبين

---

(٣) اللجنة القومية للانتخابات: **التقرير النهائي عن الانتخابات بمجلس منطقة الخرطوم**، مرجع سابق.

الأقباط، وفي أن القطاع المهني بمجالاته المتنوعة يستحوذ على أكبر عدد منهم.

ولقد فاز بهذه الدائرة مرشح الحزب الشيوعي السيد محمد إبراهيم نقد والذي نال ٥٧٨٦ صوتاً. يليه مرشح الجبهة الإسلامية السيد يس عمر الأمين والذي نال ٤٧١٦ صوتاً، بفارق ١٠٧٠ صوتاً. ثم يجيء مرشح الاتحادي الديمقراطي السيد محمد عثمان عبد النبي والذي نال ٣٦٧٧ صوتاً. وقد ترشح في هذه الدائرة مرشحان للاتحادي الديمقراطي ومرشح للوطني الاتحادي ومرشح لحزب الأمة. وبلغ عدد المرشحين في هذه الدائرة سبعة مرشحين بينما كانت جملة الأصوات الصحيحة ١٧٧٣ صوتاً.

ولقد كانت هاتان الدائرتان محور تنافس شديد ثار أساساً بين الحزب الشيوعي السوداني والجبهة الإسلامية القومية. ولقد كان موقف الحزب الشيوعي وخطابه السياسي واضحاً نحو الأقباط، فضلاً عن جهوده في إقامة تحالف ديمقراطي مع الأقباط إدراكاً منه لقيمة تأييدهم السياسي في تأكيد فوز مرشحيه في هاتين الدائرتين وذلك على النحو الذي فصلناه في الفصل السابق، في الوقت الذي استمرت فيه الجبهة في طروحاتها واتجاهها المتشدد، ونشرت هجوماً عنيفاً على الأستاذ عبد الله النجيب المرشح المستقل بدوائر الخريجين، مفسرة ترشيحه بصفته مستقلاً « بالطمع في أصوات المسلمين والمسيحيين باسم الاستقلالية » وعرضت بماضيه القريب خلال حكم النميري، على الرغم من أن قادته كانوا ضالعين مع نظام النميري بصورة أكبر وأعمق تأثيراً. ونددت به من حيث كونه رئيس التجمع المسيحي السوداني، ومن حيث مناداته بإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣[٤]. ومع اشتداد معركة الاقتراع أحس مرشحا الجبهة في الدائرتين بالجزع فصرح السيد يس عمر الإمام بأن المنافسة قد انحصرت بين مرشحي الجبهة والحزب الشيوعي، وأن ثمة تكتل قبطي شيوعي بالدائرتين يهدف إلى الكيد للشريعة الإسلامية، وأن الأقباط أقبلوا على التصويت لصالح

(٤) « باسم من يترشح عبدالله النجيب »؟ (الراية) : ٨٦/٤/٣، ٢

المرشحين الشيوعيين* في محاولة لترجيح كفتيهما[٥]. والغريب أن السيد يس قد صرح عقب انتهاء الاقتراع بأنه سيفوز بالدائرة وقال: « لا... نقد ما حيفوز، حأفوز أنا »[٦]. وقد نشرت (الميدان) في اليوم التالي لنشر تصريحه كلمة « لسوداني قبطي » هاجم فيها مواقف الجبهة تجاه الأقباط، « وندد بصحفهم الحائطية في الجامعة حيث نشروا كلمات مبتذلة لإرهاب رئيس الكنيسة القبطية ونسبوا له زوراً أنه وجه أبناءه للاقتراع لصالح مرشح الحزب الشيوعي وذكر أن قيام (الراية) بنشر ذلك التصريح وغيره تقصد إرهاب الأقباط والطعن في حقوقهم كمواطنين، كما ندد بما ترده الجبهة لتهديد الأقباط وتخويفهم. وقال إن الأقباط مواطنون لهم كافة الحقوق وإنهم ليسوا ضد الإسلام ولا متعصبون، لكنهم ضد التعصب والتطرف والهوس الديني واستخدام الدين استخداماً غير صحيح من قبل الجبهة[٧]. « ونشرت (الميدان) في اليوم التالي ما كتبه « أبو ريم » عن تعايش الأقباط والمسلمين في السودان أبناء لوطن واحد تجمعهم الحياة اليومية والمناسبات الدينية الإسلامية والمسيحية، يبتهجون معاً عند الأفراح والأعياد تجمعهم كافة الأنشطة ومجالات العمل. واستنكر ما ذهب إليه السيد يس عمر الإمام في تصريحه ». ونشرت أيضاً تصريحاً للأستاذ عبد الله النجيب رئيس التجمع المسيحي أسف فيه لتصريح السيد يس، وقال إنه يسعى لتغذية الفرقة بين المواطنين بسبب الدين، وإن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين أقوىٰ من أن يضعفها حديث لفرد. وأوضح أنه لا يمكن لأي كائن من كان أن يحجب عن المواطنين الأقباط حقوقهم الأساسية[٨]. ولقد حاول السيد يس ــ فيما بعد

---

* يلاحظ أن الاقتراع كان سرياً، ولعل هذا الكلام قد اعتمد على تحركات مناديب الحزب الشيوعي في الدائرة ومركز الاقتراع.

(٥) (**الراية**) : ٨٦/٤/٨، ١

(٦) (**الصحافة**) : ٨٦/٤/١٣، ص ١٢

(٧) (**الميدان**) : ٨٦/٤/٩، ص ٥

(٨) (**الميدان**) : ٨٦/٤/١٠ ص ١، ٥.

انتهاء الاقتراع ــ وكما هي عادة الجبهة الإسلامية، أن يقوم بتبرير ما قاله فأوقع نفسه في مأزق جديد، إذ يقول: « لا أستنكر أن يقف المسيحيون مع أي حزب وقد ألتبس هذا المعنى على الكثيرين. أنا لا أتحدث عن المسيحيين عموماً، ولا أستنكر عليهم كأفراد أن يساندوا أي حزب. ولكني أستنكر وقوفهم كطائفة قبطية مع الشيوعيين »[٩]. والجدير بالملاحظة أن قيادات الجبهة تتكلم بلغة تلتبس معانيها دائماً على القارئين والسامعين، مثلما ألتبست معاني أحاديث أخرى أشرنا إليها في مواضعها. ولا نشك في أن قيادات الجبهة تعلم وتعرف أن من أصول النجاح في الدعوة مخاطبة الناس بما لا يلتبس عليهم معناه. فضلاً عن أن وصف الأقباط بالطائفية ليس واقعياً ولا ينطبق عليهم ولم يعرفوه طيلة حياتهم وتاريخهم. وهكذا تضيف الجبهة أبعاداً جديدة لما يباعد بينها وبينهم. ونعتقد أن هذه التصريحات في حينها كان مقصوداً منها أحداث البلبلة والتلويح بالتهديد ومحاولة زرع المخاوف، في مرحلة حرجة من مراحل الاقتراع، وهي، الى ذلك، تصريحات لا تتضمن أي نوع من المسؤلية الوطنية التي ينتظر أن يتحلى بها قادة الأحزاب والتنظيمات والمتطلعين لتمثيل الجماهير والتعبير عنها والدفاع عن مصالحها. هذا بينما كان موقف الشيوعيين طيباً وجديراً بالتقدير ذلك أنه تجاوز في عبارته وخطابه حدود مصلحته في كسب أصوات الأقباط، ليؤكد على حقوقهم كمواطنين وحريتهم في ممارسة هذه الحقوق على الوجه الذي يرونه مناسباً ومحققاً لاتجاهاتهم ورغباتهم وإرادتهم، بالإضافة إلى أخذ صحيفتهم زمام المبادرة سواء بواسطة أعضاء الحزب الأقباط أو غيرهم في عكس مواقف الأقباط وتفسيرها وتحليلها، والرد على الاتهامات وحملات التهديد والتشويه التي وجهت ضدهم.

أما الدائرة (٣١) الخرطوم بحري، فإنها من حيث الرقعة الجغرافية تضم تقريباً الأحياء القديمة لمدينة الخرطوم بحري، وهي الأحياء التي سكن الأقباط

---

(٩) (**الصحافة**) : ٨٦/٤/١٣، ص ١٢

أقدمها منذ أن بدأت مدينة الخرطوم بحري في نشأتها الأولى.

ومن الجدول رقم (٣) يتضح لنا أن عدد الناخبين الأقباط المسجلين في هذه الدائرة يبلغ ٨٨٤ ناخباً، بينما بلغت جملة الناخبين فيها ٢٤٣٩٨ ناخباً[١٠]. وهنا أيضاً نجد أن عنصر الشباب يغلب على عدد الناخبين الأقباط، إذ تبلغ نسبتهم حوالي ٦٨٪ من مجموع الناخبين الأقباط. وحوالي ثلث الناخبين تزيد أعمارهم عن ٤٥ سنة، وبينهم أكبر عدد من المتقاعدين بالنسبة للدوائر موضع الدراسة. إذ يصل عددهم في هذه الدائرة إلى ٣٥ متقاعداً، ذلك لأن هذه الدائرة تضم أقدم الأحياء في مدينة الخرطوم بحري والتي سكنها الأقباط منذ إنشائها. ومن بين الناخبات القبطيات واحدة تعمل في مجال التجارة والأعمال. ويرتفع في هذه الدائرة عدد العمال والحرفيين من الأقباط ليصل إلى ٢٨ شخصاً، ويرجع هذا إلى أن الكثيرين من الأقباط ممن سكنوا الخرطوم بحري منذ قيامها كانوا عمالاً وحرفيين عملوا في مصلحة السكة الحديدية والوابورات ومصلحة النقل الميكانيكي، ويبدو أن الاتجاه نحو الحرف ما يزال موجوداً بينهم، على الرغم من اهتمامهم بالتعليم والاستمرار فيه لمراحل متقدمة. وتبلغ نسبة الذكور بين الناخبين الأقباط في هذه الدائرة ٥٣,٦٪ بينما تبلغ نسبة الإناث ٤٦,٤٪. ومن حيث العدد يأتي الموظفون في أول القائمة، تليهم ربات البيوت، فالطلاب من الجنسين. ويرتفع بين الناخبين الأقباط في هذه الدائرة عدد الفنيين، ويبدو أن هذا يرجع إلى طبيعة الوظائف التي شغلها الأباء والذي بيناه سلفاً. وهنا أيضاً نجد بين الناخبين الأقباط أربعة منهم يبحثون عن عمل. ولا يفوتنا هنا أن نسجل أنه خلال حصرنا للناخبين الأقباط من واقع القوائم قد صادفنا عدداً من الأسماء التي لم نتمكن من التحقيق من أن أصحابها أقباط أم لا، وبالتالي لم نقم بحصر هؤلاء ضمن هذا الجدول. ولقد فاز بهذه الدائرة مرشح الجبهة الإسلامية السيد مهدي إبراهيم محمد والذي نال ٥٦٤٩ صوتاً، يليه مرشح الحزب الشيوعي السيد عبد الله

(١٠) لجنة الانتخابات بمجلس منطقة الخرطوم بحري : **التقرير الختامي لانتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦**، مؤرخ في ١٩٨٦/٥/٢٩، الملحق ١١

جدول رقم (٣)
الناخبون الأقباط المسجلون في الدائرة (٣١) الخرطوم بحري

العمر سنة	المهنة الجنس	طلاب	موظفون	تجار ورجال أعمال	عمال وحرفيون	أطباء وصيادلة	مهندسون	ربات بيوت	متقاعدون	قانونيون	فنيون	مجموع فرعي	المجموع الكلي
١٨ ــ	ذكور	٥٤	١٨	٨	٣						٢	٨٥	
٢٥	اناث	٤٠	٢٧			١		٨				٧٦	١٦١
٢٥ ــ	ذكور	٥	١٢٠	٤٥	١٣	١٥	٢٣			٢	٨	٢٣١	
٤٥	اناث	٣	١١٥	١	١	٦		٨٠			٢	٢٠٨	٤٣٩
٤٥	ذكور		٨٣	٢٥	١٠	١	٤		٣٤		١	١٥٨	
فأكثر	اناث		٢٣		١			١٠١	١			١٢٦	٢٨٤
المجموع		١٠٢	٣٨٦	٧٩	٢٨	٢٣	٢٧	١٨٩	٣٥	٢	١٣		٨٨٤

المصدر : القوائم النهائية للناخبين بالدائرة (٣١) الخرطوم بحري،
اللجنة القومية للانتخابات

دراج الشهير باسم سعودي والذي نال ٤٣٢٨ صوتاً، يليه مرشح الاتحادي الديمقراطي السيد محمد عبد الجواد أحمد والذي نال ٣٣٧٩ صوتاً، وكان مرشح حزب البعث العربي لهذه الدائرة قد أعلن عن انسحابه لصالح محمد عبد الجواد[١١]. وكان المرشح الرابع من حيث ترتيب الأصوات هو مرشح الاتحادي الديمقراطي السيد محمد أحمد عبد الرحيم الذي نال ٢٩٥٣ صوتاً. وكانت الأصوات التي نالها هذان المرشحان للاتحادي الديمقراطي كافية لأن يفوز الحزب بهذه الدائرة. لكن التمزق الذي ساد الحزب وسوء إدارته للمعركة الانتخابية أفقدته الكثير، ولقد بلغ عدد مرشحي الاتحادي الديمقراطي في هذه الدائرة خمسة مرشحين، وهو الأمر الذي رفع عدد المرشحين بهذه الدائرة إلى ثلاثة عشر مرشحاً. ويبدو أن مجموعة من العوامل مثل قلة حرص الأقباط على التسجيل للانتخابات، مع ضعف الدعاية والتشجيع في مرحلة التسجيل من قبل المرشح الشيوعي، إلى جانب أنه لم يكن معروفاً بدرجة كافية لدى الأقباط، على الرغم من أنه شخصية معروفة في الأوساط النقابية، قد أسهمت في الوصول إلى هذه النتيجة. كما أنه ومن جانب الاتحادي الديمقراطي، لم يهتم الحزب بتكثيف جهوده ودعايته الانتخابية منذ مرحلة التسجيل وسط الأقباط بحسبان أن غالبيتهم حلفاء تقليديون للحزب، إلى جانب التناحر والصراع الذي ظهرت به قيادات الحزب ومرشحوه قد أفقده ثقة قطاعات كبيرة من الأقباط. ولقد بلغت جملة الأصوات الصحيحة في هذه الدائرة ٢٠٥٤٩ صوتاً.

والدائرة الأخيرة من الدوائر التي تهتم بها هذه الدراسة هي الدائرة (٤٦) أمدرمان. وبالنسبة للأقباط فإن هذه الدائرة تضم أهم المناطق التي سكنوها في تاريخ السودان، إلا وهي منطقة « المسالمة » التي نقل إليها المهدي كل الأقباط الذين كانوا في الخرطوم بعد سقوطها بالإضافة إلى بعض منهم جاؤوا معه من غرب السودان. وتمثل هذه الدائرة إحدى المناطق التي يسكنها عدد كبير من الأقباط.

---

(١١) اعلان عن الانسحاب (**الأيام**) :١٩٨٦/٤/١، ص ٤

جدول رقم (٤)

الناخبون الأقباط المسجلون بالدائرة (٤٦) امدرمان

العمر (سنة)	المهنة / الجنس	طلاب	موظفون	تجار ورجال أعمال	عمال وحرفيون	أطباء وصيادلة	مهندسون	ربات بيوت	متقاعدون	قانونيون	فنيون	مجموع فرعي	المجموع الكلي
١٨ — ٢٥	ذكور	١٤٣	١١	١١	١٥		٤					١٨٤	
	اناث	١١٣	١٧					٣٦				١٦٦	٣٥٠
٢٥ — ٤٥	ذكور	١٥	٩٩	١٧٤	٣٩	١٩	٣٣			١	٦	٣٨٦	
	اناث	١٣	٦١		٥	١٠	٢	١٨١				٢٧٢	٦٥٨
٤٥ فأكثر	ذكور		٢٩	١٧٣	٨٦	١	٤		١٦	١	١	٣١١	
	اناث		٦		٢			١٢١	٢			١٣١	٤٤٢
المجموع		٢٨٤	٢٢٣	٣٥٨	١٤٧	٣٠	٤٣	٣٣٨	١٨	٢	٧		١٤٥٠

المصدر : القوائم النهائية للناخبين بالدائرة (٤٦) امدرمان،
اللجنة القومية للانتخابات

ومن الجدول رقم (٤) نتبين أن عدد الناخبين الأقباط المسجلين في هذه الدائرة يبلغ ١٤٥٠ ناخبين من جملة الناخبين المسجلين في هذه الدائرة والبالغة ٢٧٣٣٦ ناخباً. ويبلغ عدد الناخبين الأقباط المسجلين في هذه الدائرة ممن هم في مرحلة الشباب من ١٨ إلى أقل من ٤٥ سنة، ١٠٠٨ ناخبين أي بنسبة ٦٩,٥٪ من مجموع الناخبين الأقباط فيها، أما كبار السن منهم فتبلغ نسبتهم ٣٠,٥٪ وهي أعلى نسبة لهم في الدوائر الأربع موضع الدراسة. أما الذكور فتبلغ نسبتهم ٦٠,٧٪ من جملة الناخبين الأقباط المسجلين، بينما تبلغ نسبة الإناث ٣٩,٣ ٪ منهم. وحسب توزع هؤلاء الناخبين بين الفئات الوظيفية المختلفة نجد أن فئة التجار ورجال الأعمال هي أكبرها عدداً (٣٥٨ ناخباً) وهذا أمر يتسق وطبيعة مدينة أمدرمان باعتبارها سوقاً تجارية ضخمة واشتهرت بهذه الصفة منذ فترات بعيدة. تليها فئة ربات البيوت (٣٣٨ ناخبة)، ثم فئة الطلاب (٢٨٤ ناخباً)، ففئة الموظفين (٢٢٣ ناخباً) ثم العمال والحرفيين (١٤٧ ناخباً) فالمهنيين (٨٢ ناخباً). ويلاحظ في هذه الدائرة أيضاً أن فئات المهنيين عامة تمثل عدداً كبيراً بين الناخبين، فإذا جمعنا فئة الموظفين إلى غيرهم من المهنيين الذين هم في معظمهم موظفون يعملون برواتب شهرية يبلغ عددهم ٣٠٥ ناخبين. وفئة العمال والحرفيين في هذه الدائرة تضم من يعملون بميكانيكا السيارات وقيادة السيارات وأشغال الحديد والنجارة والبناء والنقاشة وأعمال الكهرباء وصناعة الأحذية وصيد الأسماك فضلاً عمن يشتغلون بحرفة النسيج اليدوي وهؤلاء عددهم كبير ويستخدمون النول اليدوي لعمل المنسوجات، وهي حرفة قديمة إشتهروا بها منذ قديم في السودان كما اشتهرت بها مهاجرهم الأصلية في مصر. ويلاحظ أن العدد الأكبر منهم كبار السن من الجنسين إلى جانب قلة من الشباب، وهذا يدل على انصراف الشباب عن ممارسة هذه الحرفة نتيجة لتفاعل عدد من العوامل معاً، وفي مقدمة هذه العوامل إرتفاع مستوى التعليم واتساع مجالاته أمامهم وزيادة أعداد المتعلمين، وهو يعكس في الوقت نفسه مدى التطور في المستوى الاجتماعي والحضاري لهؤلاء الأقباط نتيجة الارتباط والعلاقة المتبادلة ما بين ظاهرة انصراف الشباب عن ممارسة هذه الحرفة وزيادة التعليم

وارتفاع مستواه. يضاف إلى تلك العوامل إنحسار الإقبال وانكماش الطلب على الأنواع الرئيسية لمثل هذه المنسوجات اليدوية والتي كانت منتشرة وشائعة الاستعمال في السودان وهي « التوب » و « الفردة »، بسبب زيادة الميل إلى استعمال « الأتواب » الحديثة المستوردة من الخارج وارتفاع الطلب عليها أو على مثيلتها من الإنتاج المحلي الحديث الذي بدأت تقوم بإنتاجه مصانع النسيج الحديثة بالسودان والتي أنشأ بعضاً منها بعض الأقباط. وهذه الفئة تضم أيضاً بعض السيدات ممن يقمن بتفصيل وحياكة ملابس السيدات. وبصفة عامة نلاحظ أن أكبر عدد من العمال والحرفيين بين الناخبين الأقباط المسجلين في الدوائر موضع الدراسة مسجلون في هذه الدائرة.

والفائز في هذه الدائرة مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي السيد حسن أحمد أبو سبيب والذي نال ٥٨٣٤ صوتاً. يليه مرشح الحزب الشيوعي السيد التيجاني الطيب بابكر والذي نال ٥٥٦٨ صوتاً. ثم يليهما مرشح حزب الأمة فاروق علي البرير والذي نال ٤٦٢٠ صوتاً. وكان عدد مرشحي الاتحادي الديمقراطي في هذه الدائرة أربعة مرشحين، أعلن أحدهم (حسن هلال) عن تنازله « من موقع الالتزام الحزبي » بعد بدء الاقتراع[١٢]. وقد بلغت جملة الأصوات الصحيحة في هذه الدائرة ٢١٩٦٥ صوتاً[١٣].

ولقد كان التنافس على أشده بين أولئك المرشحين الثلاثة، والفارق في عدد الأصوات بين السيد أبو سبيب الفائز والسيد التيجاني الذي يليه في عدد الأصوات يبلغ ٢٦٦ صوتاً. ويقول السيد التيجاني في إجابته على سؤالنا عن نتيجة الانتخابات في هذه الدائرة: « إنها نتيجة مشرفة جداً.. فقد صوّت المواطنون عن اقتناع بالخط السياسي الذي دافعت عنه وبسمعتي الشخصية. ولم تكن لدي القدرة ــ ناهيك عن الدافع ــ إلى رشوة أحد.. (وهذه) الأصوات نتيجة تحالف بين قوى شيوعية وديمقراطية ووطنية وأقليات دينية وقومية... لم يصوتوا للحزب كقوة اجتماعية بقدر ما صوتوا لبرنامجه

(١٢) اعلان التنازل (**الصحافة**) : ٨٦/٤/٣، ص ١

(١٣) اللجنة القومية للانتخابات : النتائج النهائية للمرشحين بالدوائر الجغرافية.

الديمقراطي تجاه الأقليات... وقد وقعت أخطاء في التقدير.. قاد إلى شيء من التخدير الضار عن بذل الجهد حتى النفس الأخير للحصول على كل الأصوات الممكنة « كما أفاد بأنه حصل في مركز المسالمة (أحد مراكز الدائرة ٤٦) على ٩٥٠ صوتاً، أي ما يعادل نحو ١٧٪ من الأصوات التي حصلت عليها، ولا شك أن نسبة كبيرة منها من الأقباط، ولكن لا سبيل إلى تقدير إحصائي دقيق ». ولقد نسب أيضاً إلى مطرانية أمدرمان* أنها شجعت أبناءها للاقتراع لصالح حزب معين، وهنا أيضاً كانت الجهات التي روجت لهذه الأحاديث تقصد إلى أحداث البلبلة والتشويش. ولقد لاحظنا أن الأقباط في هذه الدائرة كان بينهم عدد كبير يتجه نحو تأييد حزب الأمة، فضلاً عن أولئك الذين اتجهوا إلى تأييد مرشح الحزب الشيوعي وأيضاً اتجه آخرون نحو تأييد (أبو سبيب). ولعل بروز هذه الاتجاهات، إلى جانب قيام التجار منهم بتقديم مساهمات طيبة للأحزاب البارزة خلال المعركة الانتخابية قد أدت إلى مثل هذه الأحاديث والتأويلات. ولقد أفادنا شاهد عيان من أقباط أمدرمان يسكن بالقرب من الكنيسة في المسالمة، بأنه بعد إعلان نتائج الانتخابات وفوز (أبو سبيب) جاء ــ على دفعات ــ عدد من سيارات (البوكس) فيها أعداد من مؤيدي (أبو سبيب) وأخذوا في استفزاز من كان موجوداً من الأقباط بالشارع جوار الكنيسة وتهديدهم بأن « الإسلام جاكم وحنكسر الكنيسة » ووجهوا إليهم عبارات تتضمن ألفاظاً خارجة فحواها أن (أبو سبيب) قد فاز.

دوائر الخريجين :

لقد خصصت ثلاث دوائر للخريجين في العاصمة القومية، حيث بلغ عدد الناخبين المسجلين من الخريجين بالدوائر الثلاث ٢٩١٢٤ ناخباً[١٤]. ولقد

* رئاسة الكنيسة القبطية لشمال وشرق السودان، ومقرها مدينة أمدرمان.

(١٤) اللجنة القومية للانتخابات : « **لجنة الإشراف على دوائر الخريجين الإحصائيات داخل وخارج السودان والنتائج النهائية** » ملف رقم ل أ / د خ/٥ ــ ٧

قمنا بحصر الأقباط الخريجين المسجلين بقوائم الناخبين النهائية لدوائر الخريجين الثلاث بالعاصمة القومية، وأعددنا من البيانات والمعلومات التي حصلنا عليها ثلاثة جداول، جدول لكل منطقة حيث تم التسجيل.

ويلاحظ كبر عدد الخريجين في فئة الجامعات والمعاهد الفنية*، وذلك لأن قوائم الناخبين من الخريجين في منطقة الخرطوم قد عابها عدم توضيح مجال تخصص الخريج الذي تم تسجيل بياناته، وإنما ذكرت فقط إسم المؤهل (بكالوريوس، ليسانس...) وكان هذا فضلاً ومحدود الفائدة، خاصة وأن بيانات المهنة هي الأخرى لم تكن تفيد كثيراً في معرفة التخصص لأنها كثيراً ما ذكرت تسمية الوظيفة وليس المهنة. والأمر في جملته لا يمكن وصفه إلا بأنه يتسم بعدم الدقة في تحديد وتعريف ورصد البيانات، وهو من النقائص التي توجه لعملية التسجيل إلى جانب الخطأ في طباعة الأسماء، وجاءت الكشوفات النهائية التي أطلعنا عليها في طباعة رديئة والبيانات غير واضحة بحيث تسهل قراءتها مما جعل مهمة الباحث أكثر صعوبة.

وتراوحت أعمار معظم الخريجين المسجلين في الخرطوم ما بين ٢٢ — ٦٠ سنة، وبعضهم تجاوز ذلك وكان بينهم من له من العمر ٧٣ سنة. وفضلاً عما يظهره الجدول من تخصصات إلا أن الوظائف تراوحت ما بين أساتذة في الجامعات والمعاهد العليا وفي الوظائف الإدارية والمحاسبية والتجارة والترجمة وكان بينهم متقاعدون عددهم أربعة أشخاص. ومن بين الخريجات أربع من ربات البيوت. وبين هؤلاء الخريجين أربعة يبحثون عن عمل. ويلاحظ ارتفاع عدد الخريجين في مجال التجارة والاقتصاد يليهم الأطباء وأطباء الأسنان ثم المهندسون فالصيادلة، وبينهم أيضاً تخصصات الآداب والقانون والزراعة.

---

* تضم هذه الفئة خريجي العلوم، والتخصص في صناعة الأطراف الصناعية وتعليم وتدريب المعوقين، ومعهد الكليات التكنولوجية، والمعاهد الفنية المتخصصة في الدراسات السلكية واللاسلكية، والتلفزيون، والدراسات التجارية ومعاهد التحاليل الطبية والطيران والكلية الحربية وبخت الرضا.

جدول رقم (٥)
الناخبون الأقباط المسجلون بالخرطوم لدوائر الخريجين بالعاصمة القومية

مجال التخصص / الجنس	تجارة واقتصاد	طب وطب أسنان	صيدلة	هندسة	زراعة	قانون	جامعات ومعاهد فنية	آداب	المجموع
ذكور	٧٢	٤٩	٢٨	٥٣	٧	١٣	٦٥	٧	٢٩٤
اناث	١٩	١٨	٧	٥	١	١٠	٣١	٢٢	١١٣
المجموع	٩١	٩٧	٣٥	٥٨	٨	٢٣	٩٦	٢٩	٤٠٧

المصدر : قوائم الناخبين النهائية لدوائر الخريجين بالعاصمة القومية (الخرطوم) لجنة انتخابات دوائر الخريجين بمنطقة الخرطوم.

وتبلغ نسبة الذكور بين هؤلاء الخريجين حوالي ٧٢٪ منهم بينما نسبة الإناث ٢٨٪ منهم.

وعلى الجدول رقم (٦) للخريجين المسجلين بمنطقة أمدرمان يمكننا ملاحظة كبر عدد الخريجين الدارسين للتجارة والاقتصاد إذ يبلغ عددهم ٩٧ ناخباً من مجموع الناخبين المسجلين هنا وهو ١٦٥ ناخباً، يليهم الأطباء وأطباء الأسنان، بينما لم يسجل أي ناخب يحمل تخصصاً في الآداب. ومن الخريجات ست ربات بيوت، وهناك ١٦ من الخريجين المسجلين في أمدرمان يبحثون عن عمل. ونسبة الذكور بين هؤلاء الخريجين ٦٥٪ بينما نسبة الإناث ٣٥٪. ومعظم هؤلاء الخريجين في مراحل العمر ٢٥ إلى ٤٥ سنة وقليلون في المرحلة التي تلي ذلك.

وعلى الجدول رقم (٧) والخاص بالناخبين الأقباط الخريجين المسجلين

جدول رقم (٦)
الناخبون الأقباط المسجلون بأمدرمان لدوائر الخريجين بالعاصمة القومية

مجال التخصص / الجنس	تجارة واقتصاد	طب وطب أسنان	صيدلة	هندسة	زراعة	قانون	جامعات ومعاهد فنية	المجموع
ذكور	٥٢	٢٠	٧	١٤	٢	٢	١٠	١٠٧
اناث	٤٥	٥	١	١	—	—	٦	٥٨
المجموع	٩٧	٢٥	٨	١٥	٢	٢	١٦	١٦٥

المصدر : قوائم الناخبين النهائية لدوائر الخريجين بالعاصمة القومية (أمدرمان) لجنة انتخابات دوائر الخريجين بمنطقة أمدرمان

بمنطقة الخرطوم بحري، نلاحظ كبر عدد حملة مؤهلات التجارة والاقتصاد، يليهم حملة مؤهلات الطب وطب الأسنان فالهندسة، ونجد في كافة فئات التخصص عدداً من الخريجين. وأعمار الخريجين هنا تتراوح ما بين ٢٤ إلى ٥٠ سنة. وهناك إثنان فقط عمراهما ٦٠ سنة، ٧٥ سنة، والأخير خريج كلية غردون من مدرسة المحاسبين. كما إن إحدى الخريجات تعمل في مهنة التمريض. وبين الخريجات خمس ربات بيوت. وهناك ثلاثة خريجين يبحثون عن عمل. ولقد وجدنا في قوائم الناخبين الخريجين لمنطقة الخرطوم بحري أسماء نعتقد أنها لأقباط، ولم تنجح جهودنا في التحقق من ذلك وبالتالي لم ندرجها عند رصد المعلومات من تلك القوائم. ونسبة الذكور بين الخريجين المسجلين في منطقة الخرطوم بحري تبلغ ٦٨,٧٪ منهم، بينما تبلغ نسبة الإناث ٣١,٣٪ منهم.

وتحقيقاً للفائدة المرجوة من مثل هذا البحث فإننا نركز المعلومات التي

جدول رقم (٧)
الناخبون الأقباط المسجلون بالخرطوم بحري لدوائر الخريجين

مجال التخصص / الجنس	تجارة واقتصاد	طب وطب أسنان	صيدلة	هندسة	زراعة وبيطرة	قانون	جامعات ومعاهد فنية وعلوم	آداب	المجموع
ذكور	٤٣	١٩	٤	١٨	٦	٤	١٣	٥	١١٢
اناث	١٧	٥	٣	٤	٢	٥	٦	٩	٥١
المجموع	٦٠	٢٤	٧	٢٢	٨	٩	١٩	١٤	١٦٣

المصدر : قوائم الناخبين النهائية لدوائر الخريجين بالعاصمة القومية (الخرطوم بحري)
لجنة انتخابات دوائر الخريجين بمنطقة الخرطوم بحري

استعرضناها تفصيلياً في الصفحات السابقة فيما يلي :

من الناحية الإحصائية، فإن الناخبين الأقباط المسجلين في الدوائر الجغرافية الأربع موضع الدراسة والبالغ عددهم ٣٩٨٤ ناخباً يتوزعون على الفئات المذكورة على النحو التالي : أكبر عدد منهم في فئة الموظفين ويبلغ ١١٨٦ ناخباً بنسبة ٣٠٪، تليهم فئة ربات البيوت وعددهن ٨٦٦ ناخبة بنسبة ٢١,٧٪، ثم الطلاب وعددهم ٦٤٢ ناخبين بنسبة ١٦٪، ثم التجار ورجال الأعمال وعددهم ٦٠٦ ناخب بنسبة ١٥٪، ثم العمال والحرفيون وعددهم ١٩٤ ناخبا بنسبة ٤,٨٪، ثم المهندسون وعددهم ١٧٦ ناخباً بنسبة ٤,٤٪، ثم الأطباء والصيادلة وعددهم ١٦٤ ناخبين بنسبة ٤٪، ثم المتقاعدون وعددهم ١٠٣ ناخبين والفنيون وعددهم ٣٠ ناخباً والقانونيون وعددهم ١٧ ناخباً وهؤلاء جميعاً نسبتهم المئوية ٣,٧٪ من جملة الناخبين الأقباط المسجلين في الدوائر الجغرافية الأربع موضع الدراسة.

وأول الملاحظات الهامة والتي يؤكدها العمل الميداني من خلال الملاحظة المشاركة وآراء المهتمين بهذه الأمور هي ضعف المشاركة السياسية للناخبين والذي ظهر في ضعف الأقبال على التسجيل بالقياس إلى الأعداد التي كان يمكن أن تشارك مما ينتج عنه مشاركة أوسع.

. ويلاحظ أيضاً أن الشباب بين هؤلاء الناخبين والذين في مراحل العمر من ١٨ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة يبلغ متوسط نسبتهم ٦٨٪ إلى مجموع الناخبين الأقباط، ولا تختلف هذه النسبة المئوية عن مثيلتها لكل دائرة بمفردها إلا اختلافاً طفيفاً يتراوح بين ٢,٠٪، ١٪.

وعلى الرغم من الملاحظة الأولى الخاصة بضعف المشاركة فإنه ليس ثمة شك في أنها كانت أكبر من أي مشاركة في أي من الانتخابات السابقة، كما أن تلك الاحصائيات الاجمالية تبين مدى مساهمة الأقباط في تكوين القوى الحديثة خاصة في قطاعها المهني. فإذا أضيف إلى ذلك ارتفاع نسبة الشباب بين أولئك المشاركين، لأدركنا مدى نوعية التغير الذي طرأ على الأجيال الجديدة وتميزها بالرغبة القوية في مزيد من المشاركة في أمور وقضايا المجتمع والوطن، فأخذت تنطلق في مجالات المشاركة في الحياة العامة في ظل النظام السياسي الحالي المتميز بالديمقراطية وهو ما يدلل على تمكن روح الديمقراطية ومبادئها من أولئك الشباب وانطلاقهم من الأفكار الحديثة المتطورة. ولا نغمط كبار السن حقهم إذ أنهم يمثلون ٣٢٪ من جملة أولئك الناخبين، ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن طبيعة وحصيلة خبرتهم الاجتماعية كانتا من وراء إقبال الشباب على المشاركة في الانتخابات كإحدى مجالات المشاركة الوطنية. هذا فضلاً عن أن هؤلاء الشباب رصيد طيب للقوى الوطنية الديمقراطية بما تسهم به في تطوير ممارسة سياسية ديمقراطية جادة وصحيحة، ولقوى العمل المنتجة في مختلف المجالات بما تقوم به من دور وما تقدمه من مساهمة في بناء الوطن والنهوض به اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً. يؤكد هذه الاستنتاجات أن معظم أولئك الناخبين موظفون يعملون في وظائف حكومية أو في القطاع العام أو في القطاع الخاص، حتى أن غالبية

المهنيين مثل الأطباء والصيادلة والمهندسين... وغيرهم هم أيضاً يشغلون وظائف حكومية وغيرها في مجال هذه التخصصات، وفي هذا أيضاً تفسير لتوجهاتهم الديمقراطية واستعدادهم المحابي لتقبل مبادىء العدالة الاجتماعية والاشتراكية بل والتمسك بها وتأييدها والتعبير عنها.

الملاحظة السابقة وتحليلها، إلى جانب ما تتيحه الملاحظة المشاركة من معلومات تدلنا على أن التباين في الانتماء الطبقي بين الأقباط ــ سواء بين الناخبين، أو بينهم ككل ــ شبيه بالتباين في الانتماء الطبقي الموجود في المجتمع السوداني كله، وإن كانت ثمة فروق فهي نسبية.

وعلى الرغم من تفاوت عدد الناخبين الأقباط المسجلين ما بين الدوائر الجغرافية الثلاث في الخرطوم والخرطوم بحري، إلا أنه يلاحظ ثبات نسبة الذكور إلى الإناث، أما في دائرة أمدرمان فإن هذه النسبة ترتفع قليلاً. فبينما يبلغ متوسط نسبة الذكور في الثلاث دوائر الأولى ٥٢,٨ ٪، يبلغ متوسط نسبة الإناث فيها ٤٧,٢ ٪، ولا يختلف هذا المتوسط إلا اختلافات طفيفة عن نسب الذكور والإناث في كل دائرة بمفردها. أما في الدائرة (٤٦) فإن نسبة الذكور بين الناخبين المسجلين فيها تبلغ ٦٠,٧ ٪، والإناث ٣٩,١ ٪ وبصفة عامة تدل هذه النسب إلى ثبات الاتجاه ما بين الذكور والإناث نحو المشاركة وممارسة الحقوق في هذه الدوائر الأربع.

كما نلاحظ أن أكبر عدد من المتقاعدين كان بين الناخبين المسجلين في دائرة الخرطوم بحري حيث بلغ ٣١ ناخباً من المتقاعدين، وفي الدائرة (٢٢) الخرطوم حيث بلغ عددهم ٢٨ ناخباً.

أما بالنسبة للخريجين الأقباط، فإن نسبتهم إلى الناخبين المسجلين في الدوائر الجغرافية، تبلغ ١٨,٤ ٪ منهم. ويأتي في المقدمة عددياً الخريجون من تخصصات التجارة والاقتصاد وعددهم ٢٤٨ ناخباً بنسبة ٣٣,٧ ٪، ثم يليهم الخريجون من فئة الجامعات والمعاهد الفنية وعددهم ١٣١ ناخباً بنسبة ١٧,٨٪، ثم الخريجون في تخصصات الطب وعددهم ١١٦ ناخباً بنسبة ١٦٪، فخريجو تخصصات الهندسة وعددهم ٩٥ ناخباً بنسبة ١٣٪، فالصيدلة

وعددهم ٥٠ ناخباً بنسبة ٦,٨ ٪، فالآداب وعددهم ٤٣ ناخباً بنسبة ٥,٨٪، فالقانون وعددهم ٣٤ ناخباً بنسبة ٥,٨ ٪، وأخيراً الزراعة وعددهم ١٨ ناخباً بنسبة ٢,٣ ٪.

ويلاحظ أن ذلك العدد الكبير من الخريجين في مجال التجارة والاقتصاد يعملون في مجال الحسابات والمراجعة ووظائف الرقابة المالية، وبعضهم يعمل في قطاع التجارة والأعمال. كما يلاحظ من الجداول التفصيلية لكل دائرة على حدة أن الخرطوم قد اجتذبت إليها الشريحة العليا من المتعلمين من أمدرمان والخرطوم بحري، وهي ملاحظة تؤكدها المعلومات التي تيسرت من واقع الملاحظة المشاركة والعمل الميداني.

ومن دراستنا لقوائم الناخبين تبين لنا أن البعض فقط من أفراد كل أسرة قد مارس حقه الانتخابي، وقد قمنا بالاستفسار عن هذه الظاهرة ميدانياً ــ إلى جانب معرفتنا الشخصية ــ فتأكد لدينا أن هناك الكثيرين لم يتقدموا للمشاركة السياسية في الإنتخابات، وهذا ما يؤكد الملاحظة الأولى التي سقناها أعلاه. وتدل ملاحظتنا الميدانية على أن قطاعاً مهماً من كبار السن ما فوق ٤٥ سنة لم يشارك في الانتخابات، فبعضهم لا يهتم بهذا المجال والبعض الآخر يخاف متاهات السياسة ولذلك يبتعد عن المشاركة. وهناك قطاع آخر تأثر بالمقولة التي أثارت مدى جدوى هذه الانتخابات، ومدى التغيير الذي يمكن أن تحدثه القوى السياسية الحزبية، ولا شك أن الجو الذي خلقته هذه المقولة قد ظللته نتائج الممارسات الديمقراطية الحزبية السابقة، وأكدت عليها كثير من الممارسات والمواقف الحزبية خلال الفترة الانتقالية.

وقبل أن نترك هذا الجزء من البحث نود أن نشير إلى ظاهرة الخطأ في كتابة وطباعة الأسماء، والتي أثارت عدداً من المشكلات وأدت إلى حرمان عدد من الأقباط من ممارسة حقهم الانتخابي. ويلاحظ أن قانون الإنتخابات لم يتعرض صراحة للنص على مثل تلك الحالات وكيفية علاجها، إلا إذا تنبه الناخبون لذلك وتقدموا بطعونهم كإجراء متاح لعلاج ذلك في الوقت المناسب. وفي تقديرنا أن تلك الأخطاء كانت ناتجة عن اعتماد ضباط

التسجيل في الحصول على البيانات من الناخبين شفاهة، وكثير من أسماء الأقباط عرضة للخطأ في كتابتها، ويبدو أن الحل مستقبلاً يمكن أن يكون في نقل البيانات من البطاقات الشخصية.

ثانياً : إستطلاع الرأي : النتائج والتحليل

لقد ذكرنا عند الحديث عن الجوانب المنهجية للبحث أننا أعددنا ٣٠٠ صحيفة إستطلاع للرأي، وقد تطلعنا إلى الحصول على نسبة استجابة تصل إلى ٥٠٪ أي ١٥٠ مبحوثاً، بواقع عشرة مبحوثين من كل فئة من الفئات الخمس عشرة التي تم تحديدها. لكننا حصلنا على ١٠٨ استجابات لاستطلاع الرأي ثم استبعاد أربع منها معيبة لعدم استيفائها لشروط البحث، وبقيت ١٠٤ إستجابات سليمة، وعلى ذلك بلغت نسبة الاستجابة لاستطلاع الرأي حوالي ٣٤,٧٪، وتعتبر نسبة استجابة طيبة في مثل هذه الدراسات المسيحيّة. والاستجابات التي تم استبعادها، إثنتان منها أفاد المبحوثان المستجيبان بأنهما لم يسجلا في قوائم الناخبين، واثنتان منها قام بملئهما شخص واحد بالإجابات والآراء نفسها. وقد أشرنا — في الفصل الأول — إلى أن بعض الفئات جاءت ممثلة بأقل من عشر مفردات نتيجة عدم استجابة المبحوثين من العينة. كما أننا قد قمنا بدمج بعض الفئات المتماثلة معاً مثل المحاسبين والمراقبين الماليين، والمراجعين، وموظفي البنوك وبيناهم في النتائج النهائية تحت فئة (محاسبون)، وتم دمج فئات العمال والحرفيين وربات البيوت والمتقاعدين معاً تحت فئة (حرفيون) حيث لم يكن هناك سوى حرفي واحد ومتقاعد واحد واثنتين من ربات البيوت، ولم تظهر فئة الفنيين لعدم استجابة أي مفردة منها.

وتهمنا الإشارة إلى أن المبحوثين الذين استجابوا لاستطلاع الرأي كان منهم ٨١ من الذكور وثلاث وعشرون من الإناث. وفيما يلي عرض وتحليل النتائج النهائية لاستطلاع الرأي:

١/ العمر والوظيفة :

ومن جدول رقم (٨) والخاص بتوزيع الأقباط الذين استجابوا لاستطلاع الرأي حسب وظائفهم وأعمارهم، نتبين أن ٦٨ مبحوثاً منهم مهنيون يعملون في وظائف مختلفة، ومعظمهم يشغلون وظائف في القطاعات : الحكومي والعام والخاص برواتب شهرية، وهي نتيجة تتسق مع النتائج السابقة التي توصلنا إليها من تحليل البيانات المتحصلة من قوائم الناخبين. كما يلاحظ أن معظم الذين يعملون بالتجارة والأعمال الخاصة هم من كبار السن، وبينت الملاحظة الميدانية المشاركة أن كثيراً من هؤلاء قد بدأوا في وظائف مختلفة وتقلبوا فيها إلى أن دخلوا ميدان التجارة والأعمال التجارية، وهم يتجهون هذه الوجهة لتحسين مستويات دخولهم ومعيشتهم. ويدلنا الجدول على أن ٧٦ مبحوثاً هم في سن الشباب بنسبة ٧٤٪ وكبار السن بنسبة ٢٦٪ من العينة.

٢ ــ التعليم :

أما من ناحية التعليم فقد أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن مستويات التعليم كانت كالآتي : الذين تلقوا تعليماً ابتدائياً مبحوث واحد فقط بنسبة ٠,٩ ٪ من العينة، والذين تلقوا تعليماً ثانوياً عالياً وتجارياً فعددهم ٢٢ مبحوثاً بنسبة ٢١٪ والذين تلقوا تعليماً جامعياً وما في مستواه عددهم ٧٢ مبحوثاً بنسبة ٧٠٪، وعدد الذين تلقوا تعليماً فوق الجامعي ٩ مبحوثين بنسبة ٨,١ ٪ من العينة.

ويلاحظ أن مفردات العينة التي استجابت لاستطلاع الرأي معظمها ممن تلقوا تعليماً أعلى. كما تلاحظ ميدانياً أن الذين رفضوا الاستجابة لصحيفة استطلاع الرأي كانوا من كافة مستويات التعليم، والأمر هنا مرتبط بدرجة الوعي.

٣/ السكن :

ويتوزع المبحوثون على ثلاث مناطق في العاصمة القومية. ففي الخرطوم

جدول رقم (٨)
الأقباط المستجيبون لاستطلاع الرأي حسب الوظيفة والعمر

الوظيفة / العمر (سنة)	طلاب	أطباء	صيادلة	مهندسون	تجار	اداريون	محاسبون	أعمال كتابية	حرفيون	يبحث عن عمل	المجموع
١٨ ـــ ٢٥	٩						٢				١١
٢٥ ـــ ٤٥	١	٥	٧	٤	٧	١٤	١٨	٧	١	١	٦٥
٤٥ فأكثر		١	١	٢	٧	٥	٩		٣		٢٨
المجموع	١٠	٦	٨	٦	١٤	١٩	٢٩	٧	٤	١	١٠٤

المصدر : بيانات صحائف استطلاع الرأي

يسكن ٦٨ منهم بنسبة ٦٦٪، وفي الخرطوم بحري يسكن ٢٧ منهم بنسبة ٢٦٪، وفي أمدرمان يسكن ٩ منهم بنسبة ٨٪.

ويلاحظ انخفاض نسبة الاستجابة لاستطلاع الرأي من بين الساكنين في أمدرمان، ولقد بذل الباحث جهوداً مضنية متعددة في سبيل إقناع هؤلاء بضرورة وأهمية المشاركة في هذا البحث، وتم عدد من اللقاءات الفردية وفي مجموعات صغيرة، ولكن لم تكن مثمرة. وليس ثمة شك في أن طبيعة الأعمال التجارية التي يمارسها أغلبية من الأقباط الذين يسكنون أمدرمان تجعلهم في كثير من الأحيان يتعدون عن مجالات الأنشطة السياسية وما شابهها، على الرغم من أنهم قدموا مساهمات مادية لكل الأحزاب الرئيسية خلال مرحلة الانتخابات، لكنهم وقفوا بعناد شديد ضد الاستجابة لاستطلاع الرأي وحرضوا الآخرين على ذلك. ولقد كان من بين الرافضين الاستجابة لاستطلاع الرأي من نالوا درجات فوق جامعية، وهؤلاء لا يمارسون التجارة.

٤/ رأيهم في تجربة الانتخابات الديمقراطية :

أجمعت غالبية آراء المبحوثين على أنها تجربة جيدة وتمت بروح حضارية عالية، على الرغم من بعض التصرفات والسلوك غير المسؤل الذي حاول به البعض التشويش على الجو النظيف الذي تمت فيه الانتخابات. وقد أشار بعضهم إلى بعض الممارسات السيئة التي جرت في الدوائر الانتخابية والتي تشير بعض الاتجاهات في استخدام أساليب مستهجنة ومرفوضة لأنها أساليب غير ديمقراطية.

٥/ إتجاهاتهم نحو الأحزاب ورأيهم فيها :

لقد قمنا برصد التعبير عن اتجاهات وآراء المبحوثين في الأحزاب سواء كان التعبير واضحاً بارزاً أو من خلال رصد المعاني والتضمينات المعبرة عن الإتجاهات المتنوعة. ولما كان هذا السؤال في ورقة الاستطلاع من الأسئلة

التي تركنا فيها للمبحوث أن يسجل رأيه ويعبر عن اتجاهه في حرية بكلماته هو، فإننا قد قمنا بحساب الاتجاهات ورصدها من خلال العبارات المختلفة ومعانيها بحسب ورودها، وأيضاً في حال عدم ورود استجابة من المبحوث، ولذلك تم تقسيم اتجاهات المبحوثين نحو كل حزب من الأحزاب موضع السؤال إلى ثلاثة أنواع من الاتجاهات وهي : اتجاهات محابية واتجاهات غير محابية واتجاهات غير مبينة، والأخيرة هي التي لم يرد المبحوث أن يعبر عن اتجاهه بشأن الحزب، ثم قمنا باستخراج النسب المئوية لهذه الاتجاهات والتي تم رصدها في صورتها النهائية في الجدول رقم (٩) فيما يلي:

ويتضح من الجدول أن أعلى نسبة مئوية للاتجاهات المحابية بين عينة المبحوثين كانت من نصيب الحزب الشيوعي إذ بلغت ٧٢٪ منهم، بينما أدناها والتي بلغت صفراً في المئة فكانت من نصيب الجبهة الإسلامية. أما الاتجاهات غير المحابية فإن أعلى نسبها وهي ٨٥٪ كانت من نصيب الجبهة الإسلامية أيضاً، وأدناها ١٧٪ كانت من نصيب الحزب الشيوعي. والاتجاهات غير المبينة فإن أعلى نسبها وهي ٣٧٪ كانت من نصيب حزب البعث العربي وأدناها ١١٪ كانت من نصيب الحزب الشيوعي. فإذا جئنا إلى استعراض بقية النسب المئوية لوجدنا أن حزب الأمة القومي يحصل على النسب العالية التالية من الاتجاهات المحابية وتبلغ ٥٦٪، وهذه النتيجة تعبير عن تزايد مساندة الأقباط لحزب الأمة في توجهاته الجديدة، وتدلل على حدوث تغير في اتجاهات الأقباط نحو هذا الحزب. في الوقت نفسه نلاحظ تغير اتجاهات الأقباط نحو الحزب الاتحادي الديمقراطي نحو عدم المحاباة وما يترتب عليها من عدم المساندة، إذ بلغت نسبة الاتجاهات غير المحابية له بين عينة المبحوثين ٦٤٪، وهذا لا يستقيم مع ما اشتهر عن الأقباط من كونهم حلفاء تقليديين للاتحاديين منذ أول انتخابات سودانية.

إن هذا التغير في سلوك الأقباط السياسي وتأييدهم الانتخابي جاء سلباً على مساندتهم للاتحادي الديمقراطي، وإيجاباً على مساندتهم للحزب الشيوعي ولحزب الأمة القومي. وليس من شك في أن هذه النتائج تؤكد على حدوث

جدول رقم (٩)
اتجاهات الأقباط نحو الأحزاب (٪)

الحزب / الاتجاهات	المحابية	غير المحابية	غير المبينة	المجموع
الشيوعي السوداني	٧٢ ٪	١٧ ٪	١١ ٪	١٠٠ ٪
الأمة القومي	٥٦ ٪	٣٠ ٪	١٤ ٪	١٠٠ ٪
الاتحادي الديمقراطي	٢٢ ٪	٦٤ ٪	١٤ ٪	١٠٠ ٪
البعث العربي	١٤ ٪	٤٩ ٪	٣٧ ٪	١٠٠ ٪
الجبهة الاسلامية	صفر ٪	٨٥ ٪	١٥ ٪	١٠٠ ٪

التغير في الرأي والسلوك السياسي للأقباط والتغير في اتجاهاتهم نحو الأحزاب، ومن الواضح أن المتغيرات السياسية المختلفة التي أثرت على الساحة السياسية بدءاً من الأفكار والبرامج والتوجهات والشعارات وانتهاءً بالمواقف الحزبية ومواقف قيادات الأحزاب والأوضاع والقدرات التنظيمية لكل حزب وحركته التنظيمية وخطته الانتخابية وأخيراً خطابه السياسي قد أثرت تأثيراً بالغاً على السلوك السياسي للأقباط وتوجهاتهم الانتخابية.

وفيما يلي نورد موجزاً للآراء المعبرة عن إتجاهات عينة المبحوثين نحو الأحزاب :

(أ) **الحزب الاتحادي الديمقراطي** : أجمعت آراء المبحوثين على أنه حزب طائفي تقليدي، ممزق ويعاني من الانقسامات والتمزق ويفتقر الى التنظيم والقيادة الحكيمة، وأنه ليس لديه أي فكر سياسي أو برنامج محدد وبالتالي فهو

فاقد المضمون وأنه انتهى كحزب وقد تورط في التيار الديني المتعصب وتاجر بالدين في سبيل مكاسب سياسية وأنه ليس له مستقبل واضح. ومن الآراء الطريفة بشأنه ما قاله أحد المبحوثين : « خذلنا هذا الحزب » وقال آخر : « حزب فقد والديه واختلف الورثة القصر في تقسيم التركة ».

(ب) **حزب الأمة القومي** : بينما ذكرت آراء عديدة أنه حزب طائفي تقليدي ويرتكز على القبلية ويسير في الاتجاه الديني، جاءت آراء أخرى كثيرة تقول أنه قد أحدث تطوراً وتجديداً كبيراً في فكره وأصبح أكثر واقعية ومواكبة لظروف ومتطلبات العصر، وإنه بالتركيز على ما يجمع بين المسلمين وغيرهم يسعى من أجل مصلحة الوطن. وإن برنامجه المطروح متطور ومدروس وواقعي، وإنه بانتهاجه النهج الديمقراطي والأخذ بالشورى يمكن أن يصنع الكثير من أجل مصلحة الوطن، وبعض ممن عبر عن هذه الآراء ساق بعض التحفظات من أنه على الرغم من جودة البرنامج المطروح إلا أنه لا يعرف أحد ما الذي سيحدث، وآخر قال أنه الأنسب لحكم البلاد إذا تمسك ببرنامجه. وقد عبرت آراء عديدة عن احترامها لنجاح قيادته وتفكيرها المتطور إلا أن القاعدة ضعيفة. وإنه الأمل طالما كان بعيداً عن الأخوان المسلمين.

(ج) **الحزب الشيوعي السوداني** : عبرت آراء كثيرة عن واقعية برنامجه الحالي وقبولها له. وإنه بسبب موقفه من الدين فهو لا يجد له سنداً من الكثيرين. وذهبت آراء أخرى إلى أنه متطرف في فكره السياسي، وعلى الرغم من عقائديته إلا أن وجوده ضروري على الساحة. وأنه أخذ يهادن الرأسمالية. وعبر البعض عن قبولهم لفكره وآرائه السياسية لأنه يدعو إلى دستور علماني ولا يفرق بين المواطنين بسبب العرق أو اللون أو الدين، وآخرون بسبب فكره الاشتراكي وتقدميته، بينما ذهب آخرون إلى الطرف المقابل وقالوا أنه لا يناسب السودان، وآخر علق على السؤال بقوله « لا أحبذ التطرف »، وذهبت عدة آراء إلى أنه يحتاج لدعم مادي وشعبي.

(د) **حزب البعث العربي الاشتراكي** : معظم الاستجابات عبر عن عدم

المعرفة بهذا الحزب، وأن القدر الموجود لدى البعض من المعرفة عنه تتسم بعدم الوضوح على الرغم من الدعاية الكثيرة. وقالت بعض الآراء إنه عنصري ومتطرف وإن أفكاره مستوردة ويتصف بالتبعية وإن السودان لا يحتاج إليه، وإنه تكفي تجربة سوريا والعراق. هذا إلى أن بعض الآراء قد عبرت عن أنه حزب صادق وبرنامجه مناسب وأن نضاله الوطني مناسب وأن نضاله الوطني في أيام نميري مشهود له، ومع ذلك فقد تخوف البعض من ارتباطه بالخارج.

(هـ) **الجبهة الإسلامية القومية:** أجمعت الآراء على اتصافها بالتطرف والديكتاتورية باسم الدين واستغلالها للدين من أجل الوصول للسلطة والثروة. وأن أعضاءها منافقون يدعون التدين ويتسترون وراء الدين لأغراض سياسية وتجارية وأن أعمالهم مفضوحة في السوق، وأنهم سلفيون متحجرون ويميلون إلى العنف ومتعصبون لدرجة القتال، وأنهم يؤكدون على ما يفرق بين المسلمين وغير المسلمين في السودان.

٦/ رأيهم في تطبيق الشريعة الإسلامية ومدى موافقتهم على ذلك :

أبدى ثمانية من المبحوثين موافقتهم على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، وهم يمثلون نسبة ٧,٧ ٪ من جملة المبحوثين بينما لم يوافق ٩٦ منهم بنسبة ٩٢,٣ ٪ على ذلك.

والموافقون على تطبيق الشريعة وقوانينها يقولون إنه ليس ثمة ضرر في تطبيقها مع مراعاة الأديان الأخرى وكفالة الحريات واحترامها وعدم كبتها ومواكبة الحياة العصرية، على أن يعامل المسيحي باعتباره مواطناً تكفل له كافة حقوقه. وبعضهم لا ينكر على الأغلبية أن تستمد قوانينها من الدين الذي تنتمي إليه باعتبار الدين مصدراً من المصادر الأساسية للتشريع، ولكن المشكلة هي هل يقبل الناس بالتفرقة فيما بينهم على أساس الدين؟ وبعضهم يوافق على تطبيقها بشرط حماية حقوق الأقليات بحكم الدستور والقانون وألا يكون ذلك حسب هوى الحاكم. أما غير الموافقين فقد ذكروا أنه ليس ثمة مبرر لهيمنة دين على بقية الأديان، وإن تطبيقها يضر بحقوق الآخرين ويقيد

حريات الناس وإنها مرتبطة بالفكر الرجعي والتطرف الديني. أما عن آرائهم بشأن التطبيق فقد أجمعت الآراء على فشل التجربة السابقة، وأنها أثبتت أن الشريعة وقوانينها الجائرة لا تتماشى مع العصر الحاضر، وأنها أضرت بالبسطاء والذين لا حيلة لهم بينما نهب الأغنياء البلد، وأنها أدت إلى اضطهاد غير المسلمين وإهدار حقوقهم. وقال البعض إنها قد توقفت عند حد الدولة الإسلامية الأولى، وإن ظروف السودان الحالية الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بتطبيقها. وقد عبرت آراء كثيرة عن أن هناك خلافاً بين المسلمين أنفسهم في كيفية تطبيق الشريعة وحدود ذلك التطبيق. وآخرون قالوا بأن القرآن الكريم يقول (لا إكراه في الدين) فكيف يأتي من يكره الناس على الدين ويكون ذلك بقانون؟

٧/ تطبيقها في الشمال دون الجنوب :

وافق خمسة من المبحوثين بنسبة ٤,٨ ٪ على تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في الشمال فيما بعد واستثناء جنوب السودان من ذلك التطبيق، بينما لم يعلق اثنان منهم بنسبة ١,٩ ٪. أما الغالبية فكانت ٩٧ مبحوثاً بنسبة ٩٣,٣ ٪ منهم.

ولقد أبدى غير الموافقين على ذلك العديد من الأسباب لعدم الموافقة وهي أن ذلك حل عقيم لأنه يؤدي إلى التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وفيه تجزئة للأوضاع القانونية.فالسودانيون سواسيه أمام القانون وليس هناك مبرر لتصنيفهم حسب معتقداتهم أو دياناتهم. وإن مثل هذا الحل لهو دليل على العجز في حل مشكلة التشريع والتقنين الحالية. وإن مثل هذا الاتجاه سيؤدي إلى تجزئة البلاد ثم انفصالها. وعبرت بعض الآراء عن تساؤلاتها بشأن انتقال الجنوبيين إلى الشمال وكيف تتم معاملتهم في حال وجودهم في الشمال. هذا بينما ذهب أحد الآراء إلى أنه طالما سنضمن تطبيق الشريعة بصورة جيدة تؤكد وتحمي حقوق غير المسلمين والحريات الأساسية بعيداً عن التعصب والتطرف، وإن ذلك سيتم تحت شعار الدين لله والوطن للجميع فما الداعي لتطبيقها في

الشمال واستثناء الجنوب؟ ولقد رأى أغلبهم أن الحل الأفضل هو وضع قوانين تتناسب مع أوضاع السودان البشرية والثقافية ويرضى عنها الجميع بدون أن تتغول الأغلبية العددية على حقوق الآخرين أو أن تتعسف في استخدام الحق الديمقراطي المتاح لها لهضم حقوقهم وحرمانهم من الحريات الإنسانية الأساسية.

٨/ حق الأغلبية في اختيار القوانين التي ترضاها لحكم المجتمع :

عدد الذين وافقوا على هذا الحق ٦١ مبحوثاً بنسبة ٥٨,٦ ٪ بينما كان عدد غير الموافقين ٤٣ مبحوثاً بنسبة ٤١,٤ ٪ منهم.

ومن منطلق ديمقراطي توافق أغلبية المبحوثين على حق الأغلبية في اختيار القوانين، ولكنهم يتحفظون على هذه الموافقة بالنظر لتطبيقات هذا المبدأ الديمقراطي في السودان حيث غالبية السكان غير متعلمة ودرجة الثقافة بسيطة. وبعض هؤلاء ربط موافقته بنوع القوانين التي ترضاها تلك الأغلبية. بينما اشترط كثير من الموافقين على ضرورة مراعاة حقوق الأقليات وأن تجد آراؤها فرصتها في التعبير وأن تجد الاعتبار الكافي لأن الديمقراطية أيضاً لها وجهها الديكتاتوري في مجتمع كالسودان. أما غير الموافقين فلقد كان عدم موافقتهم مرتبطاً بأسباب انخفاض نسبة التعليم والوعي، وبالرغبة في إقرار دستور علماني، ولأن أعمال هذا المبدأ سيحرم الأقلية فرصتها في التعبير عن رأيها والحصول على حقوقها وقد يؤدي إلى الأضرار بمصالحها، وأنه لا يجوز أن نتحيز للأغلبية ونهضم حقوق الأقلية خاصة المتعلقة بالنواحي العقيدية والدينية وحقوق الإنسان الأساسية والسياسية والاقتصادية والمدنية التي أقرتها المواثيق الدولية.

٩/ قراءة الصحف الحزبية :

أفاد ٦٦ مبحوثاً بأنهم يقرأون الصحف الحزبية وهم يمثلون نسبة ٦٣,٥٪ من جملة المبحوثين. بينما أفاد ٣٨ مبحوثاً بأنهم لا يقرأونها بنسبة ٣٦,٥٪ منهم.

وهذه النتيجة تعبر عن اتجاه معظم المبحوثين إلى متابعة اتجاهات الأحزاب وأفكارها من خلال صحفها بحسبانها من المصادر الأصلية لمتابعة تلك الاتجاهات.

١٠/ مصادر متابعة إتجاهات الأحزاب مرتبة حسب الأهمية :

من الجدول رقم (٩) نتبين أن الأغلبية النسبية لتفضيلات وسائل الاتصال بأنواعها المتعددة كمصادر لمتابعة اتجاهات الأحزاب مرتبة حسب أهميتها كانت كالآتي : جاء « التلفزيون » في المقدمة إذ فضله ٤٢ مبحوثاً باعتباره المصدر صاحب مرتبة الأهمية الأولى بالنسبة لهم كمصدر لمتابعة اتجاهات الأحزاب. بينما فضل ٣٥ مبحوثاً « التحدث مع الآخرين » كمصدر لمتابعة اتجاهات الأحزاب في مرتبة الأهمية الثانية، وبالطبع فإن « الآخرين » هنا إما من المنتمين للأحزاب نفسها أو قياداتها أو المتابعين لاتجاهاتها من مصادر متعددة. وقد فضل ٢٨ مبحوثاً « الإذاعة » كمصدر لتلك المتابعة في مرتبة الأهمية الثالثة. أما « الندوات » فقد فضلها ٣١ مبحوثاً كمصدر لمتابعة اتجاهات الأحزاب في مرتبة الأهمية الرابعة. هذا بينما كانت هناك وسائل أخرى في مرتبة الأهمية الأولى بالنسبة للبعض وأفادوا بأنها الاطلاع على أدبيات الأحزاب ومنشوراتها واللقاءات مع قياداتها.

١١/ أساس اختيار المرشح :

أفاد ٧٣ مبحوثاً بأن اختيارهم للمرشح قد تم على أساس « برنامج سياسي أفضل »، بينما أفاد ٢٠ مبحوثاً بأن اختيارهم للمرشح قد تم على أساس أنه « يحقق منافع ومصالح مباشرة للناخب »، وثلاثة عشر مبحوثاً إختاروا المرشح على أساس « انتماء حزبي قديم »، بينما قام ١٢ مبحوثاً باختيار المرشح على أساس « ارتياح شخصي ».

جدول رقم (١٠)
مصادر متابعة اتجاهات الأحزاب مرتبة حسب الأهمية

الوسيلة	الأهمية الأولى	الأهمية الثانية	الأهمية الثالثة	الأهمية الرابعة
التلفزيون	(٤٢)	٢٩	١٦	٧
التحدث مع الآخرين	٣	(٣٥)	٢١	٦
الإذاعة	١٦	٢١	(٢٨)	١٢
الندوات	١٦	٤	١٢	(٣١)
غير ذلك	٣	١	—	—

١٢ / إختيار المرشح تم لأنه يعني ضمانات معينة للحقوق الدينية والاجتماعية للأقباط.

أجاب بنعم ٨١ مبحوثاً بنسبة مئوية ٧٨٪ من جملة المبحوثين، بينما أجاب بلا ٢٣ مبحوثاً بنسبة مئوية ٢٢٪ من جملة المبحوثين.

١٣/ إختيار المرشح تم لأنه لا يرفع شعارات تمس حقوقي الدينية والعقيدية.

أجاب بنعم ٩٧ مبحوثاً بنسبة مئوية ٩٣٪، بينما أجاب بلا ٧ مبحوثين بنسبة مئوية ٧٪ من جملة المبحوثين.

يتضح من تحليل نتائج الاجابات على الأسئلة الثلاثة الأخيرة (١٠، ١١، ١٢) أن أغلبية المبحوثين قد اختارت المرشح على أساس برنامجه السياسي الأفضل، وأن ذلك المرشح وبرنامجه يعنيان ضمانات معينة للحقوق الدينية والاجتماعية للأقباط، ولأنه لم يرفع شعارات تمس حقوقهم الدينية والعقيدية، وفي تقديرنا وعلى ضوء مراحل التحليل السابقة على مدى هذه الدراسة أن هناك حزبين قد انطبقت عليهما هذه القاعدة بقدر أكبر وهما الحزب الشيوعي

السوداني وحزب الأمة القومي. وانطبقت بقدر أقل على الحزب الاتحادي الديمقراطي. هذا على الرغم من أن بعض المبحوثين يجيبون على السؤال الأخير بنعم بينما يجيبون بلا على السؤال السابق عليه، بمعنى أن الواحد منهم قد اختار المرشح لأنه لا يرفع شعارات تمس حقوقه الدينية والعقيدية، وليس لأنه يعني ضمانات معينة لهذه الحقوق.

١٤/ الموافقة على قيام تجمع مسيحي :

وافق ٦١ مبحوثاً على قيام تجمع مسيحي بنسبة ٥٨,٦ ٪، بينما لم يوافق على ذلك ٤٣ مبحوثاً بنسبة ١٤,٤ ٪.

وهذه النتيجة تؤكد ما ذهبنا إليه من الرغبة الملحة لدى الكثيرين في التعبير عن آرائهم وأفكارهم وقيمهم، وتعتبر قيام هذا التجمع وسيلة لإسهام الأقباط كمواطنين في الحياة العامة، ويعبر عن رأيهم في ماجريات الأحداث. وتبين من الأسباب التي أوردها الموافقون على قيامه اعتبارهم إياه تنظيماً ذي صبغة سياسية، ويعتبرونه وسيلة موازنة وضغط، ومن هنا تتأكد مرة أخرى فرضيتنا السابقة بأن المنحى الذي نحاه المساهمون الأوائل في قيام « التجمع المسيحي السوداني » لم يوفق في الفصل بين الدين والسياسة وذلك لعدم استيعابهم للكيمياء الدقيقة لكل منهما. أما الذين لم يوافقوا على قيامه فقد قالوا إنه لا يجب الخلط بين الدين والسياسة، وإنه ليس ثمة ما يبرر قيام « تجمع مسيحي »، وإننا يجب أن ننخرط في الأحزاب والتنظيمات السياسية والحياة العامة مثلنا مثل غيرنا من المواطنين ومن خلال تلك القنوات نعبر عن أنفسنا وعن آرائنا وندافع عن حقوقنا.

١٥/ تأثير (التجمع المسيحي السوداني) على اختيار المرشح والرأي السياسي :

أفاد ٧٩ مبحوثاً بنسبة ٧٦٪ بأنه لا يؤثر، وأفاد ١٥ مبحوثاً بنسبة ١٤٪ بأنه يؤثر فقط، وأفاد ١٠ مبحوثين بنسبة ١٠٪ (تقريباً) بأنه يؤثر بشدة.

ولقد دلت ملاحظتنا المشاركة إلى أن (التجمع المسيحي السوداني) لم يمارس أي نوع من التوجيه فيما يتعلق باتجاهات الرأي السياسي أو الحث للاقتراع لصالح مرشح معين. ولعل نوع التأثير الذي أفاد البعض بأنه موجود، لا شك أنه تأثير شخصي جداً نابع من داخل نفسه بسبب توحده مع مواقف وآراء (التجمع المسيحي السوداني) بشأن القضايا المثارة على الساحة السياسية، وهو تأثير غير مباشر ولم يقصد إلى أحداثه لدى الناخبين، بدليل أنه على الرغم من ارتفاع النسبة التي توافق على قيام تجمع مسيحي، وما يحمله هذا ضمناً من تقبلهم وتأييدهم (للتجمع المسيحي) القائم فعلاً، إلا أنهم لم يذكروا أن (التجمع المسيحي) له تأثير على رأيهم السياسي أو على اختيارهم للمرشح.

١٦/ الاقتراع لمرشح من أبناء جنوب السودان :

نتيجة لعدم وجود مرشحين من أبناء الجنوب في الدوائر التي اقترع فيها المبحوثون، فلذلك لم يقترع أي منهم لصالح مرشح جنوبي. وقد أكد معظمهم على أن الاختيار ليس رهيناً بكون المرشح جنوبياً مسيحياً او شمالياً مسلماً فكلنا سودانيون، وليس ثمة تأثير من الناحية الدينية في هذا الشأن، بل الأمر مرهون بنوع البرنامج السياسي والتوجهات التي يعبر عنها المرشح.

١٧/ الاقتراع :

(أ) في الدوائر الجغرافية من الجدول رقم (١٠) نلاحظ أنه قد اقترع ٦٨ من المبحوثين لصالح الحزب الشيوعي بنسبة مئوية تبلغ ٦٦٪ من جملة المبحوثين. بينما اقترع ١٧ مبحوثاً لصالح حزب الأمة القومي بنسبة مئوية تبلغ ١٦٪. واقترع ٩ مبحوثين لصالح الحزب الاتحادي الديمقراطي بنسبة مئوية تبلغ ٨٪. واقترع اثنان من المبحوثين لصالح حزب البعث العربي بنسبة مئوية تبلغ حوالي ٢٪. بينما رفض ٨ مبحوثين أن يذكروا الحزب الذي اقترعوا لصالحه وتبلغ حوالي ٨٪ من جملة المبحوثين.

جدول رقم (١١)
اقتراع الأقباط المبحوثين لصالح الأحزاب

الحزب	الاقتراع	٪
الحزب الشيوعي السوداني	٦٨	٦٦
حزب الأمة القومي	١٧	١٦
الحزب الاتحادي الديمقراطي	٩	٨
حزب البعث العربي	٢	٢
غير ذلك	—	—
لم يذكر	٨	٨
المجموع	١٠٤	١٠٠

(ب) **في دوائر الخريجين** : عند رصد نتائج تصويت المبحوثين في دوائر الخريجين استبعدنا منهم الطلاب البالغ عددهم عشرة مبحوثين، كما استبعدنا ٢٢ مبحوثاً آخرين وذلك لأن بعضهم ليسوا خريجين، والبعض الآخر لم يقوموا بتسجيل أسمائهم في دوائر الخريجين أو سجلوا أنفسهم ولم يتمكنوا من الاقتراع في الوقت المناسب. وهكذا نكون قد استبعدنا ٣٢ مبحوثاً ويتبقى بعد ذلك ٧٢ مبحوثاً هم الذين اقترعوا. فإذا كان لكل الحق في الإقتراع لصالح ثلاثة مرشحين لوجب أن يكون لدينا ٢٢٦ اقتراعاً. ولكن لأن البعض منهم اقترع لمرشح واحد فقط أومرشحين وصرف النظر عن باقي الأصوات فإننا حصرنا فقط ١٤٩ صوتاً كانت تفاصيلها كما يلي :

نال الحزب الشيوعي ٩١ صوتاً منها، ونال حزب الأمة ١١ صوتاً منها،

---

* هناك أصوات أخرى تحولت من البعث إلى الاتحادي الديمقراطي وذلك لأن مرشح البعث في الدائرة (٣١) قد تنازل لصالح مرشح الاتحادي الديمقراطي.

ونال الاتحادي الديمقراطي ١٠ أصوات ونال حزب البعث صوتين اثنين، و ٣٥ صوتاً ذهبت لاتجاهات أخرى مثل المستقلين والجبهة الوطنية التقدمية وغيرها.

يتضح من نتائج الاقتراع أعلاه أن أغلبية مفردات العينة المبحوثة قد اقترعت لصالح الحزب الشيوعي، يليه في الترتيب الاقتراع لصالح حزب الأمة القومي ثم الحزب الاتحادي الديمقراطي فحزب البعث، وأن هذا الترتيب لاقتراعهم في الدوائر الجغرافية يكاد يتطابق إن لم يكن قد تطابق بالفعل مع اقتراعهم في دوائر الخريجين.

الفصل الخامس
نتائج الدراسة

الإجابة على تساؤلات البحث :

السؤال الأول : ماهي النسبة المئوية للمشاركين من الأقباط في الانتخابات إلى جملة الناخبين في الدوائر موضع البحث؟

الإجابة : في الدائرة (٢٢) الخرطوم كان عدد المشاركين الأقباط ١٠٨٧ ناخباً، وبلغ عدد الناخبين المسجلين بالدائرة ٢١٦٦٤ ناخباً، أي إن النسبة المئوية للأقباط تزيد قليلاً عن ٥٪ (خمسة في المائة) من ناخبي الدائرة.

في الدائرة (٢٣) الخرطوم، كان عدد المشاركين الأقباط ٥٦٣ ناخباً، وبلغ عدد الناخبين المسجلين بالدائرة ٢٠٦٣٢ ناخباً، أي إن النسبة المئوية للأقباط تبلغ ٢,٥ ٪ من ناخبي الدائرة.

في الدائرة (٣١) الخرطوم بحري، كان عدد المشاركين الأقباط ٨٨٤ ناخباً، وبلغ عدد الناخبين المسجلين بالدائرة ٢٤٤٢٠ ناخباً، أي إن النسبة المئوية للأقباط تبلغ ٣,٦ ٪ من ناخبي الدائرة.

في الدائرة (٤٦) أمدرمان كان عدد المشاركين الأقباط ١٤٥٠ ناخبا، وبلغ عدد الناخبين المسجلين بالدائرة ٢٧٣٣٦ ناخباً، أي إن النسبة المئوية للأقباط تبلغ ٥,٣ ٪ من ناخبي الدائرة.

أما في دوائر الخريجين الثلاثة بالعاصمة القومية فلقد بلغ عدد الناخبين الأقباط ٧٣٥ ناخباً، وكان عدد الناخبين المسجلين في تلك الدوائر ٢٩١٢٤ ناخباً، أي إن النسبة المئوية للأقباط حوالي ٢,٥ ٪ من ناخبي دوائر الخريجين.

السؤال الثاني : ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهؤلاء المشاركين؟

الإجابة : يتوزع الناخبون الأقباط على كل درجات السلم الاجتماعي. فعلى أولى درجاته نجد العمال والحرفيين في مجالات متعددة ثم الموظفين فالفنيين فالمهنيين من ذوي التخصصات المختلفة وأخيراً عند أعلى درجاته نجد التجار ورجال الأعمال. ومعظم هؤلاء في مراحل العمر الشبابية والتي تقع فيما بين ١٨ سنة إلى أقل من ٢٥ سنة إذ تبلغ نسبتهم المئوية إلى مجموع الناخبين الأقباط ٦٨٪ والنسبة المئوية للذكور منهم تبلغ حوالي ٥٣٪. أما الإناث فنسبتهم المئوية تبلغ حوالي ٤٧٪. وحظهم من التعليم كبير إذ نجد أن عينة البحث تدلنا على أن ٦٩٪ قد حصلوا على مؤهلات علمية جامعية، فإذا أضفنا إليهم الحاصلين على درجات فوق الجامعية بلغت نسبتهم حوالي ٧٨٪ من مجموع مفردات العينة. وتتوزع تخصصاتهم على مدى واسع من المجالات المهنية سواء في ذلك المجالات العلمية والإدارية والمالية والإنسانية والقانونية بتخصصاتها المتعددة ودرجاتها المختلفة. فضلاً عن مجالات التجارة والأعمال الخاصة. ومعظمهم من الموظفين في مستويات وظيفية متعددة. وحصيلة هذه النتائج من الناحية الاقتصادية، أنهم قوى عمل وإنتاج في مجالات حيوية متعددة، ويتباينون من حيث قدراتهم الاقتصادية ومستوياتهم المعيشية، وطموحهم وتطلعاتهم تدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد بهدف تحسين مستويات معيشتهم ومن أجل حياة أفضل، وهذا بالتأكيد يسهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المتعددة والتي تمثل مجالات أنشطتهم. وفي الجانب السياسي نجد أنهم رصيد يضاف للقوى الوطنية على اختلاف تشكيلاتها، فكثيرون منهم ينتمون إلى عدد من الأحزاب السياسية، وكلهم

ديمقراطيو التوجه يعبرون عن مبادىء الحرية والعدالة والاشتراكية والسلام، ويمثل الشباب منهم على نحو خاص قوى الدفع الكبيرة لمزيد من المشاركة الوطنية والإسهام في الحياة العامة والمناداة بتلك المبادىء والدفاع عنها.

السؤال الثالث : إلى أي مدى يتأثر اختيارهم للمرشحين بحقيقة كونهم أقباطاً مسيحيين؟ وهل تلعب ديانة الفرد أي دور في هذا الاختيار؟

الإجابة : أثبتت الدراسة الميدانية بوسائلها المتعددة أن القليلين منهم يتأثر اختيارهم للمرشحين بحقيقة كونهم مسيحيين، بينما غالبيتهم ليست كذلك. وقد أكدت نتائج استطلاع الرأي تلك الحقائق. فعلى الرغم من أن حوالي ٧٨٪ من عينة البحث قد أجابت بنعم على سؤالنا ما إذا كان اختيارهم المرشح لأنه يعني ضمانات معنية لحقوقهم الدينية والاجتماعية وأجاب بنعم ٩٣٪ منهم عن سؤالنا عما إذا كان أختيارهم للمرشح لأنه لا يرفع شعارات تمس حقوقهم الدينية، إلا أن هذا يعني لدينا تناقضاً ظاهرياً، ذلك أن مقارنة هذه النتيجة، بنتيجة سؤالنا عن الاتجاه الذي اقترعوا لصالحه وظهر أن ٦٦٪ من العينة قد اقترعت لصالح الحزب الشيوعي، لأدركنا ذلك التناقض الظاهري الذي أشرنا إليه، لأنه من الواضح أن ثمة قناعة قد توفرت لدى الجميع بما ذلك الحزب الشيوعي وهي أنه لن يصل إلى الحكم ولن ينال عدداً كبيراً من المقاعد، فمن أين تتحقق تلك الضمانات المعنية لحقوقهم الدينية والاجتماعية؟ وفي تقديرنا أنه لو كان ثمة تأثير حقيقي كبير لديانة الفرد على اختيار مفردات العينة للمرشح لكان أغلبهم قد اقترع لصالح حزب الأمة وليس لصالح الحزب الشيوعي، ولكانت ــ عندئذ ــ نتائج الإجابة على السؤالين المذكورين هنا ونتائج اتجاه الاقتراع أكثر تناسقاً وانسجاماً. وكتأكيد أخير وصريح لتلك النتيجة ما ذكره المبحوثون في إجابتهم عن الاقتراع لمرشح جنوبي من أنهم لا يختارون على أساس الدين، ولا يتعاطفون أو يتباعدون لأنهم مسيحيون، بل يتوقف ذلك على برنامج المرشح السياسي.

السؤال الرابع : إذا لم يكن لمعتقدات الفرد الدينية ذلك الدور؟ فما هو أو ما هي الأسباب التي شكلت الخلفية الفكرية للاختيار؟

الإجابة : يتضح من إجابة البحث من السؤال السابق أنه ليس ثمة دور لمعتقدات الفرد الدينية في اختيار المرشح. وترتبط الأسباب التي شكلت الخلفية الفكرية للأختيار بالاتجاه العام السائد في الساحة السياسية من التأكيد على القيم الديمقراطية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان وضمان سلامة وأمن المواطن، واطراح كل ممارسات القهر والكبت والظلم والاستبداد السياسي مع القواعد القانونية التي استندت عليها وارتكنت إليها.

السؤال الخامس : ماهي اتجاهات الأقباط في اختيار القوانين التي تحكم المجتمع؟

الإجابة : الجانب الأول من الإجابة يتعلق بنوعية القوانين، وفي هذه فإن الاتجاه العام لديهم يقول باختيار القوانين التي يرضى عنها الجميع ولا تهدر حقوق أي فئة أو جماعة أياً كانت تلك الحقوق، دون التعرض لمصدر تلك القوانين. وذهب آخرون إلى القول بأنه ليس ما يمنع من وجود قوانين إسلامية صحيحة تؤكد على حقوق غير المسلمين وتحيطها بالضمانات الكافية، بحيث لا يخضع الأمر لهوى الحاكم. وهكذا هم في هذا الجانب لا ينكرون على المسلمين أعمال شريعتهم على ألا يتضرر غير المسلمين من ذلك. وقال البعض بأن أفضل الحلول هو الدستور العلماني. أما عن الجانب الثاني من الإجابة والذي يتعلق بكيفية اختيار تلك القوانين فإن معظمهم وافقوا بنسبة مئوية حوالي ٥٩٪ على حق الأغلبية في اختيار القوانين التي ترضاها لحكم المجتمع من حيث المبدأ. إلا أنهم أبدوا عليه بعض التحفظات عند تطبيقه، مثل عدم إهدار حقوق الأقليات وعدم المساس بالمواطنة ومبدأ المساواة بين المواطنين وكافة الحقوق الأساسية للإنسان. كما أبدوا بعض النقد فيما يتعلق بالأغلبية العددية وكيف أنها في مثل ظروف السودان لا يجب أن تكون هي المعيار الأول والأخير في مجال اختيار القوانين.

السؤال السادس : هل ثمة رأي أو اتجاه سياسي محدد لدى المبحوثين؟ وما هي العوامل التي أدت إلى تكوين ذلك الرأي أو الاتجاه؟

الإجابة : يتضح من عمليات تحليل وربط نتائج كافة العمليات البحثية في هذا البحث أنه وإن كان هناك رأي أو إتجاه سياسي محدد وسط الأقباط سواء في مجموعهم أو الذين تعرضوا للعمليات البحثية الخاصة بهذه الدراسة، فإن هذا الرأي والاتجاه يتمثل في قناعتهم الأكيدة بأهمية وضرورة المشاركة في الحياة العامة وفي الحياة السياسية للوطن. وكانت الظروف والأوضاع التي عاشها الوطن في مرحلة ما قبل أبريل ١٩٨٥، ثم تغيير نظام الحكم، مقترنة بزيادة الوعي بقيم المواطنة وضرورة بلورتها وتجسيدها وأكسابها أبعاداً وآفاقاً جديدة، وهو ما كان ينمو بهدوء في أعماقهم، هي العوامل الرئيسية المؤدية إلى تكوين ذلك الرأي أو الاتجاه.

السؤال السابع : ما هي نظرتهم لجنوب القطر بحسبان أن ما يحدث فيه احدى القضايا الرئيسية التي تواجه الوطن كله؟

الإجابة: عبر الأقباط عن رأيهم تجاه مسألة جنوب الوطن، بأنه ليس من سبيل غير مواجهة جذور المشكلة والتعامل مع أسبابها الحقيقية، والتخلي عن موقع الاستعلاء الذي تمارسه الحكومة المركزية. كما ذكروا أن أي خطوة أو سياسة لا تنظر إلى أبناء السودان سواء كان في الشمال أو الجنوب نظرة أساسها المساواة الكاملة بينهم تكون غير واقعية وغير منطقية. وفي هذا الإطار يجب حل مشكلة القوانين بطريقة ديمقراطية حضارية وتقدمية، لأن القوانين هي الأساس الذي تنطلق منه الممارسات في كافة المجالات، وتتحدد المواقف والتوجهات.

خاتمة

لقد جاءت مشاركة الأقباط في انتخابات أبريل ١٩٨٦، تأكيداً لأهمية دور المواطن في الوعي والإلمام بماجريات الشؤون العامة في وطنه وما يرتبط بها من معلومات وحقائق، ومن كان منهم على درجة وعي وإلمام عالية جاء تأييدهم على النتائج السياسية لهذه المشاركة إيجابياً بمعنى المشاركة وإبداء الرأي والتي تمت في الاتجاه الذي شعروا أنهم يخدمون فيه قضيتهم، وتحقيقاً لإرادتهم في أن يتم توصيل آرائهم واتجاهاتهم إلى القيادات ومراكز صناعة القرار، بحيث تحدث هذه الآراء والاتجاهات وتفضيلاتها التأثير المطلوب لدى القيادات ومراكز صناعة القرار فينعكس على سلوكها وقراراتها. ولقد تمثل السلوك السياسي للأقباط خلال هذه التجربة بالوعي في نوعية اختيارهم للمرشحين بحيث يعكس هذا الاختيار جميع العوامل والمؤثرات المرتبطة بالبيئة السياسية والاجتماعية عشية الانتخابات، وذلك من وجهة نظرهم ويكون تعبيراً عنها، ولذلك اتجه قطاع منهم إلى تأييد مرشحي حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، بينما اتجه قطاع آخر إلى مساندة مرشحي الحزب الشيوعي.

وأصيبت الحركة السياسية والاجتماعية في السودان بنوع من التفتت حول إحدى القضايا الرئيسية والهامة، وهي قضية التشريع والقانون الذي يحكم المجتمع. وزاد درجة هذا التفتت تنوع الإيديولوجيات السياسية والاجتماعية

والدينية المختلفة والتي يتبناها عدد من الاتجاهات السياسية الموجودة على الساحة السودانية، وكان أن ارتبط الصراع بين هذه القوى المتفتتة بالتنوع العرقي والديني في السودان، وأدى هذا التنوع إلى تنوع وتباين المواقف تجاه هذه القضايا الرئيسية.

وموقف الأقباط من قوانين الشريعة موقف لا ينبع من تعصب أو كراهية، إنما يتأصل بالفهم العميق لطبيعة دور الدين في حياة الإنسان وإدراك المعاني الكريمة السامية التي شاءتها الحكمة الإلهية بأن يكون هناك أكثر من دين وأن يتوزع البشر لكل منها تابعين. وإن لم يكن كذلك فأين حرية الإختيار التي منحها الله للإنسان؟ ولعل هذا ليس موقفهم وحدهم، بل إن هناك من المسلمين إتجاه من يؤكد على نفس هذه المعاني.

وإن تحليل الظروف الموضوعية التي أحاطت بالبلاد وأدت إلى الانتفاضة، وأيضاً استمرار تأثير تلك الظروف نفسها خلال الفترة الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات، ومحاولة الاستبصار العميق بغية تأصيل ذلك التحليل تقودنا إلى مجموعة من الحقائق تتبلور في أن الأقباط بإزاء تلك الظروف الموضوعية قد فكروا واتخذوا سلوكاً سياسياً تمثل فيه التعبير عنهم كأقلية دينية أكثر من أي مفهوم أو اعتبار آخر، وذلك على الرغم مما توصلنا إليه من حقائق ونتائجها في دراسة سابقة ذكرنا طرفاً منها في الفصل الثاني من هذا البحث، والتي تقول أن الأقباط مواطنون مثل غيرهم من السودانيين لا تضمهم طبقة اجتماعية محددة أو حتى فئة، فإنهم يتوزعون بين طبقات متعددة وفئات مختلفة. وكانوا في هذا السلوك السياسي مدفوعين بضرورات الظروف الموضوعية التي وجدوا فيها والتي فرضت عليهم. وفي تقديرنا أن الظروف المفروضة تحققت في مجالين، الأول الدعوة المتشددة والسلوك العملي والشفوي والذي وصل إلى حد التطرف المصادم والمقاتل فيما يتعلق بتلك القوانين. أما المجال الثاني فهو الدعوة الديمقراطية التقدمية التي قدمت إلى ـــ وليس ضد ـــ الأقباط وبذل أقصى ما في الوسع لأجلها في سبيل اتفاق أو تحالف بين الأقباط والشيوعيين، نعتقد على وجه اليقين أنه مؤقت ومرحلي، والشيوعيون لا ينفون عنه هذه

الصفة بل قد يؤكدونها. وسابقاتهم تقول أن حزبهم الشقيق قد قام بنفس التحالف مع البيرونيين في الأرجنتين في حوالي عام ١٩٨٤ بعد الإطاحة بالنظام العسكري الديكتاتوري هناك، وأيضاً حينما تحالف حزبهم القبرصي مع الرئيس كبريانـو في انتخابات فبراير ١٩٨٣. كما أن أدبيات الماركسية تتضمن النص على هذه التحالفات بشرط أن يحافظ الحزب على استقلاله السياسي والإيديولوجي، وأن ينفصل في الوقت المناسب. وهذه أمور واردة ومشروعة. لكن هناك مسألة جديرة بالنظر وهي أن الخطاب السياسي نحو الأقباط والنظرة إليهم كانت على أساس أنهم أقلية دينية، وهذا هو ما فُرض على الأقباط في الظروف التي أشرنا إليها. وفي تقديرنا أنه تحول خطير في النظر إلى الأقباط مارسته الأحزاب والتنظيمات السياسية، وأنه منزلق انزلقوا إليه جميعاً، مثله مثل النظر إليهم كطائفة كما وصفهم إتجاه آخر. إن مثل هذا التوجه والخطاب يجب ألا ينساق إليه الأقباط لأنه يؤثر بعمق في مواطنتهم وقد يؤدي مستقبلاً إلى التأثير على طبيعة ونوعية سلوكهم ومساهماتهم في الحياة السودانية بكافة نواحيها، ذلك أنهم لم يظهروا في يوم من الأيام بهذا المظهر ولم يتجهوا هذه الوجهة ولم يسلكوا هذا السلوك. إن هذا لمنحنى خطير في السلوك السياسي سواء من جانب الأقباط أو من جانب القوى الأخرى في المجتمع، وحتى إذا أخذنا في الاعتبار أن هذا وضع قد فرض عليهم بحكم الظروف والأوضاع والتطورات الحادثة في المجتمع حالياً، فينبغي أن يحذر الجميع مغبة التطور في هذا الاتجاه، لأنه يضيف إلى مشكلات السودان مشكلة جديدة، ولا شك أن الجميع في غنى عن ذلك، فضلاً عن أن توجه القوى السياسية للتعامل والتحالف أو التعارض مع أي مجموعة في المجتمع على أساس أنها أقلية دينية يخلق مزيداً من فرص التفتت والتمزق الذي يصيب بناء المجتمع في العمق، لأنه يحد من عوامل نمو وتطور الأمة. ونعتقد أنه بهذه النتيجة الهامة والخطيرة، إلى جانب الاجابة على الأسئلة التي قصد البحث الاجابة عليها وإضاءة جوانبها المختلفة يكون البحث قد حقق أهدافاً طيبة في مجال المعرفة العلمية وإضافة جديدة للدراسات السياسية السودانية.

وبقيت الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تدع ولا يمكنها أن تفعل بشأن الوصول إلى نمط محدد للسلوك السياسي للأقباط أو بشأن اقتراعهم، وذلك لأن هذه أول دراسة يتم إجراؤها في هذا المجال. لكن يمكن مستقبلاً إجراء دراسة جديدة في إطار الدراسات السياسية التتبعية لاستمرار دراسة هذه الظاهرة ومحاولة اكتشاف وتأصيل الأسس التي يقوم عليها السلوك السياسي للأقباط بصورة أكثر دقة وتحديداً، وحينئذ قد يمكن الخروج بنمط أو مجموعة من الأنماط للمشاركة السياسية للأقباط في الحياة العامة السودانية.

فهرس